



جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: / 2026

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

المذكرة موسومة ب :

أثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية
- دراسة حالة بلديات تبسة بمديرية الضرائب لولاية تبسة -

تحت إشراف الأستاذة:

- مليكة مدفوني

من إعداد الطالبتين:

- آية مرامية

- درصاف قايدي

نوقشت أماما اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حجيلة خلدون	أستاذ محاضر أ	رئيسا
مليكة مدفوني	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
عبد العالي منصر	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026





شكر و العرفان

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة
مدفوني مليكة، التي تكرمت بالإشراف على هذه المذكرة،
ولم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة ونصائحها العلمية السديدة
طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

فقد كان لتشجيعاتها المستمرة، وصبرها، وحرصها الدائم على تقديم
الملاحظات والتوجيهات الأثر الكبير في إتمام هذه الدراسة
على أحسن وجه.

كما نتقدم إليها بجزيل الشكر والامتنان على ما قدمته من دعم
ومرافقة علمية، سائلين الله لها دوام الصحة والتوفيق
ومزيذا من النجاح والعطاء.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الكرام
الذين أشرفوا على تكويننا طيلة مشوارنا الجامعي،
وكانوا مصدر علم ودعم وتوجيه لنا.

فيفضل جهودهم القيمة ونصائحهم البناءة اكتسبنا المعارف
والخبرات التي ساعدتنا على الوصول إلى هذه المرحلة،
فجزاهم الله عنا خير الجزاء، ونسأل الله أن يوفقهم
ويبارك في عطائهم العلمي.





إهداء

إلى من أنار لي الدرب بفضله، وبدأ بكلمته كل شيء..
إلى خالقي ومولاي الله سبحانه وتعالى، الذي غمرني
بلطفه وتوفيقه.

إلى منبع الحنان وجنتي في الأرض.. أمي الغالية:
إلى التي كان دعاؤها رفيقي في الليالي الطويلة، ومنحتني
من روحها صبراً وقوة... إليك يا كل الحياة.

إلى سندي الثابت وقمتي الشامخة.. والدي الغالي "إسماعيل":
إلى من علمني أن الصعاب تذلل بالإرادة، ومن كان
فخره بي دافعي الأول للنجاح.

إلى رفيقة الدرب ونبض القلب.. أختي العزيزة "قايدي خلود":
إلى القلوب الوفية والأرواح التي لم تبخل علي يوماً...

إلى من جعلوا للرحلة طعاماً أجمل، وشاركوني
لحظات التعب والفرح بصدق..

إلى نفسي..

إلى تلك الروح التي صمدت،
وصبرت وتخطت كل العقبات..
شكراً لأنك لم تستسلمي.

أهديكم ثمرة جهدي، وحصاد تعبتي،
بقلب يملؤه الحب والامتنان.

درصاف





إهداء

{وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

سورة يونس - الآية 10

لم تكن الرحلة سهلة، ولم يكن الطريق خالياً من التعب،
لكنني تعلمت أن الأخلام العظيمة تحتاج إلى صبر وإيمان وسعي متواصل.
والحمد لله الذي وفقتي لأصل إلى هذه المرحلة
وأحققي ثمرة سنوات من الاجتهاد.
الحمد لله الذي أنار لي الطريق ويلغني هذه اللحظة بفضلته وكرمه.
أهدي هذا العمل المتواضع لنفسي أولاً،
ثم إلى من كانوا سندي الحقيقي في هذه الرحلة:
إلى من سهر لأجلي، وكان دعاؤهما براققتي في كل خطوة،
إلى من قال فيهما الله عز وجل:
{وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ
وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَانِي صَغِيرًا}

إلى أمي الغالية،

نبض الحنان ومصدر الطمأنينة
شكراً لكل حب ودعاء وصبر لا ينتهي.

إلى أبي العزيز،

سندي وفخري، ومن علمني أن الاجتهاد طريق النجاح،
شكراً لدعمك وثقتك الدائمة بي.

إلى أختي مروى وأختي أمل،

شكراً لوجودكما الجميل في حياتي
ولكل لحظة دعم ومحبة صادقة.

إلى صديقاتي

رفيقات الأيام والذكريات الجميلة
شكراً لكل كلمة تشجيع ولكل موقف بقي أثره في قلبي.

إلى رفيق الدرب

شكراً لوجودك الدائم، لصبرك واهتمامك ،
ولأنك كنت دائماً مصدر قوة وراحة لي.
وإلى كل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد،
أهديكم ثمرة هذا الجهد بكل حب وامتنان.

آية



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إواز أثر التحصيل الضريبي في تدعيم إيرادات الجماعات المحلية، من خلال دراسة حالة بلديات ولاية تبسة على مستوى المديرية الوعية للتحصيل التابعة لمديرية الضرائب ولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تناول الفصل الأول الجانب النظري المتعلق بالتحصيل الضريبي وإيرادات الجماعات المحلية، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية، حيث تم تحليل التحصيل الضريبي من حيث الحصيلة الجبائية الإجمالية وفعالية التحصيل ومدى مساهمتها في تمويل إيرادات بلديات ولاية تبسة، إضافة إلى دراسة أثر مختلف الضرائب والرسوم الموجهة كليا أو جزئيا لفائدتها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحصيل الضريبي يعد من أهم الآليات الداعمة للموارد المالية للبلديات، إذ عرفت الحصيلة الجبائية خلال فترة الدراسة تذبذبا نسبيا من سنة إلى أخرى، غير أنها سجلت منحنى تصاعديا ملحوظا ما يعكس فعالية الإصلاحات الجبائية والإجراءات المعتمدة في تحسين مردودية التحصيل، كما بينت الدراسة أن إلغاء الرسم على النشاط المهني لم يؤد إلى تراجع كبير في إيرادات بلديات ولاية تبسة، وذلك بفضل الإصلاحات الجبائية المستحدثة التي ساهمت في تعويض هذا الرسم وتخفيف العبء المالي المحلي بما يضمن استمرارية تمويل مختلف النفقات والمشاريع التنموية للبلديات.

الكلمات المفتاحية: تحصيل ضريبي، جماعات محلية، بلديات، إصلاحات جبائية، حصيلة جبائية.

Abstract

This study aimed to highlight the impact of tax collection on strengthening municipal revenues through a case study of the municipalities of Tebessa Province at the Sub-Directorate of Collection under the Tax Directorate of Tebessa during the period extending from 2021 to 2025. The research was divided into two complementary chapters. The first chapter dealt with the théorétique Framework related to tax collection and local authorities' revenues, while addressing the main taxes and fees allocated to municipalities and their role in mobilizing local financial resources. The second chapter was devoted to the empirical study, where the evolution of total tax revenues and their contribution to financing the revenues of the municipalities of Tebessa Province were analyzed, in addition to examining the impact of various taxes and fees allocated wholly or partially to municipalities.

The findings of the study revealed that tax collection represents one of the main mechanisms supporting municipal financial resources. Although tax revenues experienced relative fluctuations during the study period, they generally recorded a noticeable upward trend, reflecting the effectiveness of tax reforms and the measures adopted to improve collection performance. The study also showed that the abolition of the Professional Activity Tax did not lead to a significant decline in the revenues of the municipalities of Tebessa Province, thanks to the newly introduced tax reforms that contributed to compensating for the absence of this tax and strengthening local financial resources, thereby ensuring the continuity of financing various municipal expenditures and development projects.

Keywords : Tax Collection, Local Authorities, Municipalities, Tax Reforms, Tax Revenues.

الصفحة	العنوان
/	شكر
/	إهداء
/	ملخص
VII-I	قائمة المحتويات
أ-ح	مقدمة
الفصل الأول: أدبيات نظرية حول التحصيل الضريبي وإيرادات الجماعات المحلية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول التحصيل الضريبي والجماعات المحلية
3	المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي
3	أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي
5	ثانياً: قواعد التحصيل الضريبي
6	ثالثاً: طرق وإجراءات التحصيل الضريبي
10	المطلب الثاني: مفاهيم حول الجماعات المحلية
11	أولاً: مفهوم الجماعات المحلية
13	ثانياً: أهمية الجماعات المحلية
15	ثالثاً: وظائف ومهام الجماعات المحلية
18	رابعاً - تحديات الجماعات المحلية
19	المبحث الثاني: إيرادات الجماعات المحلية وعلاقتها بالتحصيل الضريبي
19	المطلب الأول: إيرادات الجماعات المحلية
19	أولاً: تعريف إيرادات الجماعات المحلية
20	ثانياً: موارد إيرادات الجماعات المحلية

22	ثالثا: تصنيف إيرادات الجماعات المحلية
23	المطلب الثاني: الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية
24	أولا: الإيرادات المخصصة كليا للجماعات المحلية
28	ثانيا: الإيرادات المخصصة جزئيا للجماعات المحلية
33	المطلب الثالث: سبل تفعيل الجباية المحلية
33	أولا: سبل تحسين إيرادات الجباية للجماعات المحلية
35	ثانيا: آليات تحسين مردودية التحصيل الجبائي المحلي
38	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمديرية الضرائب لولاية تبسة للفترة (2021-2025)	
40	تمهيد
40	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية تبسة
40	المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية تبسة
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بولاية تبسة
42	أولا: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية
43	ثانيا: المديرية الفرعية للمنازعات
44	ثالثا: مديرية الفرعية للرقابة الجبائية
44	رابعا: المديرية الفرعية للوسائل
47	المطلب الثالث: التعريف بالمديرية الفرعية للتحصيل
47	أولا: التعريف بالمديرية الفرعية للتحصيل
48	المبحث الثاني: تحليل اثر التحصيل الضريبي على إيرادات بلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)
49	المطلب الأول: تركيبة الإيرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية لتبسة وإطار الدراسة
49	أولا: تركيبة الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة بلديات تبسة
52	ثانيا: إطار الدراسة

52	المطلب الثاني: دراسة تطور التحصيل الضريبي وأثره على إيرادات بلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)
52	أولا: تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية وفعالية التحصيل خلال الفترة (2021-2024)
60	ثانيا: تحليل التحصيل الضريبي الموجه جزئيا لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)
94	ثالثا: تحليل التحصيل الضريبي الموجه كليا لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)
102	الخاتمة
107	الملاحق
114	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
49	الإيرادات موجهة كليا وجزئيا لفائدة الجماعات المحلية	01
50	خصائص عينة الدراسة من حيث المداخل	02
52	تركيبة الحصيلة الضريبية خلال الفترة (2021-2024)	03
54	تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية حسب البلديات خلال الفترة (2021-2025)	04
58	فعالية التحصيل الاجمالي خلال الفترة (2021-2024)	05
60	تطور حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة (2021-2025)	06
64	فعالية التحصيل لضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة (2021-2024)	07
66	تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي العقاري خلال الفترة (2021-2025)	08
70	فعالية تحصيل ضريبة الدخل العقاري خلال الفترة (2021-2024)	09
71	تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2021-2025)	10
76	فعالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة خلال (2021-2024)	11
78	تطور الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023)	12
81	فعالية التحصيل لرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023)	13
83	الرسم المحلي التضامني للنشاطات نقل المحروقات لسنة 2024	14
85	حصيلة الرسم المحلي التضامني للنشاطات المنجمية خلال سنتي (2024-2025)	15
87	حصيلة الرسم على المنتجات البترولية لسنتي (2024-2025)	16
89	تطور حصيلة رسم على سكن خلال (2022-2025)	17
92	فعالية التحصيل للرسم على السكن خلال الفترة (2022-2024)	18
94	تطور حصيلة الرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة (2021-2025)	19
98	فعالية التحصيل للرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة (2021-2024)	20

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص الجماعات المحلية	13
02	أهداف الجماعات المحلية	15
03	مهام الجماعات المحلية	17
04	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة	46
05	هياكل المديرية الفرعية للتحصيل	48
06	تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية خلال الفترة (2025-2021)	56
07	توزيع حصيلة إجمالي مداخل حسب بلديات للفترة (2024-2021)	57
08	تطور حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة (2025-2021)	61
09	توزيع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة للفترة (2024-2021)	62
10	تطور حصيلة ضريبة الدخل العقاري خلال الفترة (2025-2021)	67
11	توزيع حصيلة ضريبة الدخل العقاري للفترة (2024-2021)	68
12	تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2025-2021)	73
13	توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة للفترة (2024-2021)	74
14	تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2023-2021)	79
15	توزيع حصيلة البلديات من الرسم على النشاط المهني للفترة (2023-2021)	81
16	توزيع حصيلة البلديات لرسم المحلي للتضامن لنقل المحروقات لسنة 2024	85
17	توزيع حصيلة الرسم المحلي لنشاطات المنجمية لسنة 2024	86
18	توزيع حصيلة الرسم على المنتجات البترولية لسنة 2024	89
19	تطور حصيلة الرسم على السكن خلال الفترة (2025-2022)	91
20	توزيع حصيلة البلديات من الرسم على السكن للفترة (2024-2022)	92
21	تطور حصيلة رسم التطهير والرسم العقاري خلال الفترة (2025-2021)	95
22	توزيع حصيلة البلديات من رسم التطهير والرسم العقاري للفترة (2021-2024)	96

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
02-01	توزيع الضرائب ورسوم الموجهة لفائدة الجماعات المحلية	107-108
03	الحصيلة الفعلية والتقديرية الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنتي (2024-2025)	109
04	الحصيلة الفعلية والتقديرية الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنتي (2023-2024)	110
05	الحصيلة الفعلية والتقديرية الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنتي (2022-2023)	111
06	الحصيلة الفعلية والتقديرية الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنتي (2021-2022)	112
07	الحصيلة التقديرية للحصيلة الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنة 2021	113

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر باللغة الأجنبية	معنى المختصر باللغة العربية
IFU	Impots forfaitaire	الضريبة الجزائية الوحيدة
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IRG	Impot sur le revenu global-revenus locatifs	الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخل العقارية
TLS AICH	Taxe locale de solidarité sur le transport des hydrocarbures	الرسم المحلي للتضامن الخاص بنقل المحروقات
TLSM	Taxe locale de solidarité sur les activités minières	الرسم المحلي للتضامن الخاص بالنشاطات المنجمية
TM	Taxe d'habitation	الرسم على السكن

الرسم على المنتجات البترولية	Taxe sur les produits pétroliers	TPP
الرسم العقاري ورسم التطهير	Taxe foncière et assainissement	TF/TA

حق دة

تعد الجباية المحلية عنصراً أساسياً في تمويل نشاطات الجماعات المحلية، حيث تعتمد هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على الإيرادات الجبائية لضمان حسن تسيير المرافق العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، ويعتبر التحصيل الضريبي مرحلة محورية في العملية الجبائية، باعتباره الوسيلة التي يتم من خلالها تحويل المستحقات الضريبية إلى موارد مالية فعلية وهو ما يجعله عاملاً مؤثراً في تحديد حجم الإيرادات المحصلة.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية فعالية التحصيل الضريبي إذ يرتبط نجاحه بمدى كفاءة الإدارة الجبائية في تطبيق مختلف الإجراءات والآليات القانونية والتنظيمية، بما يضمن تحصيل الحقوق الجبائية في الآجال المحددة، كما أن أي قصور في هذه العملية سينعكس سلباً على توزنها المالي ويحد من قدرتها على أداء مهامها وتحقيق أهدافها المسطرة.

ففي ظل تزايد أهمية الجباية المحلية في دعم الموارد المالية للجماعات المحلية، أصبحت فعالية التحصيل الجبائي عاملاً أساسياً في تعزيز التوازن المالي للجماعات المحلية، من خلال تحسين قدرتها على تغطية النفقات وتوفير الخدمات العمومية، بما يساهم في دعم التنمية المحلية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي.

1- إشكالية الدراسة

مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة والمتمثلة في: **ما مدى انعكاس فعالية التحصيل الضريبي على حجم الإيرادات الجبائية لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024)؟**

والتي تطرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الضرائب والرسوم المحلية الأكثر مساهمة في تمويل إيرادات بلديات تبسة؟
- ما هو مسار تطور حجم الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة بلديات تبسة خلال الفترة المدروسة؟
- ما هي أبرز العوامل التي أثرت على التحصيل الجبائي لفائدة بلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024)؟

2- فرضيات الدراسة

- بعدما تم صياغة التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- **الفرضية الأولى:** تعد الرسوم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وعلى رأسها الرسم على النشاط المهني (TAP) العمود الفقري للإيرادات الجبائية لبلديات تبسة وذلك قبل إلغاءه؛
 - **الفرضية الثانية:** شهد حجم الإيرادات الجبائية المحصلة تذبذباً خلال الفترة المدروسة ولكن باتجاه عام متزايد؛

- **الفرضية الثالثة:** من أبرز العوامل التي أثرت على التحصيل الجبائي لفائدة بلديات تبسة الإصلاحات الجبائية المستحدثة وتحسن أوضاع الاقتصاديات إلى جانب الجهود المبذولة من التحصيل الجبائي.

3- أسباب اختيار الدراسة

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع لاعتبارات موضوعية وأخرى شخصية أبرزها:

- ملائمة الموضوع التخصص؛
- أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية ودور التحصيل الضريبي في تحويل المستحقات إلى موارد فعلية؛
- محاولة تقديم مساهمة علمية لتكون دليلاً لإعداد دراسات تحليلية أخرى والاسترشاد بها؛
- الرغبة الشخصية في التعمق في مجال الجباية والتحصيل الضريبي باعتباره مجالاً مهماً في التخصص؛
- الرغبة في اكتساب معارف إضافية حول عمل مديرية الضرائب وآليات التحصيل الضريبي.

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم العوامل المؤثرة في تمويل الجماعات المحلية والمتمثل في التحصيل الضريبي، باعتباره العنصر الأساسي في تحويل الالتزامات الجبائية إلى موارد مالية فعلية، كما تبرز أهميتها في تحليل واقع العملية التحصيلية وتقييم مدى فعالية في رفع مستوى الإيرادات الجبائية المحلية.

5- أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها ما يلي:
- تحليل واقع التحصيل الضريبي على المستوى بلديات تبسة؛
 - إبراز دور التحصيل الضريبي في تحسين مستوى الإيرادات الجبائية لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024)؛
 - تقييم مدى فعالية التحصيل الضريبي ودوره في دعم الموارد المالية للبلديات محل الدراسة.

6- الدراسات السابقة

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحصيل الضريبي وإيرادات الجماعات المحلية، سواء بشكل منفصل أو من خلال إبراز العلاقة بينهما، وقد تم الاعتماد على بعض الدراسات التي عالجت بصورة مباشرة أثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية، ومن بينها ما يلي:

أ- دراسة صبرينة خديري وخضرة عثمانية وتوفيق عثمانية (2024)، بعنوان: "تحولات النظام الجبائي المحلي: دراسة مقارنة بين الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن -دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة (2019-2023)"¹، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر الإصلاحات الجديدة التي مست النظام الجبائي المحلي في الجزائر بعد إلغاء الرسم على النشاط المهني وتعويضه بالرسم المحلي للتضامن بموجب قانون المالية لسنة 2024، مع توضيح انعكاسات ذلك على تمويل الجماعات المحلية بولاية تبسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل حصيلة كل من الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن، بالاعتماد على معطيات مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، كما تم تحليل تطور الإيرادات الجبائية ومدى مساهمة كل رسم في دعم الموارد المالية للبلديات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ساهم الرسم المحلي للتضامن في تعويض جزء معتبر من الإيرادات الناتجة عن إلغاء الرسم على النشاط المهني؛

- وجود تفاوت في القدرات الجبائية بين البلديات تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد بها؛
- استفادة البلديات ذات النشاطات النفطية والمنجمية من حصيلة جبائية أكبر مقارنة بباقي البلديات؛
- يعد الرسم المحلي للتضامن آلية جديدة تهدف إلى تعزيز تمويل الجماعات المحلية وتحقيق نوع من التوازن المالي بين البلديات.

ب-دراسة ياسر علاوي ومحمد غزاغي (2022)، بعنوان: "تثمين التحصيل الجبائي على المستوى المحلي ودوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية - دراسة حالة بلدية المدية"²، وقد أنجزت هذه الدراسة ببلدية المدية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021، وهدفت إلى إبراز أهمية التحصيل الجبائي

¹ صبرينة خديري- خضرة عثمانية- توفيق عثمانية، تحولات النظام الجبائي المحلي: دراسة مقارنة بين الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن - دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة (2019-2023)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2024، ص: 115-132.

² ياسر علاوي- محمد غزاغي، تثمين التحصيل الجبائي على المستوى المحلي ودوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية - دراسة حالة بلدية المدية، مذكرة Master، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2022، ص: 67-84.

المحلي ودوره في دعم وتمويل ميزانية الجماعات الإقليمية، مع توضيح مختلف العراقيل التي تواجه تعبئة الموارد الجبائية المحلية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مساهمة الضرائب والرسوم المحلية المباشرة وغير المباشرة في تمويل ميزانية بلدية المدية، إضافة إلى دراسة واقع الإصلاحات المالية والجبائية على المستوى المحلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تلعب الجباية المحلية دورا أساسيا في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية، غير أن مردوديتها تختلف حسب حجم النشاط الاقتصادي المحلي؛
- يعاني نظام الجباية المحلية من عدة نقائص، من بينها ضعف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وهيمنة الإدارة المركزية على الموارد الجبائية؛
- تشكل الضرائب المباشرة المورد الأكبر في تمويل ميزانية الجماعات المحلية مقارنة بالضرائب غير المباشرة؛
- لا تزال الإصلاحات الجبائية المحلية غير كافية لتحقيق تعبئة فعالة للموارد المالية المحلية؛
- ضرورة تطوير آليات التحصيل الجبائي وتكثيف الرقابة والتحسيس الجبائي لتحسين مردودية الجباية المحلية.

ج- دراسة جميلة بغداوي وإبراهيم بوقرشاوي وسمير عيسى (2022)، بعنوان: "دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر- بلدية الزبوجة ولاية الشلف نموذجا"¹، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة الموارد الجبائية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، مع إبراز واقع التمويل المحلي والصعوبات التي تواجه البلديات في تعبئة مواردها المالية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل ميزانية بلدية الزبوجة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، مع التركيز على مساهمة الضرائب والرسوم المحلية في تغطية نفقات التسيير وتحقيق التوازن المالي للبلدية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر مساهمة الموارد الجبائية المحلية في تمويل ميزانية البلدية ضعيفة مقارنة بحجم الاحتياجات المالية المحلية؛
- عدم كفاية الإيرادات الجبائية المحلية لتغطية نفقات التسيير، مما يعكس ضعف مردودية الجباية المحلية؛

¹ - جميلة بغداوي-إبراهيم بوقرشاوي- سمير عيسى، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر - بلدية الزبوجة ولاية الشلف نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2022، ص ص: 55-73.

- يرجع القصور المالي الذي تعاني منه الجماعات المحلية إلى عدم عدالة توزيع الإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية؛
 - ضعف التقدير الإحصائي للموارد الجبائية وعدم التحكم الكافي في عمليات التحصيل يؤثر سلباً على فعالية التمويل المحلي؛
 - ضرورة تحسين آليات التحصيل الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي وتشجيع الاستثمار المحلي من أجل رفع الموارد المالية للجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية.
 - د- دراسة بوحوش لامية ومنقوشة فطيمة (2019)، بعنوان: "دور التحصيل الضريبي في تمويل ميزانية الجماعات المحلية -دراسة حالة بلدية برج بوعرييج خلال الفترة 2015-2017"¹، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحصيل الضريبي ودوره في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة الضرائب والرسوم المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، كما سعت الدراسة إلى توضيح فعالية الموارد الجبائية المحلية في تغطية النفقات وتحقيق التنمية المحلية، وقد أجريت الدراسة على مستوى بلدية برج بوعرييج بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالإيرادات الجبائية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
 - يعتبر التحصيل الضريبي من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل ميزانياتها؛
 - ضعف مردودية بعض الضرائب والرسوم المحلية يحد من تحقيق الاستقلالية المالية للبلديات؛
 - وجود بعض العراقيل التنظيمية والبشرية التي تؤثر سلباً على فعالية التحصيل الجبائي؛
 - ضرورة تحسين آليات التحصيل الجبائي وتدعيم الموارد المحلية من أجل رفع فعالية الجماعات المحلية في أداء دورها التنموي.
 - هـ- دراسة دخنيسة عاشة وبن عشو سمية (2018)، بعنوان: "دور التحصيل الجبائي في تمويل إيرادات الجماعات الإقليمية -دراسة حالة مديرية الضرائب غرداية خلال الفترة 2014-2017"²، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحصيل الجبائي في تمويل الجماعات المحلية ودوره في دعم التنمية المحلية
-
- ¹ - بوحوش لامية- منقوشة فطيمة، دور التحصيل الضريبي في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية برج بوعرييج خلال الفترة (2015-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2019.
- ² - دخنيسة عاشة- بن عشو سمية، دور التحصيل الجبائي في تمويل إيرادات الجماعات الإقليمية- دراسة حالة مديرية الضرائب غرداية خلال الفترة (2014-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2018.

وتحقيق التوازن المالي للجماعات الإقليمية، مع توضيح مدى مساهمة الضرائب والرسوم المحلية في تغطية النفقات المحلية وتقليص الاعتماد على الإعانات المركزية، وقد أجريت الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل الإحصائيات والتقارير الجبائية الخاصة بالفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2017، وتحليل تطور التقديرات الجبائية ومعدلات التحصيل بين بلديات الولاية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تمثل الإيرادات الجبائية موردا أساسيا في تمويل الجماعات المحلية؛
- وجود تفاوت في مستويات التحصيل الجبائي بين بلديات الولاية؛
- عدم كفاية الموارد الجبائية المحلية لتغطية النفقات المتزايدة للبلديات؛
- وجود عدة عراقيل تحد من فعالية التحصيل الجبائي، من بينها نقص الإمكانيات البشرية والتقنية وضعف التنسيق الإداري.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على تحليل أثر التحصيل الضريبي على إيرادات بلديات ولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، وهي فترة شهدت عدة تغيرات وإصلاحات مست النظام الجبائي المحلي وانعكست بصورة مباشرة على موارد الجماعات المحلية، ففي حين تناولت أغلب الدراسات السابقة دور التحصيل الضريبي في تمويل الجماعات المحلية بصورة عامة، اعتمدت هذه الدراسة على تحليل مفصل لتطور الحصيلة الجبائية وفعالية التحصيل من خلال دراسة معدلات النمو والتغير السنوي ومقارنة التقديرات الجبائية بالمبالغ المحصلة فعليا، مع إبراز التفاوت في مستويات التحصيل والإيرادات بين البلديات تبعا لاختلاف النشاط الاقتصادي والكثافة السكانية واتساع الوعاء الجبائي في كل بلدية، كما شملت الدراسة تحليل عدة ضرائب ورسوم موجهة لفائدة البلديات مثل الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على الدخل العقاري، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على السكن، والرسم على المنتجات البترولية، إلى جانب دراسة أثر الإصلاحات الجبائية الحديثة، خاصة ما تعلق بإلغاء الرسم على النشاط المهني وظهور موارد جبائية جديدة، وهو ما منح الدراسة طابعا تطبيقيا وتحليليا أكثر ارتباطا بالواقع المالي والجبائي الحالي للجماعات المحلية مقارنة بالدراسات السابقة.

7- حدود الدراسة

بهدف معالجة إشكالية البحث سيتم حصر الدراسة ضمن الحدود التالية:

- **الحدود الزمانية:** تتعلق بأربع سنوات للفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 بالإضافة إلى تقديرات 2025، باعتبار هذه الفترة شهدت العديد من التغيرات الجبائية بسبب عدم اكتمال الدورة المالية.

- **الحدود المكانية:** ستكون الدراسة التطبيقية على مستوى المديرية الفرعية للحصول الجبائي بمديرية الضرائب لولاية تبسة.

8- منهج الدراسة

تقتضي طبيعة موضوع الدراسة المتعلقة بأثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية اعتماد مقارنة منهجية متعددة، حيث تم توظيف المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي لدراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالتحصيل الضريبي والإيرادات المحلية، مع إبراز العلاقة بينهما، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع تطور التحصيل الضريبي والإيرادات المحلية ببلديات ولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، بالاستناد إلى المعطيات والإحصائيات المتحصل عليها من مديرية الضرائب لولاية تبسة، إضافة إلى ذلك تم استخدام الأسلوب التحليلي في تفسير البيانات وتحديد مدى مساهمة التحصيل الضريبي في دعم إيرادات الجماعات المحلية.

9- هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري، وتناول مختلف الجوانب المرتبطة بالتحصيل الضريبي وإيرادات الجماعات المحلية، من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجبائية المحلية، وأنواع الإيرادات وأهميتها في تمويل الجماعات المحلية، إضافة إلى عرض مفهوم الإيرادات الجبائية وخصائصها، مع توضيح دور الإدارة الجبائية في تحصيلها، كما تم عرض مراحل وإجراءات التحصيل الضريبي والوسائل المعتمدة لتحسين فعاليته على مستوى الجماعات المحلية.

أما الفصل الثاني فخصص للدراسة التطبيقية المنجزة على مستوى المديرية الفرعية للحصول التابعة لمديرية الضرائب لولاية تبسة والتي شملت عينة مكونة من 15 بلدية، حيث تم تحليل المؤشرات المتعلقة بالإيرادات الجبائية وآليات تحصيلها خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024، مع التركيز على تقييم فعالية التحصيل الضريبي وانعكاسه على الموارد المالية للجماعات المحلية، بالاعتماد على مجموعة من الجداول والأشكال البيانية لتوضيح النتائج بصورة أكثر دقة وتنظيماً.

10- المعوقات والصعوبات

تمثلت أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة في صعوبة الحصول على الوثائق والمعطيات من طرف المديرية الفرعية للتحصيل، ويرجع ذلك أساسا إلى كون هذه الوثائق توجه بصفة دورية إلى وزارة المالية وإلى مصالح الولاية، مما حد من إمكانية الاطلاع عليها في الوقت المناسب، إضافة إلى ذلك برزت بعض الصعوبات المرتبطة بتفاوت تنظيم البيانات والإحصائيات بين البلديات محل الدراسة، وهو ما استلزم بذل جهد إضافي من أجل جمع المعطيات ومعالجتها بصورة دقيقة تخدم أهداف الدراسة.

الفصل الأول

أدبيات نظرية حول التحصيل
الضريبي وإيرادات الجماعات
المحلية

تمهيد

تحتل الضرائب مكانة هامة في علم المالية العامة، نظرا لدورها الأساسي في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كونها تمثل أحد أهم مصادر الإيرادات العمومية، كما يبرز الاهتمام بالتحصيل الضريبي لما له من أثر مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة على مستوى الجماعات المحلية التي تعكس أوضاعها المالية الوضع العام للدولة.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها الجماعات المحلية في النظام الإداري أصبح التحصيل الضريبي أداة فعالة لدعم مواردها المالية وتعزيز قدرتها على تمويل النفقات العمومية وتحقيق التنمية المحلية، وللتعرف أكثر على هذين المصطلحين ضمن هذا الفصل سيتم تقسيمه بالشكل الآتي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول التحصيل الضريبي والجماعات المحلية؛

- **المبحث الثاني:** إيرادات الجماعات المحلية وعلاقتها بالتحصيل الضريبي.

المبحث الأول: عموميات حول التحصيل الضريبي والجماعات المحلية

يشكل التحصيل الضريبي أحد الدعائم الأساسية لتمويل إيرادات الجماعات المحلية، باعتباره الوسيلة الرئيسية لتعبئة الموارد المالية الضرورية لممارسة اختصاصاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهميته بشكل اكبر على مستوى الجماعات المحلية التي تعتمد على هذه الإيرادات لتمويل نفقاتها وضمان سير المرافق العمومية، ولتوضيحات أكثر سيتم تقسيم المبحث إلى:

- **المطلب الأول:** الأسس النظرية للتحصيل الضريبي؛

- **المطلب الثاني:** مفاهيم حول الجماعات المحلية.

المطلب الأول: ماهية التحصيل الضريبي

تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة، لذلك تعمل الدول على وضع تشريعات خاصة تهدف إلى توعية المكلفين بضرورة المساهمة في تمويل الأعباء العامة من خلال دفع الضرائب المستحقة في الآجال وبالأساليب التي يحددها القانون، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لمفهوم التحصيل الضريبي، أهدافه، أهميته، قواعده، وكذا طرق وإجراءات.

أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي

سيتم في هذا العنصر التعريف بالتحصيل الضريبي وعرض أهدافه وأهميته.

1- تعريف التحصيل الضريبي

التحصيل الضريبي هو مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها إلى الخزينة العمومية¹.

كما يعرف على أنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية للضريبة المطبقة في هذا الإطار². فالتحصيل الضريبي يعد من الإجراءات الرامية إلى نقل دين الضريبة من عند المكلف إلى إدارة الضرائب والتي بدورها تقوم بنقلها إلى الخزينة العمومية، وذلك وفقاً للقواعد والقوانين المعمول بها، ووفقاً لهذا الإطار تتم عملية التحصيل إما بصورة نقدية أو ما يمثلها من شيكات بنكية أو حوالات بريدية، كما قد تجبى الضريبة في صورة

¹ - Pierre beltrame, *la fiscalité en France*, hachette supérieur, 5 éme édition, 1997, p:45.

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار الهومة، الجزائر، 2008، الطبعة الثانية، ص: 156.

عينية في بعض المجتمعات الزراعية التي مازلت تتعامل بها، كما نجد بعض التشريعات تسمح باستعمال بعض السندات الحكومية للوفاء ببعض الضرائب¹.

من خلال ما سبق يمكن تعريف التحصيل الضريبي على أنه العملية القانونية والإدارية التي يتم من خلالها نقل الأموال من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، وتتم هذه العملية إما طوعاً أو جبراً باستخدام السلطة التي يمنحها القانون للإدارة الجبائية لضمان استيفاء حقوق الدولة المالية في الآجال المحددة.

2- أهداف التحصيل الضريبي

يسعى التحصيل الضريبي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:²

- يحافظ التحصيل الضريبي على الاقتصاد الوطني من خلال تزويد الدولة بالإيرادات اللازمة لتلبية احتياجاتها المختلفة بشكل مستمر؛
- يعد تحصيل الضريبة سنوياً أحد أهم مصادر الإيرادات الحكومية، مما يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة؛
- يساهم التحصيل الضريبي في منع التهرب الضريبي عبر فرض عقوبات مختلفة تقررها الدولة للمتسللين من دفع الضرائب؛
- يساهم التحصيل الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية من خلال زيادة الإيداع وتحفيز الاستثمارات عبر فرض ضرائب مرتفعة وتقديم الإعفاءات والتخفيضات الملائمة³؛
- يتم فرض ضرائب على السلع الضارة بالصحة العمومية لتحقيق الحد من استهلاكها وتعزيز الصحة العامة.

أهمية التحصيل الضريبي

تتجلى أهمية التحصيل الضريبي في عدة جوانب هي:⁴

- يعتبر مصدراً أساسياً لتمويل ميزانية الدولة، ويستخدم لتلبية احتياجات النفقات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن؛

¹ - محمد بن بيا وآخرون، قياس أثر نفقات الضريبة على التحصيل الضريبي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 13، العدد 02، 2021، ص: 188.

² - محمد أبو ناصر وآخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003، الطبعة الثانية، ص: 04.

³ - العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، ص: 172.

⁴ - نفس المرجع، ص: 173.

- يعتبر جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتم توزيع العبء الضريبي بناءً على القدرة الشرائية للأفراد، مما يعمل على تقليل الفجوة الاجتماعية؛
- يساهم في موازنة الاقتصاد وضبط النشاط الاجتماعي من خلال تحفيز الاستثمار وتقليل الاستهلاك الزائد؛
- يلعب دوراً هاماً في مكافحة التهرب الضريبي من خلال تطبيق القوانين الضريبية وتشديد الرقابة لضمان دفع الضرائب بشكل ملتزم؛
- يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الإيرادات الضريبية نحو القطاعات الحيوية وتمويل المشاريع الاقتصادية¹.

ثانياً: قواعد التحصيل الضريبي

- وضع المشرع الجزائري قواعد محددة لتحصيل الضريبة، وحالة غيابها تؤدي حتماً إلى عدم شرعية التحصيل الضريبي الذي تمارسه الإدارة، وتتمثل هذه القواعد في:
- الواقعة المنشئة للضريبة: نعني به السلوك أو المناسبة المؤدية لحصول الدولة على الضريبة من قبل المكلف بها، ويختلف الحدث المنشئ باختلاف نوع الضريبة².
- الملائمة في التحصيل: يقضي هذا المبدأ بضرورة تبسيط إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب الملائمة لظروف المكلف لكيلا يرهق من الضريبة عند دفعها حتى يخفف من دفع الضريبة عليه وكذا لعدم تضرر الخزينة العمومية³.
- الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي: أي أن تكون تكاليف التحصيل الضريبي أقل من عائد التحصيل لأن الزيادة في أعباء التحصيل يقلل من المداخل للخزينة العمومية⁴.
- قاعدة السنوية: يتم فرض الضريبة سنوياً بهدف تجنب تراكمات الضريبة لعدة سنوات لارتباطها بالفترة المالية للشركات حيث تحسب عادة كل سنة الأرباح التي حققتها، إضافة إلى أن ذلك هو الأنسب

¹ — العلي عادل، مرجع سابق، ص: 173.

² — محمد داودي، الإدارة الحياتية والتحصيل الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2006/2005، ص: 17.

³ — لخضر بن أحمد، دراسة مقارنة بين الضريبة والزكاة، رسالة ماجستير، تخصص تسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص: 26.

⁴ — محمد الصالح مباركي، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الأحياء، المجلد 21، العدد 29، أكتوبر 2021، ص: 1077.

بالنسبة للدولة كون الضريبة من أهم الإيرادات العامة، لكن هناك ما يسمى بالدفع الشهري وذلك خلال العشرين يوما الأولى للشهر الموالي لشهر استحقاق الضريبة¹.

ثالثا: طرق وإجراءات التحصيل الضريبي

يعد التحصيل الضريبي المرحلة النهائية في الدورة الضريبية، إذ تتجسد من خلاله عملية تحويل الإيرادات الضريبية من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية.

وتباشر الإدارة الجبائية هذه العملية وفق مجموعة من الطرق والإجراءات القانونية التي تهدف إلى ضمان تحصيل الحقوق المالية للدولة بفعالية، مع احترام القواعد القانونية وحقوق المكلفين بالضريبة، وتتنوع طرق وإجراءات التحصيل الضريبي بين الأساليب الرضائية والجبرية، تبعا لمدى التزام المكلف بتسديد ديونه الجبائية في الآجال المحددة قانونا، وهو ما سيتم استعراضه في الآتي ضمن القانون الجبائي الجزائري.

1- طرق التحصيل الضريبي

تتمثل طرق التحصيل الضريبي في الوسائل التي تعتمد الإدارة الجبائية لتحصيل المستحقات المالية من المكلفين بالضريبة، وذلك وفقا لآليات وإجراءات قانونية تهدف إلى ضمان فعالية التحصيل واستقرار الإيرادات الجبائية، ويتم التحصيل الضرائب بعدة طرق منها:

1-1- طريقة التسديد المباشرة من قبل المكلف نفسه: القاعدة العامة أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة إلى الإدارة الجبائية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته، وهذه الطريقة تعد أكثر شيوعا².

1-2- طريقة التسديد لمبلغ الضريبة التقديري على أقساط مسبقا: قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى الخزينة العمومية، وإنما تلزمه بدفع أقساط مقدما تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية السنة تتم التسوية المقاصة، فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة في ذمة المكلف قام هذا الأخير بتسديد ما تبقى عليه من الضريبة، وإن كان إجمالي ما دفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجب دفعها قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت له ذلك كأقساط مقدمة للسنة التالية³.

¹ - محمد أبو ناصر وآخرون، مرجع سابق، ص: 42.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص: 307.

³ - المراسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 08.

1-3- طريقة الاقتطاع من المصدر: تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب حيث تتعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعدما تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر، وتتميز هذه الطريقة ب:¹

- سهولة وسرعة التحصيل؛
- استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة؛
- لا يشعر المكلف بواقع الضريبة وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها؛
- انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة، لأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى أجرا نظير ذلك.²

2- إجراءات التحصيل الضريبي

تتم عملية التحصيل الضريبي وفق جملة من الإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة الضريبية لضمان تحصيل الحقوق في الآجال القانونية، سواء بطرق ودية أو جبرية بما يضمن فعالية النظام الجبائي.

2-1- إجراءات التحصيل الودي:

تعد إجراءات التحصيل الضريبي الودي وسيلة سلمية لتحصيل المستحقات الجبائية في الآجال القانونية دون اللجوء إلى الإكراه، وإجراءاته تتمثل في:

2-1-1- الإنذار بالدفع:

تتم المتابعات بهدف تطبيق العقوبات الجزائية المنصوص عليها في القوانين الجبائية بناء على شكوى من مدير كبريات المؤسسات أو المدير الولائي للضرائب، ولا تتم الشكاوى التي يجب على المدير الولائي للضرائب الشروع فيها، باستثناء تلك المتعلقة بالمخالفات المتصلة بالضرائب غير المباشرة وحق الطابع، إلا بعد الحصول على الرأي الموافق من اللجنة المنشأة لهذا الغرض لدى المديرية الجهوية للضرائب المختصة التي تتبعها المديرية الولائية للضرائب، يحدد إحداث اللجنة الجهوية وتشكيلها وسيرها بموجب مقرر من المدير العام للضرائب، يسري أجل تقادم الدعوى العمومية المتعلقة بإيداع الشكاوي في مجال الغش الجبائي ابتداء من تاريخ نشوء الدين الجبائي الناتج عن استعمال الطرق التدليسية.

ويوقف أجل تقادم الدعوى العمومية خلال المدة الممتدة بين تاريخ اللجوء إلى اللجنة الجهوية المذكورة

أعلاه وتاريخ إبداء رأيها بخصوص اقتراح إيداع الشكاوى.³

¹ - خديجة تابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص: 32.

² - حميد بوزيدة، جبائية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، الطبعة الثانية، ص: 37.

³ - المادة 104، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026، ص: 48.

يمكن المدير كبريات المؤسسات ومديري الضرائب بالولاية سحب الشكوى في حالة تسديد 50% من الحقوق الأصلية والغرامات موضوع الملاحقة الجزائية واكتتاب جدول الاستحقاق للتسديد، يحدد على النحو الآتي:¹

- أجل التسديد يقدر بستة (06) أشهر، عندما يساوي مبلغ الدين الجبائي أو يقل عن عشرين مليون دينار (20.000.000) دج؛

أجل تسديد مدته ثمانية عشر (18) شهرا، عندما يتجاوز مبلغ الدين الجبائي ثلاثين مليون دينار (30.000.000) دج .

2-1-2- تبليغ الإنذار بالدفع: يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم، وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب، حسب الحالة ضمن الشروط والآجال المنصوص عليها في المادتين 106 و 107 أدناه.²

2-1-3- أجل الممنوح للمكلف: يحدد الأجل الممنوح للإدارة بأربع (04) سنوات، للقيام بتحصيل جداول الضريبة التي يقتضيها استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أو تطبيق العقوبات الجبائية المترتبة عن تأسيس الضرائب المعنية، وفيما يخص وعاء الحقوق البسيطة والعقوبات المتناسبة مع هذه الحقوق، يبدأ أجل التقادم السالف الذكر اعتبارا من اليوم الأخير من السنة التي اختتمت أثناءها الفترة التي تم فيها فرض الرسوم على المداخل، وفيما يخص وعاء الغرامات الثابتة ذات الطابع الجبائي، يبدأ أجل التقادم اعتبارا من اليوم الأخير من السنة التي ارتكبت أثناءها المخالفة المعنية.

غير أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يقل هذا الأجل الممنوح للإدارة للقيام بتأسيس الحقوق المتضررة من المخالفة المعنية، يمدد أجل التقادم المنصوص عليه أعلاه، بسنتين (02) إذا ما قامت الإدارة، بعدت أكدها أن المكلف بالضريبة عمد إلى طرق تدليسية، برفع دعوى قضائية ضده.

2-2- إجراءات التحصيل الجبري: إن التحصيل الجبري مرحلة قانونية تلجأ إليها الإدارة الجبائية في حال امتناع المكلف عن دفع مستحقاته طوعا، حيث يتم بموجبه تحصيل الديون الضريبية باستعمال وسائل وإجراءات إلزامية يحددها القانون بما يضمن حماية حقوق الخزينة العمومية، وهي كالاتي:

2-2-1- إصدار الجداول وتحصيلها: تحصل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله، يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط، ويبين هذا التاريخ في الجدول وكذا في الإنذارات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة، وعندما تلاحظ أخطاء في

¹ - المادة 104 مكرر، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 48.

² - المادة 105، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 48.

صياغة الجداول يوضع كشف لهذه الأخطاء من قبل مدير الضرائب بالولاية، ويوافق عليه ضمن الشروط التي تتم وفقها المصادقة على تلك الجداول ويرفق بها كوثيقة إثبات¹.

2-2-2- استحقاقات الدفع: فيما يتعلق بالتحصيل يمكن لقابض الضرائب منح كل مدين يطلب ذلك آجال

استحقاقات لدفع جميع الضرائب والحقوق والرسوم بمختلف أنواعها، وبصفة عامة كل دين تتكفل به الإدارة الجبائية على أن يوافق ذلك مصالح الخزينة والإمكانات المالية لمقدم الطلب.

يتم منح جدول السداد لمدة أقصاها ستون (60) شهرا مع سداد مبدئي ابتداء من 5% من مبلغ الدين الضريبي²، ولا يحتج بالمادة 12 من المرسوم رقم 63-88 المؤرخ في 18 مارس سنة 1963 ضد الخزينة العمومية التي لها أن تطلب إن اقتضت الظروف ذلك كل إجراء تراه مفيدا قصد تحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الواجب تحصيلها³.

2-2-3- الإنذارات والجداول: يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذار إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول

الضرائب، ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة المبالغ المطلوب أدائها وشروط الاستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل، ويرفق الإنذار بحالة للخزينة محررة سلفا.

ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم لمذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم، يتعين كل قاضي الضرائب المختلفة أن يسلموا على ورق حر ولكل من يطلب ذلك، إما مستخرجا من جدول الضرائب أو كشفا للوضعية الخاصة بالضرائب الخاضع لها، وإما شهادة عدم الخضوع للضريبة المتعلقة به، كما يجب عليهم أن يسلموا ضمن نفس الشروط لكل مكلف مسجل في جدول الضرائب ومع مراعاة أحكام المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المذكورة أعلاه، أي مستخرج آخر من جدول الضرائب أو شهادة عدم الخضوع للضريبة⁴.

2-2-4- الإغلاق المؤقت والحجز: يتخذ قرار الغلق من طرف المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى ومدير

الضرائب بالولاية، كل حسب مجال اختصاصه، بناء على تقرير يقدم من طرف المحاسب المتابع، ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر، ويبلغ قرار الغلق من طرق عون المتابعة الموكل قانونا أو المحضر القضائي، إذ لم يتحرر المكلف بالضريبة المعني من دينه الجبائي أو لم يكتتب سجلا للاستحقاقات يوافق عليه قابض الضرائب صراحة في أجل (10) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ، يقوم المحضر القضائي أو العون المتابع بتنفيذ قرار

¹ - المادة 143، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 54.

² - المادة 156، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 58.

³ - المادة 157، مرجع سابق، ص: 58.

⁴ - المادة 144، مرجع سابق، ص: 54.

الغلق المؤقت، يمكن للمكلف بالضريبة المعني بإجراء الغلق المؤقت أن يطعن في القرار من أجل رفع اليد بموجب عريضة يقدمها إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة إقليمياً الذي يفصل في القضية كما هو الحال في الاستعجالي بعد سماع الإدارة الجبائية أو استدعائها قانوناً لا يوقف الطعن تنفيذ قرار الغلق المؤقت، ويخضع تنفيذ المتابعات عن طريق البيع للرخصة التي تمنح لقابض الضرائب من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامه، وهذا بعد أخذ رأي المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية.

وفي حالة عدم الحصول على ترخيص من الوالي من أجل ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إرسال الطلب إلى الوالي أو إلى السلطة التي تقوم مقامه، يمكن للمدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية حسب الحالة أن يرخص قانوناً لقابض الضرائب المباشر للمتابعات بالشروع في البيع.

غير أنه إذا تعلق الأمر بمواد أو سلع محجوزة قابلة للتلف أو سلع أخرى قابلة للتلف أو للتحلل أو تشكل خطراً على الجوار، يمكن الشروع في البيع المستعجل بناء على ترخيص من المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية كل حسب مجال اختصاصه¹.

2-2-5- البيع: يجوز عند الاقتضاء القيام بالبيع المنفرد لواحد أو عدة من العناصر المادية المكونة للمحل التجاري المحجوز، وذلك بناء على الترخيص المذكور في المادة 146 أعلاه، غير أنه يمكن لكل دائن خلال العشرة أيام التي تلي تبليغ الحجز التنفيذي في الموطن المختار في تسجيلاته والمسجل قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من التبليغ المذكور أن يطلب من القابض المباشر للمتابعة أن يجري بيع المحل التجاري بجملته، بغض النظر عن جميع الأحكام المخالفة يجرى البيع الإجمالي لمحل تجاري².

المطلب الثاني: مفاهيم حول الجماعات المحلية

نال مفهوم الجماعات المحلية باهتمام بالغ من طرف التشريعات الوطنية والفقهاء الإداريين باعتباره أحد الركائز الأساسية لتنظيم الدولة الحديثة وتجسيد مبدأ اللامركزية الإدارية، حيث تطورت الجماعات المحلية وشهد مفهومها تطور ملحوظاً سواء من حيث تسميتها أو اختصاصاتها أو هيكلها تبعاً للسياسات الاقتصادية والدولية التي عرفتتها الدول ومن خلال هذا المطلب سيتم عرض مفهوم الجماعات المحلية، أهدافها وأهميتها، مهامها، وظائفها، التحديات المتعلقة بها.

¹ - المادة 146، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص: 55.

² - نفس المرجع، ص: 55.

أولاً: مفهوم الجماعات المحلية

سيتم في هذا العنصر التعريف بالجماعات المحلية وعرض خصائصها.

1- تعريف الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية من أهم الوحدات الإدارية التي تسعى إلى تنظيم الشؤون المحلية حيث تعرف أنها وحدات جغرافية معينة ذات استقلال مالي وإداري، تتمتع بالشخصية المعنوية تقدم الخدمات العامة، ويقوم على إدارتها مجلس محلي منتخب أو يجمع بين الانتخاب والتعيين، كما أنها تمارس اختصاصها وواجباتها تحت رقابة السلطة المركزية وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها¹.

كما تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي².

وقد قام المشرع الجزائري بتوضيحها ضمن المادة رقم 17 من الدستور المعدل سنة 2020 وبين بان الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية³.

فالبلدية تعرف في القانون الجزائري بأنها مؤسسة دستورية وهي المؤسسة القاعدية المحلية التي تمثل قاعدة اللامركزية في الجزائر، حيث نصت المادة الأولى من القانون رقم 11/10 مؤرخ في 22 جوان 2011 متعلق بالبلدية، أن البلدية هي الجماعة الإقليمية والسياسية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة⁴، كما عرفت أيضاً بأنها القاعدية الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية⁵.

أما الولاية فهي الجماعات الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضاً الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاركية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية

¹ - الحبيب جلاي، مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر - دراسة حالة بلدية ولاية تلمسان للفترة (2015-2017)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجلد 12، العدد 01، 1 جوان 2022، ص: 349.

² - سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية درارية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 21، العدد 02، 2019، ص: 143.

³ - المادة 17، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020 ص: 09.

⁴ - المادة 01، قانون 11/10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادر في 3 جويلية 2011، ص: 07.

⁵ - الشريف مخناش، البلدية في الجزائر دراسة في إطار القانون 11/10، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد التاسع، العدد الأول، 2025، ص: 831.

والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل المجالات والاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب وتتحدث بموجب القانون.¹ من خلال ما سبق يمكن تعريف الجماعات المحلية بأنها وحدات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف بتسيير الشؤون المحلية للسكان في نطاق جغرافي محدد وذلك تحت رقابة السلطة المركزية ووفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، وقد حددها المشرع الجزائري في البلدية والولاية حيث هي الجماعة الإقليمية للدولة وكذلك ركيزة أساسية، حيث يمارسان مهامهما في إطار القوانين والتنظيمات السارية ويخضعان لرقابة السلطة المركزية بما يضمن التوازن بين الاستقلال المحلي والمحافظة على النظام العام ووحدة الدولة.

2- خصائص الجماعات المحلية

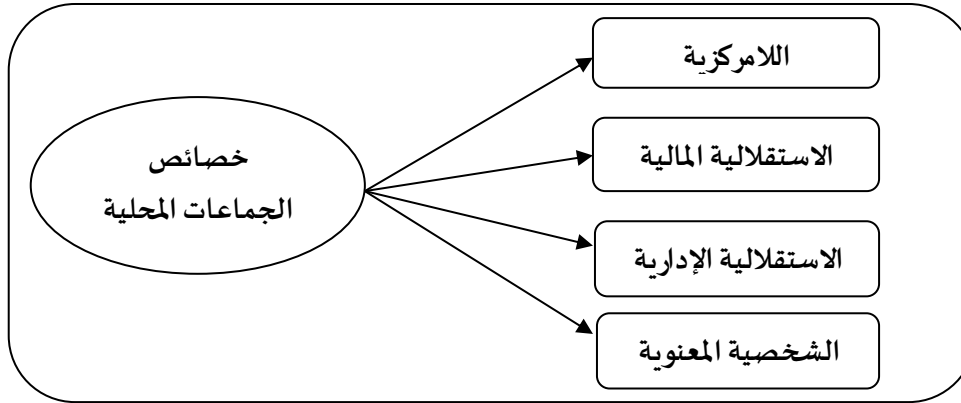
تتميز الجماعات المحلية بعدة خصائص منها:²

- **اللامركزية:** من أهم ما يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية (البلدية والولاية)، ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية .
 - **الاستقلالية المالية:** حيث تحظى الوحدات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف مرافقتها المحلية لتلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية.
 - **الاستقلالية الإدارية:** اكتساب البلدية والولاية الحق والاستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارة المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارة المركزية.
 - **الشخصية المعنوية:** باكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العاديين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخولة لها من طرف القانون.
- ويمكن توضيح هذه الخصائص أكثر من خلال الشكل التالي:

¹ - المادة 01، القانون 12/07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفري 2012، الجريدة الرسمية ، العدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012، ص 8-9.

² - أبوبكر الصديق هتهات، الجماعات المحلية والتنمية المستدامة (الجزائر نموذجا)، دكتوراه، نظام lmd، تخصص مالية، جامعة أمين العقال الحاج موسى، غرداية، 2023، ص:03.

الشكل رقم 01: خصائص الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: أبو بكر الصديق هتهات الجماعات المحلية والتنمية المستدامة (الجزائر نموذجاً)، دكتوراه، نظام lmd، تخصص مالية، جامعة أمين العقال الحاج موسى، غرداية، 2023.

ثانياً: أهمية الجماعات المحلية

تكتسي الجماعات المحلية أهمية كبيرة لكونها تساهم في تسيير الشأن المحلي وتعزيز التنمية، كما تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدمة، فيما يلي تفصيل لذلك:

1- أهمية الجماعات المحلية

للجماعات المحلية أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:¹

- تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، كإنشاء هياكل تساعد الدولة المنوطة بها؛
- تعمل الجماعات المحلية بأسلوب الإدارة المحلية الذي يؤدي إلى تحاشي البطئ في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية وذلك من خلال مشاركة المواطن في إعداد وإصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات المحلية والمشروعات ذات العائد المحلي؛
- تبنى الجماعات المحلية نظام الإدارة المحلية في توزيع المال العام فيتم بمشيئة أهالي الوحدة الإدارية من الضرائب المحلية ليتم صرفه على هذه المرافق بالذات وفي ذلك يتحقق مبدأ العدالة الاجتماعية؛
- تقوم الجماعات المحلية ببسط الإجراءات والقضاء على الروتين فالهيئات المحلية تمارس الكثير من الشؤون الخاصة بالسكان المحليين، وبذلك تحل المشاكل المحلية بدلاً من الرجوع إلى الحكومة المركزية وفي ذلك اقتصاد للوقت والجهد والمال.

¹ - مهدية بن طيبة- سفيان خروبي، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة لبلدية الغفرون البلدية، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016، ص ص: 77-78.

2- أهداف الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية لتحقيق العديد من الأهداف، السياسية، الإدارية، الاقتصادية وكذا الاجتماعية كما هو موضح في الآتي:¹

2-1- الأهداف السياسية: ترتبط بمقومات الجماعات المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجلس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف الفرعية التالية:

- **التعددية:** يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرار تتيح للوحدات المحلية نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتيعليم والصحة والإسكان والثقافة...

- **الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه الجماعات المحلية وتتحقق هذه الديمقراطية من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الإدارة في هذه المجتمعات، وكثيرا ما يقال بأن الجماعات المحلية هي المدرسة النموذجية للديمقراطية².

2-2- الأهداف الإدارية: تتضمن تحقيق الكفاءات في تسيير الإدارة حيث تلعب كفاءة الإدارة دورا فعالا وأساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة التي تقدم للمواطن، وكذلك في أداء الوظائف العامة التي يقوم بها المجلس المحلي بكفاءة لاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل³.

2-2- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- العمل على توفير مصادر التمويل المحلي من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية أو من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف عبئها على الدولة؛

- إنشاء مشروعات اقتصادية تلاءم احتياجات ومتطلبات المواطنين، فالمجالس المحلية أكثر علما من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادية التي تحتاجها الوحدة المحلية.

¹ - محمد محمود الطعمنة- سميرة عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، مجلة البحوث والدراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص: 20-21.

² - صالح عبد الناصر، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2010، ص: 06.

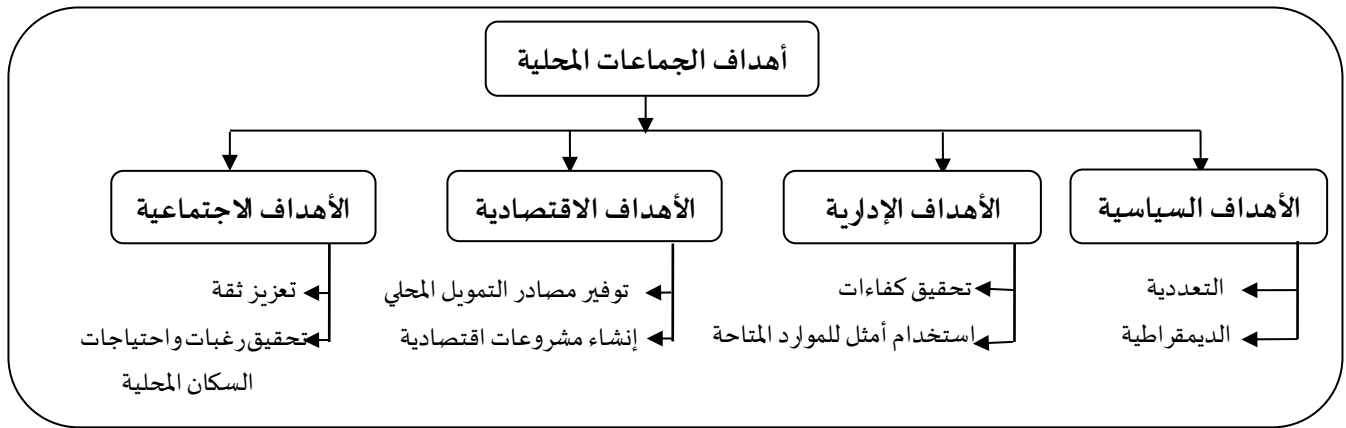
³ - وائل مرقان - عبد الرزاق سويقات، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دفا تر السياسة القانون، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2025، ص: 139.

2-4- الأهداف الاجتماعية: يمثل نظام الجماعات المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:¹

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية بما يتفق مع ظروفهم وأولياتهم، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛
- شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

وفيما يلي شكل توضيحي وتلخيصي لهذه الأهداف.

الشكل رقم 02: أهداف الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

ثالثا: وظائف ومهام الجماعات المحلية

تقوم الجماعات المحلية بتسيير الشؤون العامة للمجتمع المحلي، وكذلك تقوم بتقديم الخدمات العمومية مع مواجهة تحديات عديدة تؤثر على كفاءتها.

1- وظائف الجماعات المحلية

تتمثل وظائف الجماعات المحلية في:²

¹ — أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار، سيدي علي ملال، قرطوفة بولاية تيارت، رسالة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص: 21.

² — فراج الطيب-حساني بوحساني، آليات تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 05، العدد 01، ماي 2022، ص: 235.

- **الوظيفية المالية:** تهتم الجماعات المحلية بجمع الأموال، مثل الضرائب والرسوم المحلية، لتتمكن من تمويل نفقاتها وبرامجها التنموية.
- **الوظيفة الاقتصادية:** تشجيع الجماعات المحلية الاستثمار والأنشطة الاقتصادية لزيادة فرص العمل وتنمية الموارد المالية.
- **الوظيفية التنموية:** وهي مسؤولة عن تحقيق التنمية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى:¹

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة؛
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية.
- **الوظيفة السياسية:** وتتمثل في:

- تحقيق الديمقراطية السياسية المحلية عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية؛
- دفع السكان المحليين إلى مساهمة والمشاركة الفعالة في أداء وممارسة دورهم سياسي؛
- تدريب القيادات السياسية على مستوى لمجتمع.

2- مهام الجماعات المحلية

- للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة تختص في كل قطاعات النشاطات منها قطاع الفلاحة، الصحة، السياحة، النقل التكوين المهني والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين الشؤون الدينية والأوقاف السكن، الغابات وإصلاح الأراضي²، ومن أبرز مهامها ما يلي:³

1-1 الجانب المالي: إن الجماعات المحلية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية والتي تتمثل في:

- حصيلة الموارد الجبائية ؛
- مداخيل ممتلكاتها؛
- إعانات الاقتراضات وقبول الهبات.

1-2 الجانب الاجتماعي: من بين اختصاصات الجماعات المحلية في الجانب الاجتماعي:

- الاهتمام بالمستشفيات والقطاع الصحي، حيث تقوم ببناء الهياكل الصحية المتمثلة في قاعات العلاج وعيادات الولادة، إضافة إلى مكافحة نقل الأم ارض المعدية؛

¹ - باهر إسماعيل- حلمي فرحات، تأثير اللامركزية الإدارية العمرانية في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص: 50.

² - فيدة عبد الحق، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر، العدد 01، ص: 121.

³ - صديقي النعاس- نهار خالد بن الوليد، الجماعات المحلية وعلاقتها بالمعطيات الحديثة للتنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 07، العدد 02،

2020، ص ص: 119-120.

-الاهتمام بقطاع السكن، فتقوم الجماعات المحلية على توفير السكن للمواطن يكون محترم ومريح وذلك وفقا لشروط السكن العصري؛

-الاهتمام بالتربية والتكوين حيث تقوم بإنجاز مؤسسات تعليمية وملحقات، كما تشجع تنمية النظام التربوي.

1- 3 الجانب الثقافي: من أهم أدواره ما يلي:

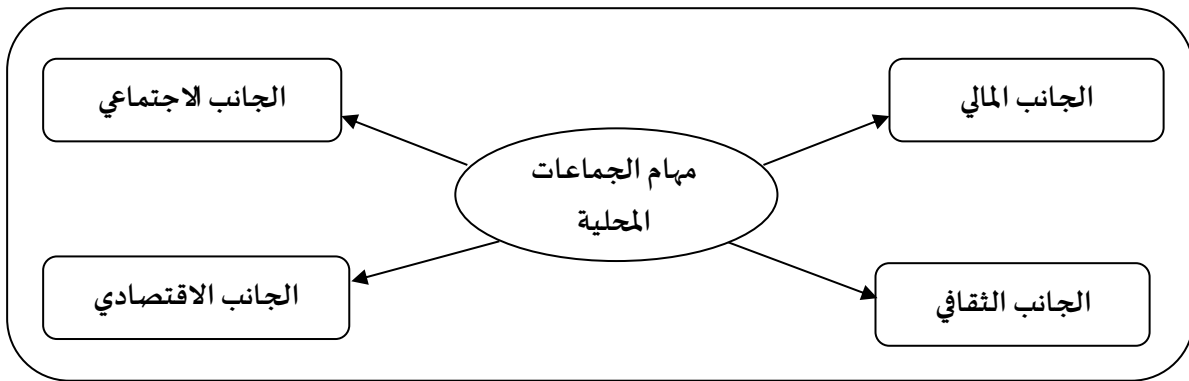
- القيام بتشجيع وتطوير الأنشطة التربوية والرياضية للشبيبة بإنجاز دور الشباب ؛

- حماية الثقافة؛

- المحافظة على التراث الوطني وحماية الفنون الشعبية.

الجانب الاقتصادي: تلعب دورا كبيرا وضخما في المجال الاقتصادي وذلك نظرا لأهميته، وهذا بعد ما كانت أعمالها تقتصر في الماضي على الوظائف التقليدية، فتعد البلدية المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه، أما الولاية تشمل اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بصفة عامة على أعمال التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم 03: مهام الجماعات المحلية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

رابعا- تحديات الجماعات المحلية

تواجه الجماعات المحلية العديد من التحديات من بينها: ¹

- **قلة مردودية الجباية المحلية:** فنظام الجباية المحلي يتميز بقلّة عائداتها على الموازنات المحلية رغم

النداءات المتعالية هنا وهناك لإصلاحه.

¹ - عامر عبد اللطيف- كامل عيساوي، التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية، الجماعات المحلية ومناطق الظل وتطورها التاريخي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد الأول، ديسمبر 2023، ص ص: 541-542.

- صغر مساحة بعض الجماعات المحلية: الأمر الذي يحول دون حصولها على الموارد الكافية ذاتياً، فالمساحة الكافية من الأرض والعدد الغير قليل من السكان يعتبران مؤشرين ممتازين لوجود موارد مالية واقتصادية محلية.

- سوء التسيير المالي: يعد سبب من أسباب محدودية التمويل الذاتي لأنه في العديد من الحالات تستعمل الاختصاصات الممنوحة قانوناً للبلديات أو الولايات في المجال المالي بما لا يخدم المصلحة العامة كالمبالغة في بعض أوجه الإنفاق المحلي الغير تنموي أو التلاعب بأموال الهيئات المحلية كعمليات الاختلاس وتواطؤ المتعاملين باستخدام فواتير صورية وخيالية وصفقات وهمية.

من خلال ما سبق يتضح أن التحصيل الضريبي يعد من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة والجماعات المحلية لضمان توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية مختلف النفقات العمومية، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الفعالية والانتظام في عملية التحصيل، كما أن الجماعات المحلية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المحلية والاستجابة لمختلف حاجات المواطنين، الأمر الذي يفرض ضرورة توفر موارد مالية كافية ومستقرة تمكنها من أداء مهامها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة، لذلك تبرز أهمية دراسة الموارد المالية للجماعات المحلية وبيان مدى تأثيرها بفعالية التحصيل الضريبي.

المبحث الثاني: إيرادات الجماعات المحلية وعلاقتها بالتحصيل الضريبي

تشكل إيرادات الجماعات المحلية الأساس الذي تعتمد عليه في أداء وظائفها الإدارية والخدماتية وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، من خلال تمكينها من تسيير المرافق العمومية وتلبية احتياجات السكان، وتتوزع هذه الإيرادات بين موارد جبائية وأخرى غير جبائية، مع بروز أهمية الموارد الجبائية لما توفره من استقرار ودعم للاستقلالية المالية.

وفي هذا الإطار يكتسب التحصيل الضريبي أهمية محورية باعتباره الآلية التي تحول هذه الموارد إلى إيرادات فعلية إذ ترتبط فعاليته بكفاءة الإدارة الجبائية ومستوى المتابعة والالتزام الضريبي، مما يجعل له تأثيراً مباشراً على حجم الإيرادات وقدرة الجماعات المحلية على التمويل، لتوضيحات أكثر سيتم تقسيم المبحث الثاني إلى:

- **المطلب الأول: إيرادات الجماعات المحلية؛**

- **المطلب الثاني: الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية؛**

- **المطلب الثالث: سبل تفعيل الجباية المحلية.**

المطلب الأول: إيرادات الجماعات المحلية

تعتمد الجماعات المحلية في ممارسة صلاحياتها والقيام بمهامها المختلفة على موارد مالية تمكنها من ضمان السير العادي لمراقفها العمومية وتحقيق متطلبات التنمية المحلية، وتعد الإيرادات أحد العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق هذا الدور وسيتم التوضيح أكثر من خلال هذا المطلب تعريف إيرادات الجماعات المحلية ومصادرها الخارجية وداخلية (الذاتية) وكذا تصنيفاتها.

أولاً: تعريف إيرادات الجماعات المحلية

سيتم في هذا العنصر التعريف بإيرادات الجماعات المحلية، وقبل ذلك وجب التعرف على الإيرادات التي تعني لغة بأنها الإيرادات أو الموارد مفردة مورد وهي المناهل¹، أما اصطلاحاً فالإيرادات هي الدخل الذي تحققه المنشأة في خلال نشاطها الاقتصادي².

¹ - احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2006، ص: 345.

² - زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنققات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد خمسون، الأردن، 2022، ص: 85.

وبخصوص إيرادات الجماعات المحلية فيقصد بها كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الجماعات الإقليمية (الولاية، البلدية) من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي¹.

أصبحت الإيرادات بالإضافة إلى واجبها تقليدي في تغطية النفقات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي تستعملها البلدية والولاية المحاربة للتضخم أم عن طريق طرق آخر، وهي أداة لإعادة توزيع الثروات والدخول بها يضمن التقريب بينها ولتصفية بعض الطبقات².

من خلال ما سبق يمكن القول بأن إيرادات الجماعات المحلية تعد من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها هذه الهيئات (البلدية والولاية) في تسيير شؤونها وتغطية النفقات العامة وتمثل هذه الإيرادات مجموع الموارد والمداخل التي تحصل عليها الجماعات المحلية من مصادر مختلفة، حيث تعتبر أداة مالية أساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وقد تطور دورها من مجرد وسيلة تمويل إلى أداة استثمارية فعالة.

ثانيا: موارد إيرادات الجماعات المحلية

تعد الجماعات المحلية أساسا لتمويل نشاطاتها وتمكينها من أداء وظائفها التنموية والخدمية، إذ تعتمد عليها في تسيير شؤونها وتحقيق التنمية المحلية حيث يوجد العديد من المصادر يمكن تقسيمها إلى مصادر تمويل موارد ذاتية وموارد خارجية للجماعات المحلية.

1- الموارد الذاتية للجماعات المحلية

تمثل الموارد الذاتية للجماعات المحلية المصدر الأساسي لتمويل أنشطتها وتسيير مرافقها العمومية، حيث تساهم في تعزيز استقلاليتها المالية وقدرتها على تلبية احتياجات السكان، وتتتبع هذه الموارد بين إيرادات جبائية ومداخل أخرى محلية، ما يجعلها عنصرا محوريا في دعم التنمية على المستوى المحلي حيث تقسم إلى:

- موارد ذاتية غير جبائية؛

- موارد ذاتية جبائية.

1-1 الموارد الذاتية غير الجبائية للجماعات المحلية: وتتمثل فيما يلي:

- التمويل الذاتي: طبقا لنص المادة 179 من القانون 11/10 المتعلق بالبلدية والمادة 158 من قانون 12/07 متعلق بالولاية، هو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار،

¹- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 85.

²- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 35.

حيث يهدف هذا الجزء التحويل الذاتي لقاعدة الجماعات المحلية حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها المالية¹.

- إيرادات ونواتج الأملاك: إن مبدأ استقلال الذمة المالية للجماعات المحلية وامتلاكها للشخصية المعنوية يضع تحت تصرفها العديد من المرافق العامة التي بواسطة تشغيلها من إدارتها يمكن أن تدر على الجماعات المحلية إيرادات معتبرة²، تم تقسيم أملاك العامة إلى قسمين حسب المادة 158 والمادة 159 من قانون 11/10 المتعلق بالبلدية إلى أملاك عمومية وأملاك خاصة.

حيث تتشكل أملاك العمومية للبلدية من أملاك عمومية طبيعية وأملاك عمومية اصطناعية طبقاً لأحكام القانون المنظم للأملاك الوطنية³، أما أملاك خاصة للبلدية فيذكر منها⁴:

- جميع البنايات وارضى التي تملكها البلدية غير مصنفة ضمن أملاكها ومخصصة للمصالح هيئات إدارية؛
- محلات ذات استعمال السكني وتوابعها متبقية ضمن أملاك خاصة للبلدية؛
- أملاك العقارية ومنقولة والعتاد الذي اقتنته أو أنجزته البلدية.

1-2- الموارد الذاتية الجبائية للجماعات المحلية: سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني.

2- الموارد الخارجية للجماعات المحلية

تأتي عملية التمويل الخارجية عندما لا تكفي الموارد الداخلية لتغطية نفقات التجهيز والتسيير في الميزانية المحلية وتتكون الموارد الخارجية من:

- الإعانات المالية: قد أشار إليها المشرع الجزائري في قانون البلدية والولاية وحدد الحالات التي تلجا فيها الجماعات المحلية إلى طلب إعانات المالية وتمثلة في⁵:

- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها كما هي محددة في هذا القانون؛

- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية؛

- التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة ولاسيما منها الكوارث الطبيعية أو النكبات كما هي محددة في هذا القانون.

¹ - المادة 179، قانون 11/10، مرجع سابق، ص: 24.

² - لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بيسكرة، العدد السابع، ص: 235.

³ - المادة 158، قانون 11/10، مرجع سابق، ص: 22.

⁴ - المادة 159، قانون 11/10، مرجع سابق، ص: 22.

⁵ - المادة 172، قانون 11/10، مرجع سابق، ص: 23.

- **الهبات والوصاية:** تعد احد الموارد المالية للجماعات المحلية، وهو ما أقرته المادة 170 من قانون 11/10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، وكذا المادة 151 من القانون 07-12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، وتتمثل هذه الموارد في التبرعات التي يقدمها المواطنون مباشرة للجماعات المحلية أو في مساهماتهم في تمويل المشاريع التي تنجزها، كما قد تكون على شكل وصايا يتركها أشخاص بعد وفاتهم أو هبات يقدمها المغتربون الفائدة هذه الجماعات¹.

- **القروض:** منح قانون البلدية للبلديات التي لم تتمكن من تغطية كل نفقاتها بمواردها الذاتية لاستعانة بمصدر خارجي، والمتمثل في الاقتراض لكن لم يتم تقيد في قانون البلدية الجهة التي يجب أن تقترض من بنوك أو من السوق نقدية أو المالية، وهذا قد يجعل البلدية في عجز دائم أن المحاصيل الجبائية التي يتم جمعها تقوم بتسديد القرض يجب أن يتم تحديد عضلية سير القرض بأن تترك إنشاء مشروع مربح ويتم سد القرض بأرباح ذلك المشروع وهذا يساهم في تطور مداخلها الجبائية وتحقيق تنمية².

ثالثا: تصنيف إيرادات الجماعات المحلية

تقسم إيرادات الجماعات المحلية إلى إيرادات التسيير وإيرادات التجهيز والاستثمار، كما هو موضح في

الآتي³:

1- إيرادات التسيير

تعد الإيرادات الجبائية المصدر الأساسي لإيرادات استغلال الجماعات المحلية، وكذا الإعانات المقدمة من طرف الدولة.

1-1- إيرادات الجبائية: تعد من أهم المصادر تمويل الجماعات المحلية حيث تقدر مساهمتها بأكثر من 80% إذ تم مقارنتها مع إيرادات غير الجبائية وتتكون من مداخل الضرائب والحقوق والرسوم مخصصة كلياً أو جزئياً إلى الجماعات المحلية متمثلة فيما يلي: الرسم على القيمة مضافة، رسم تطهير، رسم قامة، الرسم على الذبح، الضريبة على ممتلكات، قسيمة السيارات، الفرعية جزافية الوحيدة.

¹ - إسماعيل قرينات - جمال مدات، مصادر تمويل الجماعات المحلية وسبل ترقيتها، مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2025، ص: 570.

² - عبد الرزاق سويقات - مقران وائل، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية محلية، دفاثر سياسية والقانون جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2025، ص: 142.

³ - نعيجة فهم-الصاوي الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص: 214-215.

1-2- إيرادات استغلال: تشكل العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية تتسم هذه إيرادات بالتنوع وترتبط وفرتها بمدى ديناميكية الجماعات المحلية ومتمثلة فيما يلي: حقوق الكيل والوزن والقياس، عوائد الرسوم الإضافية عن الذبح... الخ.

1-3- إيرادات الأملاك: هي إيرادات التي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأموالها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل حقوق أو ضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص وتتكون هذه إيرادات من: حقوق إيجار، حقوق استغلال الأماكن، الأسواق... الخ.

1-3- إيرادات مالية: تحتوي على صنفين: مداخل السندات، الفوائد على القروض الحقوق وإيرادات المصالح الصناعية.

1-5- الإعانات والمساعدات: يتم الحصول عليها عادة من طرف الدولة في إطار برامج تنمية.

2- إيرادات التجهيز والاستثمار

الإيرادات التي يكون مصدرها التمويل الذاتي، الهبات والوصايا، القروض والعقارات والمعدات والتعويض عن الكوارث، التنازل عن سندات الدولة أو المؤسسات العمومية الوطنية، اقتطاع من قسم تسير لتمويل قسم التجهيز، وقد ذكرت المادة 195 من قانون 11/10 متعلق البلدية وهم يشملون قسم الاستثمار على المداخل التالية:

- مداخل المساهمة في رأس المال المؤسسات الخاصة؛
- المداخل الناتجة عن إرباح وحداتها اقتصادية؛
- مداخل الإعانات الخارجية الممنوحة للوحدات اقتصادية؛
- نواتج القروض مبرمة من طرف جماعات محلية.

المطلب الثاني: الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية

تعد الإيرادات الجبائية من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتمويل نفقاتها وتحقيق التنمية المحلية، فهي تمثل مجموعة الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة هذه الجماعات وفقا للتشريعات الجبائية المعمول بها، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لكل من العائدات المخصصة كلياً وجزئياً للجماعات المحلية.

أولاً: الإيرادات المخصصة كلياً للجماعات المحلية

سيتم في هذا العنصر التعرف على الإيرادات المخصصة كلياً للجماعات المحلية المتمثلة في كل من: الرسم على المنتجات البترولية، الرسم المحلي للتضامن، الرسم العقاري، الرسم على رفع القمامات المنزلية، الرسم على الإقامة، القسيمة على السيارات.

1- الرسم على المنتجات البترولية

يتم تحصيل الرسم على المنتجات البترولية، عند الاستيراد، من طرف مصالح إدارة الجمارك، وفق نفس الشروط والقواعد المطبقة على الحقوق الجمركية بناء على تصريح للعرض من أجل الاستهلاك، تعفى من هذا الرسم المنتجات البترولية الموجهة للتصدير.¹

ويوزع ناتج هذا الرسم كما يلي:²

- 66 % لفائدة كل بلديات الوطن؛

- 29 % لفائدة الولايات؛

- 5 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

2- الرسم المحلي للتضامن: يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بالضريبة الذين يمارسون:³

- النشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، يؤسس الوضع المحلي للتضامن باسم المؤسسة على رقم أعمالها الإجمالي خارج الرسم على القيمة المضافة، المحقق من طرفها ومن طرف وحداتها، في المكان التابع له المقر الإجتماعي أو المقر الرئيسي للمؤسسة أو مكان ممارسة النشاط يمنح تخفيض بنسبة 30 % على عمليات البيع المنجزة وفق الشروط البيع بالجملة من طرف المؤسسات الممارسة لهذه النشاطات المنجمية والمسددة بوسيلة دفع غير النقدية.⁴

يحدد معدل هذا الرسم كما في الآتي:⁵

- 3 % على رقم أعمال الناتج عن النشاط نقل المحروقات بواسطة أنابيب؛

- 1,5 % على رقم الأعمال الناتج في الأنشطة المنجمية.

يتم توزيع ناتج الرسم المحلي للتضامن كما يأتي:

- 66 لفائدة البلديات التي تعبرها أنابيب نقل المحروقات؛

- 29 % لفائدة الولايات التي تعبرها أنابيب نقل المحروقات؛

- 5 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

¹ - المادة 28 مكرر 05، قانون الرسم على رقم أعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026، ص: 21.

² - المادة 28 مكرر 07، قانون الرسم على رقم أعمال، مرجع سابق، ص: 21.

³ - المادة 231 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026، ص: 68.

⁴ - المادة 231 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 68.

⁵ - المادة 231 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 69.

3- الرسم العقاري: يستحق الرسم العقاري لسنة كاملة على المساحة الخاضعة والقائمة عند تاريخ أول جانفي من السنة، من صاحب حق الملكية أو حق مماثل، المبنية أو غير المبنية عند هذا التاريخ وفي حالة غياب أي حق ملكية أو حق مماثل فإنه يتعين على شاغل الملكية السعي الدفع الرسم العقاري، وهو نوعين:

3-1- الرسم العقاري على الملكيات المبنية: يؤسس هذا الرسم سنويا، على الملكيات المبنية، الموجودة فوق التراب الوطني، مهما تكن وضعيتها القانونية باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، والتي تناولتها المواد من 250 إلى 253 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة¹.

يخضع أيضا للرسم العقاري على الملكيات المبنية:²

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات؛
- المنشآت التجارية المتواجدة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات والسكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة؛
- أراضي البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشر لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمه لإستعمال تجاري أو صناعي، كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل.
- ينتج الأساسي الضريبي لهذا الرسم من ناتج حاصل ضرب القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية في المساحة الخاضعة للضريبة، يتم تحديده بعد تطبيق نسبة تخفيض 2% سنويا؛
- مراعاة لقدم المباني ذات الطابع السكني على ألا يتجاوز هذا التخفيض حدا أقصى قدره 25%³.
- يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه، على الأساس الخاضع للضريبة:⁴
- 3% بالنسبة للملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة؛
- 10% بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين، والتي لم يتم تأجيرها.

أما فيما يخص الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية، يتم تطبيق النسب التالية:

- 5% عندما تكون مساحتها أقل أو تساوي 500 م²؛
- 7% عندما تفوق مساحتها 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛

¹ - المادة 248، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 79.

² - المادة 249، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 71.

³ - المادة 254، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 72.

⁴ - المادة 261، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 73.

- 10% عندما تفوق مساحتها 1000م².

-3-2- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية: يؤسس هذا الرسم سنوياً، كل الملكيات غير المبنية، بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، والتي تناولتها المادة 261-هـ من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويستحق هذا الرسم على¹:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛

- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛

- مناجم الملح والسبخات؛

- الأراضي الفلاحة².

ينتج أساسي فرض الضريبة المعتمد لحساب هذا الرسم، في حاصل ضرب القيمة الإيجارية الجبائية للملكية غير المبنية، المعبر منها بالمتري المربع أو بالهكتار الواحد، حسب الحالة في المساحة الخاضعة للضريبة. يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة:

4- بالنسبة للملكيات غير المبنية: المتواجدة في المناطق غير العمرانية بالنسبة للأراضي العمرانية، تحدد بنسبة الرسم كما يلي:

- 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل 500م² أو تساويها؛

- 7% عند ما تفوق مساحة الأراضي 500 م² أو تقل أو تساوي 1000م²؛

- 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000م²؛

- 3% النسبة للأراضي الفلاحية.

5- الرسم على رفع القمامات المنزلية

يؤسس رسم على رفع القمامات المنزلية سنوياً، على كل الملكيات المبنية باسم المالك أو المنتفع الفائدة البلديات التي تشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، يكلف قابض الضرائب لكان تواجد الملكية بتحصيل هذا الرسم، يتم فرض هذا الرسم على نفس الجداول العامة الخاصة بالرسم العقاري³.

يحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي:

-2000دج على كل محل ذي استعمال سكني؛

-10000دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛

¹ - المادة 261، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع، ص ص: 73-74.

² - نفس المرجع، ص ص: 73-74.

³ - المادة 263، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 77.

- 18000 دج، على كل أرض مهيأة للتخميم والمقطورات؛
- 80000 دج، على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.
- يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكررة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد أو القابلة للاسترجاع المنشأة المعالجة¹.
- 6- **الرسم على الإقامة:** يخضع للرسم الأشخاص المقيمون في بلدية ليس لهم فيهل سكن خاضع للرسم العقاري². يؤسس هذا الرسم بعنوان إقامة الأشخاص بالمؤسسات الفندقية التالية³:
- الفنادق؛
 - المركبات السياحية أو القرى
 - السياحة
 - الشقق أو الإقامة الفندقية ؛
 - الموتيلات أو مرابط المسافرين؛
 - المخيمات السياحية؛
 - المؤسسات الفندقية والإقامات؛
 - الأقوى غير المذكورة في هذه الأحكام.
- تطبق تعريفات الرسم على كل شخص، عن كل يوم إقامة كما يأتي⁴:
- 600 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات خمس (5) نجوم؛
- 7- **القسيمة على السيارات:** تؤسس قسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر، يقع عبء هذه القسيمة على كل شخص طبيعي أو معنوي صاحب السيارة الخاضعة للقسيمة⁵.
- تدفع تعريفه القسيمة لدى كل من قابضي الضرائب والبريد والمواصلات، مقابل تسليم قسيمة لاصقة، تستفيد الهيئات المكلفة ببيع القسيمة من عمولة يحدد مبلغها وكيفية منحها عن طريق التنظيم⁶.

¹ - المادة 263 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 77.

² - المادة 266 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة، مرجع سابق، ص: 78.

³ - المادة 266 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة، مرجع سابق، 2026، ص: 78.

⁴ - المادة 266 مكرر 3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة، مرجع سابق، 2026، ص: 78.

⁵ - المادة 299، قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026، ص: 42.

⁶ - المادة 301، قانون الطابع، مرجع سابق، ص: 43.

تطبق القسيمة على السيارات المرقمة في الجزائر، باستثناء تلك المعفاة، المنصوص عليها في أحكام المادة 302 من قانون الطابع.

تسدد تعريفية القسيمة عند تسليم بطاقة الترخيم في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما بالنسبة للسيارات المقتناة خلال السنة¹.

عند انقضاء مدة التسديد العادية، تطبق زيادة قدرها 50% على الدفع التلقائي للقسيمة، وترفع الزيادة إلى 100% إذا ما تم معاينة المخالفة من قبل الأعوان المؤهلين المشار إليهم في المادة 307 أدناه².

يوزع حاصل تعريفية القسيمة كالآتي³:

- 30% لفائدة ميزانية الدولة؛

- 20% لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد؛

- 50% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ثانيا: الإيرادات المخصصة جزئيا للجماعات المحلية

سيتم في هذا العنصر التعرف على الإيرادات المخصصة جزئيا للجماعات المحلية والمتمثلة في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الوحيدة الضريبة على الدخل الإجمالي لفئة المداخل العقارية، الضريبة على الثروة الرسم الصحي على اللحوم.

1- الرسم على القيمة المضافة: تخضع للرسم على القيمة المضافة، كل من⁴:

- عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات، من غير تلك الخاضعة لرسم خاصة أو المعفاة، التي تكتسي الطابع الصناعي، أو التجاري أو الحرفي المنجزة في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية؛

- عمليات الاستيراد، أخذا بعين الاعتبار المادة 07 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، والتي حسب أحكامها، تعتبر العملية منجزة في الجزائر، عندما:

- تنجز وفق شروط تسليم البضاعة في الجزائر فيما يخص البيع؛

- تكون الخدمة المقدمة أو الحق المتنازل عنه أو الشيء المؤجر أو الدراسات المنجزة قد استعملت أو استغلت بالجزائر، فيما يتعلق بالعمليات الأخرى.

¹-المادة 304، قانون الطابع، مرجع سابق، ص:43.

²-المادة 305، قانون الطابع، مرجع سابق، ص:43.

³- المادة 309، قانون الطابع، مرجع سابق، ص: 44.

⁴- المادة 01، قانون الرسوم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص: 05.

حددت المادتان 02 و 03 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، على التوالي العمليات الخاضعة لهذا الرسم، وجوبا واختياريا.

يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%¹.

يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 9% استثناء، حيث يطبق هذا الأخير على المنتجات والمواد والأشغال، والعمليات والخدمات المنصوص عليها في أحكام المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال².
يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يأتي³:

بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:

- 75%، لفائدة ميزانية الدولة؛

- 10%، لفائدة البلديات مباشرة

- 15%، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بالنسبة للعمليات المنجزة من قبل المؤسسات التابعة لإختصاص مديرية المؤسسات الكبرى، تدفع حصة

البلديات إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بالنسبة للعمليات المحققة عند الإستيراد:

- 85%، لفائدة ميزانية الدولة؛

- 15%، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتوزع الحصة المخصصة للصندوق المشترك

للجماعات المحلية، بين الجماعات الإقليمية حسب ضوابط ومعايير التوزيع المحددة عن الطريق التنظيم.

بالنسبة للعمليات التي تنجزها المكاتب الجمركية الحدودية البرية، تخصص الحصة العائدة لصندوق

التضامن والضمان للجماعات المحلية مباشرة للبلديات الحدودية التابعة لنفس الولاية وتوزع بالتساوي.

-الضريبة الجزافية الوحيدة: تغطي الضريبة الجزافية الوحيدة كل من الضريبة على الدخل الإجمالي الرسم على

القيمة المضافة والرسم المحلي للتضامن⁴.

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو

غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية والشركات المدنية المهنية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها

¹ - المادة 21، قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص: 13.

² - المادة 23، قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص: 14.

³ - المادة 161، قانون الرسم على رقم الأعمال، مرجع سابق، ص: 39.

⁴ - المادة 282 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 84.

السنوي ثمانية ملايين دينار (8000000) دج، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية¹.

يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تحديد الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم من خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام، ويتم تحديد الضريبة تبعا لهذه التجاوزات يظل هذا النظام قابلا للتطبيق كذلك بالنسبة للسنة الموالية.

بالنسبة المكلفين بالضريبة، الذين يقومون بتسويق منتجات واسعة الإستهلاك، ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم، فإن الأساس الخاضع للضريبة يتمثل في الهامش المحقق².

تحدد معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يلي³:

- 5% لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛

- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى؛

- 0.5% بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.

يخصص ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة بصفة جزئية لفائدة الجماعات المحلية، وعليه يتم توزيع هذه

التحصيلات، طبقا لأحكام المادة 288 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما يأتي:

-49% لفائدة ميزانية الدولة؛

-0.5% لفائدة غرف التجارة والصناعة؛

-0.01%، لفائدة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية ؛

-0.24%، لفائدة غرف الصناعة التقليدية والمهن؛

-40.25% لفائدة البلديات؛

-5% لفائدة الولايات؛

-5% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

-الضريبة على الدخل الإجمالي - لفئة المداخل العقارية : يخضع لهذه الضريبة في مكان وجود العقار المبنى

أو غير المبنى المؤجر، المداخل المتأتية من الإيجار، بصفة مدينة للأمالك العقارية ذات الطابع السكني أو

المهني المشار إليها في أحكام المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التالية⁴:

¹-المادة 282 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص:84.

²-المادة 282 مكرر 2، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 84.

³ المادة 282 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص:85.

⁴ -المادة 42، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص:17.

- المداخل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها، وكذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعتادها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية وكذا تلك الناتجة عن عقد العارية المبرم بين أطراف من غير الفروع من الدرجة الأولى، المداخل الناتجة عن إيجار الأملاك غير المبنية بمختلف أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية.

يوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية كما يلي:¹

- 50% لفائدة ميزانية الدولة؛

- 50% لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار .

- الضريبة على الثروة: تخضع لهذه الضريبة، بموجب أحكام المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الأشخاص التالية:²

-الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر؛

- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر؛

-الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي ولا يحوزون أملاكاً، بحسب عناصر مستوى معيشتهم.

بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين المشار إليهم في النقطتين الأولى و الثانية يتشكل وعاء الضريبة على

الثروة ، من القيمة الصافية، في أول جانفي من كل سنة، لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكونها وهي:³

-الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية؛

-الحقوق العينية العقارية؛

-حصص و أسهم الشركات التي يكون نشاطها الأساسي تسيير الأملاك المنقولة أو العقارية الخاصة بها؛

-الأموال المنقولة؛

يتم توزيع ناتج الرسم على الثروة، وفقاً الأحكام المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

على النحو التالي:

- 70% لميزانية الدولة؛

- 30% لميزانية البلديات.

- 500دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات أربع (4) نجوم ؛

¹ - المادة 42 مكرر، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 18.

² - المادة 274، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 80.

³ - المادة 282، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 80.

- 300 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات ثلاث (3) نجوم؛
- 200 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمتين (2)؛
- 100 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمة (1) واحدة.
- تستفيد العائلات المقيمة في المؤسسات الفندقية غير تلك المصنفة كمؤسسات ذات أربع (4) وخمس (5) نجوم، من تخفيض في الرسم على الإقامة في حدود 10% بالنسبة لكل طفل متكفل به¹.
- الرسم الصحي على اللحوم يفرض الرسم على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة، غير أنه عندما يعطي الأمر بالذبح لسبب المرض: قبل بيطري صحي، فإن الرسم لا يترتب إلا على اللحم المخصص للاستهلاك البشري أو الحيواني².
- يحدد الوزن الصافي الخاضع للضريبة، في القرى التي لا توجد بها مذابح أو وسائل للوزن عن طريق الأوزان المتوسطة التالية³:
- البقرات الأخرى غير العجول 120 كغ؛
- العجول 44 كغ ؛
- الضأنات والعنزيات 12 كغ؛
- الخيليات الأخرى غير الحمير 110 كغ؛
- الحمير 30 كغ؛
- الجمليات 110 كغ .
- استيراد اللحوم المنصوص عليها في أحكام المادة 452 من نفس القانون⁴:
- يكون الرسم واجب الأداء على المستورد؛
- يتم تحصيله، كما هو الشأن في المادة الجمركية، من قبل إدارة الجمارك.
- المطلب الثالث: سبل تفعيل الجباية المحلية**

يمثل تفعيل الجباية المحلية ركيزة أساسية في تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في تمويل نفقاتها، وفي ظل التحديات المرتبطة بضعف التحصيل وتذبذب الإيرادات تبرز ضرورة

¹ - المادة 266 مكرر 4، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، ص: 78.

² - المادة 488، قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026، ص: 62.

³ - المادة 450، قانون الضرائب غير المباشرة، مرجع سابق، ص: 63.

⁴ - المادة 459، قانون الضرائب غير المباشرة، مرجع سابق، ص: 63.

اعتماد أساليب فعّالة لتحسين أداء المنظومة الجبائية المحلية، وعليه يتناول هذا المطلب أهم السبل الكفيلة برفع مستوى الإيرادات الجبائية وتحسين مردودية التحصيل على المستوى المحلي.

أولاً: سبل تحسين إيرادات الجبائية للجماعات المحلية

تعد الجبائية المحلية من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في مختلف نشاطاتها، حيث إن التحصيل الجبائي يعد الركيزة الأساسية لتعزيز استقلال المالي للجماعات المحلية، يضمن توفير موارد ذاتية، ومستقر التحويل النفقات التسيير والتجهيز، مما يقلل التبعية لتحويلات الدولة اللامركزية¹.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم السبل الكفيلة بتنشيط الجبائية المحلية، وتتمثل في النقاط الآتية:²

- **اعتماد نظام اللامركزية الجبائية:** ترتبط قدرة الجماعات المحلية على تعبئة مواردها المحلية ارتباطاً وثيقاً بمدى استقلاليتها الإدارية والتي تتحقق باعتماد النظام اللامركزية إدارية، إذا تنشط الجماعات المحلية في الجزائر في ظل درجة كبيرة من المركزية الجبائية والتي تعتبر عائقاً كبير لها لتعبئة مواردها الجبائية، ويستدعى هذا الوضع أن يتم إعادة النظر في المركزية المفرطة لنظام الضرائب والرسوم المخططة للجماعات المورثة عن العهد استعماري بالتطور وتعديل وذلك بالبحث عن الأوعية الضريبية المتنوعة والجديدة لتحسين مردودها الجبائي تماشياً مع آفاق التنمية الجبائية وتفعيلها من خلال توسيع صلاحيات المجالس المحلية في تحديد النسب الضريبية والوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب بما يعزز استقلالية المالية الإدارة المحلية.

- **إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية:** في ظل تراكم احتياجات التنمية للمواطنين تتراكم بالموازاة الاحتياجات التمويلية ببرامج التنمية المحلية لدى الجماعات المحلية في الجزائر وباعتبار الجبائية المحلية أحد أهم مصادر التمويلية فإنه من المفيد جداً إعادة النظر في نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية وذلك برفع نسب الضرائب والرسوم الموجهة جزئياً للجماعات المحلية ويتعلق ذلك على وجه خصوص بالرسم على القيمة مضافة والضريبة على الأملاك وقسيمة السيارات والضريبة الجرافية الوحيدة.

- ضبط إجراءات تغير الموارد الجبائية للجماعات

إن التقليل من آثار العجز المالي للجماعات المحلية لا يتوقف فقط على توفير الموارد المالية فقط، وإنما يتوقف أيضاً على التحكم في النفقات المحلية وضبط إجراءات تسيير الموارد المالية للجماعات المحلية بما في

¹ - عبد الرزاق الجناق، دور الجبائية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، الجزائر 03، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص: 127.

² - وسام عباي - خالد بن عمر، إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: تحديات الجبائية المحلية وسبل تفعيلها، جامعة الجزائر 3، مجلد 11، العدد 01، 2022، ص: 195.

ذلك الموارد الجبائية، ويتحقق ذلك من خلال الرشادة في تسييرها والعقلانية في تخصيص وتوزيع على المشاريع التنموية والميزانية المتاحة.

- تجسيد التكامل بين جهود لمصالح الجبائية والجماعات المحلية

في هذا طار يجب إنشاء لجان محلية للجبائية المحلية على مستوى كل من بلدية والولاية مكلفة بمتابعة السياسة الجبائية للجماعات المحلية، كما يجب أن نتشارك هذه الأخيرة في عملية إحصاء السنوية للمكلفين بالضريبة والنشاطات والأموال غير المنقولة وإطارات مركزية ومجلة وخبراء وأساتذة جامعيين، ولا ينفي هذا الإجراء تنسيق تلك الجهود مع الباقي الإدارات العمومية على غرار مصالح القطاع التجاري والجمارك وغيرها من مصالح وذلك من أجل تعزيز مصادر المعلومات الجبائية.

- إشراك الجماعات المحلية في وضع النظام الضريبي

فتح المجال للجماعات المحلية من خلال إشراكها في تحديد الوعاء الضريبي الاستفادة من بعض الضرائب الهامة مثل ضريبة على أرباح الشركات، ورفع حصتها من ضرائب أخرى مثل الرسم على القيمة المضافة واستفادة من رسوم التسجيل وحقوق الطابع والحقوق الجمركية للعمليات التي تتم داخل محيطها الجغرافي¹.

- عصنة الجبائية المحلية

تبني فكرة الإدارة الكترونية، مع تطوير نظام المعلومات خاص بالجبائية المحلية مع تطبيق الإيداع الالكتروني على مستوى الجماعات المحلية.

- حد من تهرب الضريبي

ذلك من خلال وضع مجموعة من إجراءات تنظيمية تسمح بوضع الإعلام الآلي داخل المصالح الجبائية لضبط كل المعطيات التي تخص أي مؤسسة أو أي مكلف بالضريبة وكذلك تحسين الرقابة الجبائية إلى جانب هذه الإجراءات الوقائية توجد وسائل جزائية لأية مخالفة للقوانين أو التنظيمات يقابلها جزء من غرامة مالية أو سجن أو حجز أموال².

- ثانيا: آليات تحسين مردودية التحصيل الجبائي المحلي

تتميز الجبائية المحلية بتنوع مواردها، إلا أن ما يعاب عليها هو قدم منظومتها وكثرة إعفاءات والضرائب غير المنتجة، كما أن الغش والتهرب الضريبي وسيطرة الدولة على الموارد الجبائية الأكثر مردودية وأحد أكبر النسب عند التحصيل أثر سلبا على الموارد الجبائية المحلية، لذلك أصبح من الضرورة اتخاذ مجموعة من إجراءات

¹- رايح بحشاشي، سبل تفعيل وتطوير الجبائية المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 14، 2018، ص: 126.

²- نادية بوبكر، إيرادات الجماعات الإقليمية بين الضعف الحاصل والإصلاح المنتظر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية، العدد 06، 2019، ص: 126.

وآليات لتحسين مردودية التحصيل الجبائي العام والمحلي على وجه خصوص ومن هنا يظهر توجه الدولة نحو إعطاء أكثر مرونة وفعالية لعملية التحصيل الجبائي من خلال:¹

1- تنفيذ اجراءات الميدانية: متمثل في:

- تحفيز المكلفين بالضريبة لأدائها: يعتبر التشريع الضريبي العملية الأساسية التي تحدد وفق لها قيمة المبلغ الواجب تسديده، ومن خلاله يتم التهرب الجبائي باعتباره أحسن وسيلة لذلك وخاصة إذا تعلق الأمر بقيمة الوعاء الضريبي.

- تفعيل الرقابة الميدانية: تتم هذه الرقابة خارج مكاتب الإدارة الجبائية، على خلاف كل من الرقابة الشكلية على الوثائق إن تمارس كل منهما داخل مكاتب الإدارة الجبائية.

-تحسين الرقابة الشكلية: والتي تخص الأخطاء التي يرتكبها المكلفون أثناء كتابة التصريحات.

- تحسين الرقابة على الوثائق: تتمثل في إجراء فحص نقدي وشامل على التصريحات الجبائية المكتبة من خلال مقارنتها الوثائق التي تحوزها الإدارة عن الوضعية الحقيقية لكل مكلفة.

- فرض العقوبات: تتمثل في فرض غرامات مالية على المخالفين وكذلك على الأشخاص متأخرين عن تسديد الدين، أو بسبب تخلف عن القيام بإجراءات الإدارية مثل عدم تصريح سنوي .. الخ .

2- وضع حلول لتحسين التحصيل الجبائي

إن تحسين التحصيل الجبائي يتطلب وضع مجموعة من آليات والحلول واللازمة للوصول إلى فعالية أكبر وضمان كفاءة الجباية المحلية ومن بين هذه الحلول:

2-1- تأهيل المصالح الجبائية: وذلك باعتماد على نظام هيكلي جديد بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية على الأنظمة والمصالح الجبائية، ويكون الحل في استقلالية الذاتية للمصالح الضريبية المحلية واتباعها للسلطة الإقليمية للجماعات المحلية وذلك من أجل ضمان فعالية التحصيل الجبائي المحلي.

2-2- عصنة الجباية المحلية: شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة في الجباية المحلية تحديثا وتطوير الإدارة، وذلك في إطار سعيها لتحسين الإدارة العامة ورفع كفاءة الجهاز الإداري، يمكن تلخيصها في نقاط التالية:²

- الرقمنة والتحول الرقمي، من خلال نظم معلومات متكاملة: تم تطوير أنظمة معلومات متكاملة تغطي مختلف العمليات الجبائية، مما يساهم في تسهيل الإجراءات وتقليل الأخطاء.

¹ - بسمه عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاد، الجزائر، ص: 314.

² - عصنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر على الموقع <https://www.mf.gov.dz>، تاريخ اطلاق 2026/1/31، ساعة 18:15.

- خدمات الكترونية: تم إطلاق العديد من الخدمات الالكترونية التي تتيح للمكلفين بالضرائب انجازها معاملاتهم عن بعد مثل تقديم تصريح ودفع وتحصيل.
- تبادل البيانات الكترونية: تم إنشاء منصات للتبادل البيانات الكتروني بين الإدارة الجبائية ومكلفين مما ساهم في تشريع الإجراءات وتقليل الأعباء الإدارية.

2-3- تحسين الكفاءة إدارة الجبائية

- تدريب الموظفين: تم تنظيم العديد من الدورات التدريبية لتطوير كفاءات الموظفين في مجال الضرائب وتزويدهم بالمهارات اللازمة الاستخدام التقنيات الحديثة.
- تبسيط إجراءات: تم تبسيط إجراءات الجبائية وتوحيدها، مما ساهم في تسهيل التعامل مع الإدارة الجبائية.
- مكافحة التهرب الضريبي: تم اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة التهرب الضريبي مثل تبادل المعلومات مع إدارة الضريبة للدول الأخرى وتطبيق عقوبات رادعة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال:
- نشر المعلومات: تم نشر العديد من معلومات حول النظام الضريبي والقوانين المنظمة له مما يساهم في زيادة شفافية.
- تفعيل آليات مراقبة: تم تفعيل آليات المراقبة والتدقيق لضمان احترام القوانين واللوائح الجبائية.
- مكافحة الفساد: تم اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد في الإدارة جبائية وذلك بفرض عقوبات عديدة.

من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث فإن إيرادات الجماعات المحلية تشكل الركيزة الأساسية لتمويل نشاطها، حيث تتنوع بين موارد جبائية وغير جبائية داخلية وخارجية، وفق تصنيفات تعكس طبيعتها ومصادرها، كما تم إبراز دور الضرائب والرسوم المخصصة كلياً أو جزئياً لفائدة الجماعات المحلية في دعم هذه الإيرادات وتعزيز استقلاليتها المالية، وفي هذا السياق تبرز أهمية تفعيل الجبائية المحلية من خلال اعتماد سبل وآليات من شأنها تحسين مردودية التحصيل الجبائي بما يساهم في رفع مستوى الإيرادات وتمكين الجماعات المحلية من أداء مهامها وتحقيق التنمية المحلية بفعالية أكبر.

خلاصة الفصل الأول

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لكل من التحصيل الضريبي والجماعات المحلية وإيراداتها، حيث تبين أن التحصيل الضريبي يعد آلية أساسية لتعبئة الموارد المالية وفق قواعد وإجراءات تضمن الفعالية والعدالة الجبائية، في حين تمثل الجماعات المحلية فاعلا محوريا في التنمية المحلية، إلا أن أدائها يرتبط بمدى فعالية هذا التحصيل. كما أبرز الفصل أن إيرادات الجماعات المحلية تتنوع بين موارد جبائية وغير جبائية مع دور مهم للضرائب والرسوم الموجهة لها، مما يجعل تحسين الجباية المحلية ضرورة لتعزيز مواردها ودعم قدرتها على تحقيق التنمية.

الفصل الثاني

حراسة تطبيقية بمديرية الضرائب
لولاية تبسة للفترة (2021-2025)

تمهيد

بعد تناول الجوانب النظرية المرتبطة بالتحصيل الضريبي وإيرادات الجماعات المحلية، تتجه هذه الدراسة التطبيقية إلى إسقاط تلك المفاهيم على الواقع من خلال تحليل وضعية التحصيل الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية تبسة، بصفتها الجهة المكلفة بتطبيق التشريع الجبائي وتحصيل الموارد لفائدة الخزينة العمومية والجماعات المحلية.

وتهدف الدراسة إلى تقييم فعالية آليات التحصيل الضريبي وإبراز أثرها في تعزيز إيرادات الجماعات المحلية، بالاعتماد على المعطيات المتاحة، مع تسليط الضوء على الإجراءات المعتمدة والصعوبات التي قد تحد من كفاءته، إلى جانب تحليل العلاقة بين فعالية التحصيل وحجم الإيرادات المحققة، قصد استخلاص نتائج وتقديم توصيات لتحسين مردودية النظام الجبائي محليا، لتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين على النحو الآتي:

- **المبحث الأول:** تقديم مديرية الضرائب لولاية تبسة؛

- **المبحث الثاني:** دراسة تحليلية لأثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية خلال الفترة (2021-2025).

المبحث الأول : تقديم مديرية الضرائب لولاية تبسة

تعد مديرية الضرائب لولاية تبسة من الهياكل العمومية والأساسية على المستوى المحلي، حيث تلعب دورا محوريا في تنفيذ السياسة الجبائية وتطبيق التشريعات الضرائب والرسوم لفائدة الجماعات المحلية، حيث للتعرف أكثر على هذا التنظيم ضمن هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:¹

- **المطلب الأول:** التعريف بمديرية الضرائب لولاية تبسة؛
- **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة؛
- **المطلب الثالث:** التعريف بالمديرية الفرعية للتحصيل.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية تبسة

المديرية الولائية للضرائب هي إدارة عمومية تعتبر اكبر وأهم هيئة جبائية على مستوى الولاية، تم إنشاء مديرية الضرائب لولاية تبسة كهيئة عمومية ابتداء 1 أكتوبر 1991، وذلك بموجب المرسوم تنفيذي رقم 91-60 الصادر في 23 فيفري 1991 وتعد هذه المديرية الجهة التنفيذية المسؤولة عن تطبيق السياسة الجبائية الدولية، وفقا للقوانين السارية مفعول وتشمل هذه القوانين قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة، قانون الضرائب غير مباشرة والرسوم مماثلة، قانون الرسم على رقم عمال، قانون الطابع، قانون التسجيل، قانون الإجراءات الجبائية. تشرف مديرية الضرائب لولاية تبسة على عدة مصالح خارجية تتمثل في المفتشيات والقباضات على مستوى التراب الولائي، موزعة كآلاتي:

بلدية تبسة: تضم تبسة مفتشات وأربعة (04) قباضات:

- مفتشية امير عبد القادر وقباضتها؛
- مفتشية أول نوفمبر 1954 وقباضتها؛
- مفتشية 08 ماي 1945 وقباضتها؛
- مفتشية بلعربي الصغيرة وقباضتها؛
- مفتشية التسجيل والطابع وبطاقية والمواريث؛
- مفتشية الضمان.

- **المركز الجواني لضرائب تبسة:** هيكل جبائي محلي هدف إلى تقريب الإدارة من المكلفين بالضريبة، حيث يتكفل بتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة والخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، من خلال أداء مجموعة متكاملة من المهام تشمل التسيير الجبائي، تحصيل الضرائب

¹ - محتوى المبحث تم إعداده بناء على معلومات مقدمة من طرف المديرية الضرائب لولاية تبسة - مارس 2026.

والرسوم، مراقبة التصريحات ومعالجة المنازعات، إضافة إلى إعلام وتوجيه المكلفين بالضريبة، ويعتمد في تنظيمه على هيكل إداري يتكون من مصالح رئيسية للتسيير، والمراقبة والبحث والمنازعات، إلى جانب القباضة المكلفة بعمليات التحصيل والمحاسبة، ومصالح الدعم والاستقبال، وذلك ضمن نطاق إقليمي يضم عددا من البلديات التابعة لاختصاصه، على غرار بلدية تبسة الحمامات بكارية العقلة الحوحدات ومرسط، بما يساهم في تحسين فعالية التحصيل الجبائي وتعزيز جودة الخدمة العمومية.

- المركز الجوّاري لضرائب الشريعة: وتشمل نصف إقليم بلدية الشريعة والبلديات (بئر مقدم-الحمامات-العقلة..)، تحتوي على نصف إقليم بلدية شريعة وبلدية ثليجان.

- المركز الجوّاري لضرائب بئر العاتر: بها (02) مفتشيتين و(02) قباضتين:

- مفتشية هوّاري بومدين وقباضتها: وتشمل كل من نصف إقليم بئر العاتر والبلديات (أمعلي، صفصاف الوسرة والعقلة المألحة)؛

- مفتشية العتيق وقباضتها: وتضم نصف إقليم بئر العاتر، بلدية نقرين وبلدية فركان. بلدية الوزنة تحتوي على:

- مفتشية 20 أوت 1955 تضم نصف إقليم بلدية الوزنة وبلديتي المريج وعين الزرقاء؛

- مفتشية 05 جويلية 1962 تشمل باقي إقليم بلدية الوزنة؛

- بلدية الكويف تحتوي بلدية الكويف على مفتشية وقباضة وتضم البلديات الكويف، الماء الأبيض بكارية الحوحدات، بولحاف الدير؛

- بلدية العوينات وتوجد بها مفتشية وقباضة تضم إقليم كل من بلدية العوينات، بئر الذهب، مرسط وبوخضرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب بولاية تبسة

تتشكل المديرية الولائية للضرائب تبسة ومختلف المديريات الولائية في نفس الهيكل التنظيمي فهي تشمل خمس (05) مديريات فرعية وكل مديرية تشمل مكاتب خاصة بها، وقد حددت الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 20 ماي 2009 الموافق ل: 02 ربيع الثاني 1430هـ، هذه المديريات الفرعية ومهام مكاتبها من خلال ما يلي تفصيل لهذا الهيكل التنظيمي.

أولا: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

تتولى المديرية الفرعية للعمليات الجبائية المهام التالية:

- تنشيط المصالح وتجميعها، إضافة إلى الإشراف على أشغال الإصدار؛

- معالجة طلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع متابعتها ومراقبتها؛
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب كما يلي:
- **مكتب الجداول:** يتولى هذا المكتب الإشراف على الجداول العامة والتصديق عليها، بالإضافة إلى إعداد مصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل؛
- **مكتب الإحصائيات:** يتولى هذا المكتب استلام الإحصائيات الخاصة بالهيكل الأخرى في المديرية الولائية، ومركز البيانات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء والتحصيل، بالإضافة إلى مركز الوضعية الإحصائية الدورية وإحالتها إلى المديرية الجهوية؛
- **مكتب التنظيم والعلاقات العامة:** تتمثل مهامه في استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم شهادات الاعتماد، بالإضافة إلى متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة كما يشرف على نشر المعلومات الجبائية، واستقبال الجمهور وتوجيهه وتزويده بالإرشادات اللازمة؛
- **مكتب التنشيط والمساعدة:** يتولى هذا المكتب بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، إضافة إلى تنشيط المصالح المحلية ودعمها بهدف تحسين منهجية العمل وضمان انسجامها، كما يشرف على متابعة تقارير التحقيق في التسيير وتحليلها ومعالجتها.

ثانيا: المديرية الفرعية للمنازعات

تتولى هذه المديرية الفرعية معالجة الاحتجاجات المقدمة خلال المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الاعفائية مع تبليغ القرارات المتخذة بشأنها وإصدار الأوامر الخاصة بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة، كما تختص أيضا بدراسة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة وكذلك إعداد ملفات التظلمات وطعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة لحماية مصالح الإدارة الجبائية.

وتتألف هذه المديرية الفرعية من أربعة (04) مكاتب:

- مكتب الاحتجاجات؛
- مكتب لجان الطعن؛

- مكتب المنازعات القضائية؛

- مكتب البحث والأمر بالصرف.

ثالثا: مديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تعد من بين الهياكل الأساسية في إدارة الجبائية حيث تضم أربعة (04) مكاتب مختصة وهي:

• مكتب البحث على المعلومة الجبائية: يتولى مهام التالية:

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث لضمان جمع المعلومات الجبائية بفعالية؛

- ممارسة حق إطلاع وحق الزيارة مع المصالح والحرقة سات المعنية لتعزيز الرقابة الجبائية؛

- مراقبة وعاء الضريبة وضمان تحصيلها وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها؛

• مكتب البطاقات والمقارنات: يتولى مهام التالية:

- تكوين وتسجيل مختلف البطاقات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة؛

- التكفل بطلبات بطاقة التعريف الجبائية وضمان معالجتها بفعالية؛

- إعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقديم نشاطات المكتب وتحسين أدائه.

• مكتب التحقيقات الجبائية: يعمل ضمن فرق متخصصة تتكون من رئيس فرقة التحقيقات والمحققين، ويتولى

المهام التالية:

- متابعة تنفيذ برنامج المراقبة والتحقيق لضمان امتثال ضريبي؛

- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج التحقيق وفقا للمعايير معتمدة؛

- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية لتحليل نتائج التحقيقات والمحققين؛

• مكتب مراقبة التقييمات: يعمل ضمن فرق تضم رئيس فرقة التقييمات وأعوان التقييم ويتكفل بـ:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية سواء بالمقابل أو مجانا؛

- المشاركة في أشغال تحسين المعايير المرجعية؛

- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات المقدمة من السلطات العمومية.

رابعا: المديرية الفرعية للوسائل

تكلف هذه المديرية بالمهام التالية:

- إدارة المستخدمين والميزانية، إلى جانب تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة الخاصة بالمديرية

الولائية للضرائب؛

- الإشراف على تنفيذ البرامج المعلوماتية وضمان تنسيقها بفعالية؛

- ضمان استمرارية تشغيل المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية للحفاظ على كفاءتها التشغيلية.

وتتضمن هذه المديرية الفرعية أربعة (04) مكاتب:

• **مكتب المستخدمين والتكوين:** يتولى المهام التالية:

- ضمان الامتثال للتشريعات والتنظيمات السارية في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛

- إعداد وضبط التعداد الوظيفي وترشيد مناصب العمل بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

• **مكتب عمليات الميزانية:** يتولى المهام التالية:

- تنفيذ عمليات الميزانية في حدود صلاحياته؛

- إصدار أوامر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة ضمن نطاق اختصاصه؛

- إصدار أوامر بصرف فوائد المدفوعات المتعلقة بشهادات الإلغاء الخاصة بالضرائب محل النزاعات وذلك

في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب.

• **مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:** يتولى المهام التالية:

- إدارة الوسائل المنقولة وغير المنقولة، إضافة إلى الإشراف على مخزن المطبوعات وأرشيف جميع المصالح

التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛

- تنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية

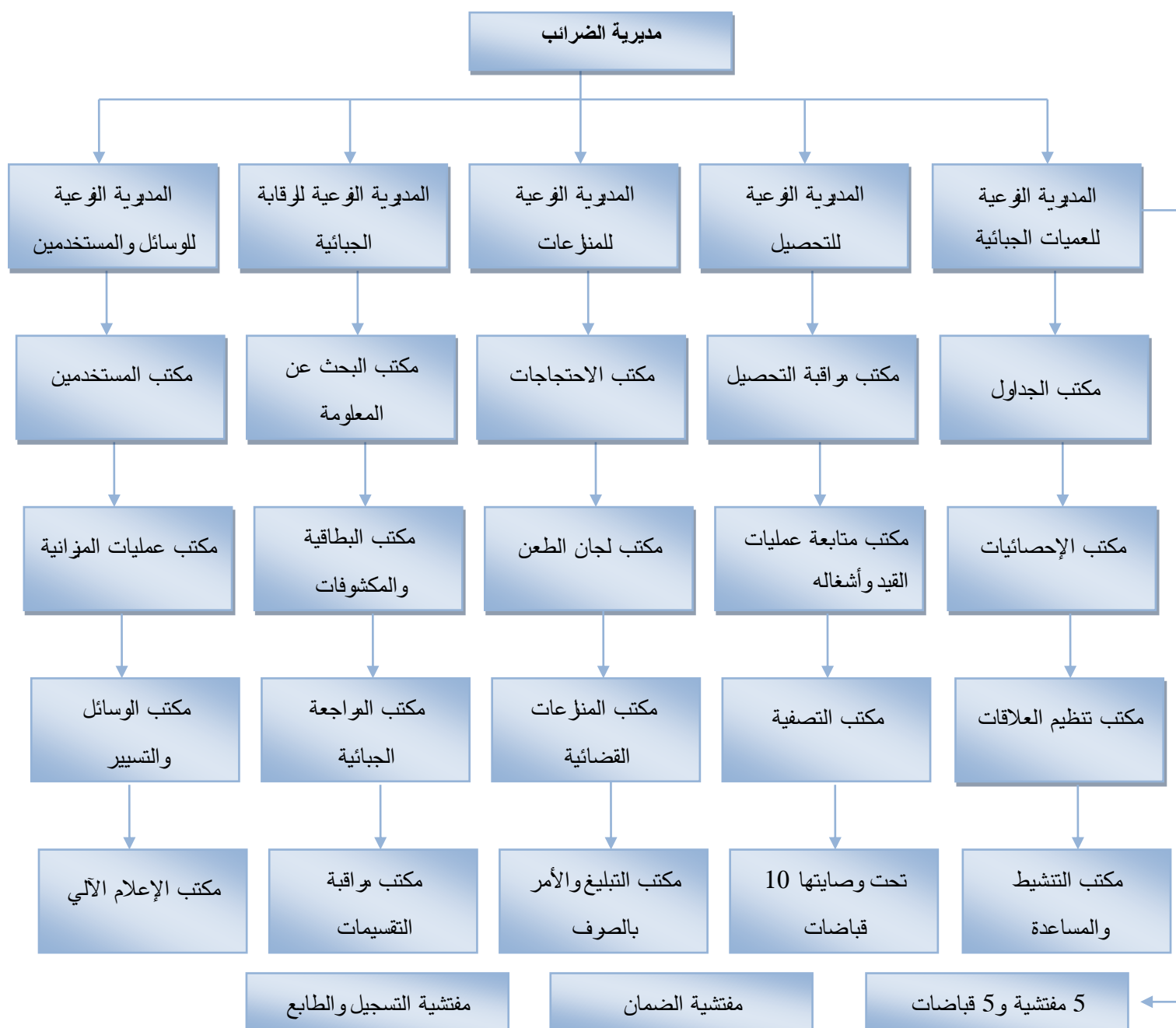
بهذا الشأن.

• **مكتب الإعلام الآلي:** يتولى المهام التالية:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين مختلف المصالح على المستويين المحلي والجهوي؛

- ضمان صيانة واستغلال البنى التحتية التكنولوجية ومواردها بكفاءة.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب تبسة



بالإضافة إلى الهياكل التابعة للمديرية الولائية للضرائب
مركز الضرائب تبسة -منجز وبالرقمنة
المركز الجولي للضرائب الشريعة -منجز وبالرقمنة
المركز الجولي للضرائب بئر العاتر -منجز وبالرقمنة
المركز الجولي للضرائب العوينات -قيد الإنجاز 2026
المركز الجولي للضرائب تبسة -قيد الوقمنة 2025
المركز الجولي للضرائب الووة -قيد الإنجاز 2026

المطلب الثالث: التعريف بالمديرية الفرعية للتحصيل

في إطار دراسة أثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية، تعد المديرية الفرعية للتحصيل مسؤولة عن عمليات التحصيل وتسييرها، حيث سيتم التعريف بها في هذا المطلب.

أولاً: التعريف بالمديرية الفرعية للتحصيل

تعد المديرية الفرعية للتحصيل إحدى الهياكل التنظيمية الأساسية ضمن مديرية الضرائب حيث تطلع بدور محوري في تنفيذ عمليات التحصيل الجبائي ومتابعة تحصيل مختلف الضرائب والرسوم تتمثل مهامها الأساسية في السهر على تحصيل الحقوق الجبائية ومراقبة عمليات الدفع إضافة إلى متابعة الملفات الجبائية للملزمين وإتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة التأخر أو الامتناع عن الدفع، كما تشرف المديرية الفرعية للتحصيل على تنسيق عمل مكاتب التحصيل على المستوى المحلي، تتكون من ثلاثة (03) مكاتب:

• مكتب مراقبة التحصيل: مكلف بـ :

- دفع نشاطات التحصيل؛
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض مدفوعات؛
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية تبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

• مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: مكلف بـ:

- متابعة أعمال التأثير والتوقيع على المدفوعات وعلى الشهادات إلغاء من الجداول وسندات إيرادات المتكفل بها؛

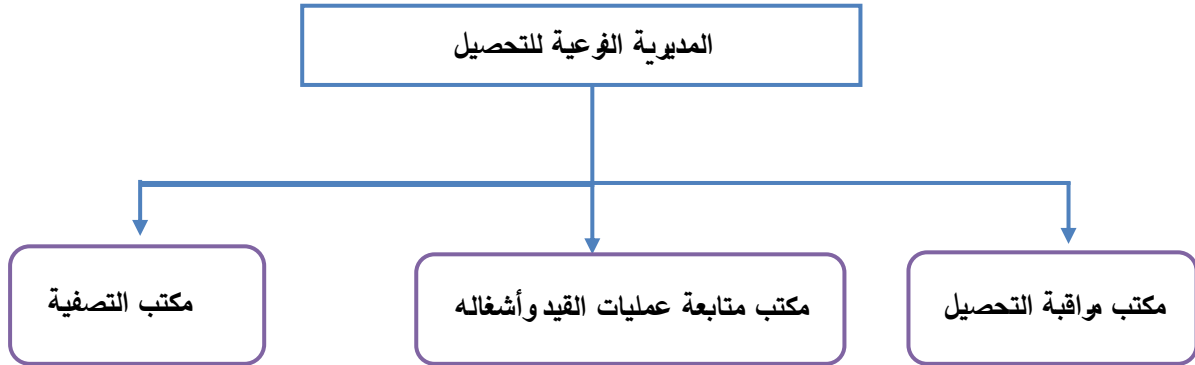
- المراقبة الدورية توعية الصندوق وحركة الحسابات للسنوات والقيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- ضمان إعداد وتأثير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

• مكتب التصفية: يعمل على:

- مراقبة التكفل بالجداول العاملة وبسندات التحصيل والإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات أحكام والقرارات القضائية في المجال الغرامات والعقوبات للسنوات أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛
- التكفل بجداول القبول في أرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

الشكل التالي يوضح مكاتب المديرية الفرعية للتحصيل.

الشكل رقم (05): هياكل المديرية الفرعية للتحصيل



المصدر: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب شكل رقم (04).

المبحث الثاني: تحليل أثر التحصيل الضريبي على إيرادات البلديات تبسة خلال فترة (2021-2025)

يعتبر التحصيل الضريبي الأساس الذي تعتمد عليه البلديات لتطوير خدماتها وتحقيق استقلالها المالي، فهو ليس مجرد مصدر للمال، بل هو دليل على قدرة الإدارة المحلية على استغلال الموارد المتاحة لها، وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية، صار من الضروري متابعة تطور هذه الضرائب في بلديات ولاية تبسة لمعرفة مدى قدرتها على تمويل نفسها بنفسها دون الاعتماد الكلي على مساعدات الدولة.

يهدف هذا المبحث إلى الانتقال من الجانب النظري إلى الدراسة التطبيقية، من خلال تحليل الأرقام والبيانات الخاصة بأثر التحصيل الضريبي على ميزانية بلديات الولاية خلال الفترة (2021-2025)، وسيتم الاعتماد في هذا الإطار على معالجة البيانات الإحصائية وتحليلها للكشف عن مدى تأثير التحصيل الضريبي على مستوى الإيرادات البلدية، مع السعي إلى استنتاج الاتجاهات المحتملة لهذا التأثير في المستقبل. وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى:

- **المطلب الأول:** تركيبة الإيرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية وإطار الدراسة؛
- **المطلب الثاني:** تحليل تطور التحصيل الضريبي وأثره على إيرادات خلال الفترة (2021-2025).

المطلب الأول: تركيبة الإيرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية لتبسة وإطار الدراسة

يكتسي تحليل تركيبة الإيرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية أهمية بالغة باعتباره إطارا مرجعيا لفهم البنية المالية لهذه الهيئات ومدى اعتمادها على الموارد الجبائية في تمويل نفقاتها العمومية، إذ تسمح دراسة هذه التركيبة بتحديد مختلف مكونات الجباية المحلية، وتقييم درجة تنوعها واستقرارها، فضلا عن إبراز دورها في تكريس الاستقلالية المالية وتعزيز قدرات الجماعات المحلية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذا المطلب سيتم تحديد الضرائب والرسوم المحصلة على مستوى بلديات تبسة مع تصنيفهم، كما سيتم بيان أسباب اختيار البلديات محل الدراسة وفق معايير محددة، بما يوفر إطارا تحليليا يساعد على فهم الجوانب التطبيقية وإبراز مدى مساهمة هذه الموارد في تمويل الجماعات المحلية.

أولا: تركيبة الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة بلديات تبسة

تتضمن تركيبة الضرائب والرسوم المحصلة على مستوى ولاية تبسة من مجموعة من الموارد الجبائية التي تعد المصدر الأساسي لتمويل ميزانيات الجماعات المحلية، حيث تنوزع إلى ضرائب مباشرة، وضرائب غير مباشرة إضافة إلى رسوم محلية، وتتمثل الضرائب المباشرة أساسا في الرسم العقاري (TF) والضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)، والضريبة على الدخل الإجمالي-صنف المداخل الإيجارية (IRG Locatif) وهي ضرائب ترتبط مباشرة بقدرة المكلفين وتتميز بنوع من الاستقرار النسبي.

أما الضرائب غير المباشرة فتشمل خصوصا الضريبة على القيمة المضافة (TVA) والرسم على المنتجات البترولية (tpp)، حيث تحول نسب منها لفائدة الجماعات المحلية، وتتسم هذه الموارد بالتذبذب تبعا لتغير مستويات النشاط الاقتصادي والاستهلاك، كما تضم هذه التركيبة أيضا مجموعة من الرسوم المحلية، على غرار رسم التطهير (TA) المحلي التضامني للنشاطات المنجمية (TLSM)، والرسم على السكن، ورسم الإقامة، إضافة إلى الرسم محلي لتضامني لنشاطات نقل المحروقات (TLSTCH)، وهي رسوم تعكس طبيعة الخدمات المقدمة من طرف البلديات.

وتختلف أهمية هذه الموارد من بلدية إلى أخرى داخل ولاية تبسة تبعا لاختلاف القاعدة الاقتصادية والكثافة السكانية ومستوى النشاط التجاري، مما يؤدي إلى تباين في حجم الإيرادات الجبائية المحصلة، وعليه فإن تحليل هذه التركيبة يسمح بإبراز مدى تنوع الموارد الجبائية المحلية ودرجة اعتماد البلديات عليها، إضافة إلى تقييم فعاليتها في دعم الاستقلالية المالية وتحقيق التنمية، كما يوجد هنالك رسوم وضرائب أخرى متعلق ببلديات ليست معنية بمجال الدراسة، يتم تحصيلها عن طريق البلدية وتسمى الموارد المحلية (الذاتية) مثل: الرسم على الذبح، ويعود ذلك لربطها مباشرة بخدمات محلية يومية تقدمها البلدية للمواطنين.

وسيتم تصنيف هذه الضرائب ورسوم إلى إيرادات موجهة كلياً أو جزئياً للجماعات المحلية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (01): الإيرادات الموجهة كلياً وجزئياً لفائدة الجماعات المحلية

ضرائب ورسوم	بالنسبة للبلدية	نوع التحصيل	بالنسبة للولاية	نوع التحصيل
رسم العقاري TF	100%	كلي	-	-
رسم التطهير TA	100%	كلي	-	-
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	40.26%	جزئي	5%	جزئي
الرسم على مداخيل الجبائية tpp	66%	جزئي	29%	جزئي
رسم المحلي للتضامن TLSM منجمية	66%	جزئي	29%	جزئي
الرسم على السكن	50%	جزئي	-	-
رسم على الإقامة	100%	كلي	-	-
IRG LOCAYIF	50%	جزئي	-	-
TLSTCH	66%	جزئي	29%	جزئي
TVA	10%	جزئي	10%	جزئي

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الملحقين رقم (01-02)

تم الاعتماد على معطيات مديرية الضرائب لولاية تبسة من خلال تحليل مختلف الضرائب والرسوم الموجهة لفائدة البلديات وكذا نسب توزيعها القانونية، حيث تظهر هذه النسب مدى مساهمة كل مورد جبائي في تمويل الميزانية المحلية، على غرار الرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم العقاري (TF) اللذين يوجهان بنسبة 66% لفائدة البلديات، مما يجعلهما من أهم مصادر التمويل المحلي، كما تساهم الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بنسبة تقارب 40.25%، في حين يوجه كل من الرسم على السكن (TH) والضريبة على الدخل الإجمالي صنف الإيجارات (IRG locatif) بنسبة 50% وهو ما يعكس دورهما المتوسط في دعم الموارد البلدية، في المقابل تبقى بعض الرسوم ذات مساهمة ضعيفة نسبياً، مثل الرسم على الإقامة (TLS) الذي لا تتجاوز نسبته 10%، مما يحد من تأثيره على الإيرادات الإجمالية.

ثانياً: إطار الدراسة

1- فترة الدراسة

تتم دراسة خلال فترة 2021-2024 وكذلك تقديري 2025 نظراً لعدم اكتمال الدورة المالية السنوية لهذا العام، حيث لا تزال المعطيات الجبائية الخاصة بالسنة الجارية غير مكتملة على مستوى مصالح المديرية المختصة،

وبالتالي فإن البيانات المتوفرة حاليا هي تقديرية فقط مما يجعل إدراجها في إطار التحليل ضرورة منهجية لضمان استمرارية السلسلة الزمنية للدراسة من جهة وتقادي استبعاد أحدث المعطيات المتاحة من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن النتائج الخاصة بسنة 2025 تبقى أولية وقابلة للتحديث لاحقا.

2- عينة الدراسة

تم اختيار 15 بلدية فقط كعينة للدراسة من مجموع مقدر بـ 28 بلدية، وذلك استنادا إلى مجموعة من المبررات المنهجية والعلمية التي تهدف إلى ضمان دقة النتائج وموضوعيتها، حيث يساهم هذا الاختيار في تحقيق تمثيل واقعي لمختلف مستويات الإيرادات، انطلاقا من ذلك تم تصنيف البلديات إلى ثلاث فئات (مرتفعة متوسطة، منخفضة)، بما يسمح بإبراز الفروقات في فعالية التحصيل الضريبي، كما اعتمد هذا تقسيم على معيار موضوعي يتمثل في حجم المداخل المرتفعة بين 600 مليون دج إلى أكثر من مليار دج، في حين سجلت البلديات المتوسطة مداخل بين 200 و400 مليون دج، أما البلديات ذات المداخل المنخفضة فقد كانت أقل من 100 مليون دج.

3- من خلال ذلك تم تقسيم البلديات حسب ما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة من حيث المداخل

البلديات	نوع الفئة	المبالغ (دج)
تبسة	مرتفعة	600 مليون الى أكثر من 1 مليار
شريعة		
بئر العاتر		
بولحاف الدير		
ونزة		
العوينات	متوسطة	200 مليون - 400 مليون
مرسط		
بوخضرة		
فركان		
بكاية		
الحمامات	منخفضة	أقل من 100 مليون
المريج		
الحويجبات		
ام علي		
عين زرقاء		

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات من طرف المديرية الفرعية لتحصيل

كما أن تقليص حجم العينة يتيح إمكانية التعمق في تحليل البيانات واستخلاص نتائج أكثر دقة وموثوقية، إضافة إلى تسهيل المعالجة الإحصائية بما يتماشى مع أدوات التحليل المعتمدة في الدراسة فضلا عن أنه يسمح بتقليل الجهد والوقت المبذول في جمع ومعالجة البيانات، مما يرفع من كفاءة الدراسة وجودة نتائجها.

ومن جهة أخرى، تم الاعتماد على البلديات التي تتوفر بشأنها بيانات منتظمة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 فعليا بالإضافة إلى 2025 تقديري لضمان استمرارية المعلومات ومصادقيتها، مع إظهار التباين في الأداء الجبائي بين مختلف البلديات من حيث مستوى الإيرادات وفعالية التحصيل، كما أن هذا الاختيار فرضته القيود الزمنية والعملية المرتبطة بإعداد المذكرة، إذ إن شمول جميع البلديات قد يؤثر على دقة التحليل ويصعب التحكم في حجم البيانات، وعليه تم اختيار عينة متوازنة تسمح بتحقيق نتائج علمية دقيقة وغير منحازة تعكس واقع التحصيل الضريبي لهذه البلديات.

المطلب الثاني: دراسة تطور التحصيل الضريبي وأثره على إيرادات بلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)

يتم من خلال هذا المطلب تتبع تطور التحصيل الضريبي وتحليل أثره على إيرادات بلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024) إلى جانب الإحصائيات التقديرية (2025) وذلك لفهم ديناميكية الموارد الجبائية المحلية، من خلال رصد التغيرات في حجم التحصيل وربطها بمستوى الإيرادات المحققة، كما يسمح هذا التحليل بقياس كفاءة منظومة التحصيل ومدى مساهمتها في تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية من خلال الموارد الجبائية، مع إبراز أهم العوامل المؤثرة في هذا التطور كل ذلك سيتم من خلال تحليل تطور مداخل التحصيل الضريبي الإجمالية وكذلك المداخل المحصلة جزئيا وكليا لفائدة بلديات تبسة على مدى الفترة المدروسة.

أولا: تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية وفعالية التحصيل خلال الفترة (2021-2024)

يسمح تحليل تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية وفعالية التحصيل خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 والتقديري لسنة 2025، بتقييم مدى تمكن البلديات من استغلال مصادرها المالية المتاحة وتحويلها إلى إيرادات فعلية تدخل ضمن ميزانيتها، سيركز على دراسة تطور تركيبة الحصيلة الإجمالية لتحديد الضريبة التي تمثل النسبة الأكبر، كما سيتم تناول أيضا تطور الحصيلة الإجمالية والتي تمثل الإيرادات الجبائية للبلديات، إضافة إلى دراسة فعالية التحصيل خلال هذه الفترة.

1- تطور تركيبة الحصيلة الجبائية خلال الفترة (2021-2024)

يهدف هذا الجزء إلى دراسة تطور تركيبة الحصيلة الإجمالية خلال الفترة (2021-2024)، من خلال تحليل توزيع مختلف الضرائب والرسوم المكونة لها، وذلك قصد تحديد المورد الجبائي الذي يشكل النسبة الأكبر ضمن إجمالي الحصيلة، مع إبراز التغيرات التي طرأت على هذه التركيبة عبر الفترة المدروسة. وفي هذا السياق يبين الجدول رقم (02) تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية خلال الفترة (2021-2024)، ومساهمة مختلف الضرائب والرسوم ونسبة كل مورد جبائي.

الجدول رقم (03): تركيبة الحصيلة الضريبية خلال الفترة (2021-2024) الوحدة: دج

النسبة (%)	2024	النسبة (%)	2023	النسبة (%)	2022	النسبة (%)	2021	البيان
7.48	131956263	5.85	82802141.59	13.26	80009294.3	9.15	67100130.91	ضريبة الجرافية الوحيدة
0.47	8433560	5.9	8406076.06	2.31	13973565.12	1.14	8375257.49	ضريبة على الدخل العقاري
12.50	220575377	12.63	178624935.19	8.43	50899094.82	11.97	87813087.21	رسم على القيمة مضافة
-	-	14.27	201753279.80	93.87	566370666.52	80.65	591407564.06	نشاط المهني
7.54	133079467	-	-	-	-	-	-	رسم محلي للتضامن لنشاطات المنجمية
1.56	27543383	-	-	-	-	-	-	رسم محلي للتضامن نقل المحروقات
65.75	1159721054	-	-	-	-	-	-	رسم منتجات البترولية
3.66	64704163.60	5.04	71314917.68	19.72	118995752	-	-	رسم على السكن
1.38	24400094.92	2.11	2997501.03	2.56	15467603.4	0.24	1775552.53	رسم تظهير ورسم العقاري
100	1763797015.60	100	1414249761.75	100	603348385.80	100	733222453.45	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مكتب التحصيل بمديرية الضرائب تبسة للفترة (2021-2024). يظهر تحليل معطيات الجدول (03) وجود تحولات ملموسة في بنية الموارد الجبائية لبلديات تبسة، سواء من حيث حجم الإيرادات أو من حيث ترتيب الرسوم والضرائب المساهمة في تكوين هذه الحصيلة، ويعكس هذا التطور تأثر الإيرادات المحلية بجملة من العوامل، في مقدمتها طبيعة النشاط الاقتصادي السائد على مستوى الإقليم، والتعديلات التشريعية التي مست النظام الجبائي، فضلا عن مدى فعالية أجهزة التحصيل في تعبئة الموارد وتحسين مردوديتها.

فخلال سنتي 2021 و 2022، احتل الرسم على النشاط المهني المرتبة الأولى ضمن الموارد الجبائية، حيث بلغت نسبة مساهمته 80.65% سنة 2021 لترتفع إلى 93.87% سنة 2022، وهو ما يقابل استحوازه على الجزء الأكبر من الحصيلة الإجمالية المقدرة بحوالي 733.22 مليون دج سنة 2021 و 603.35 مليون دج سنة 2022، ويبرز ذلك مدى اعتماد البلديات على هذا المورد، بالنظر إلى اتساع وعائه الجبائي المرتبط بكثافة

الأنشطة التجارية والمهنية والخدماتية، فضلا عن استقراره النسبي مقارنة بباقي الرسوم، إلى جانب فعالية إجراءات التحصيل والمراقبة التي ساهمت في تعزيز مردوديته.

غير أن اختفاء هذا المورد ابتداء من سنة 2024 أثر بشكل مباشر على هيكله الحصيلة الإجمالية، حيث أدى غيابه إلى فقدان مورد كان يمثل النسبة الأكبر من الإيرادات، وهو ما يعكس أثر الإصلاحات الجبائية التي مست هذا الرسم، سواء بإلغائه أو تعويضه بموارد بديلة، وقد ترتب عن ذلك إعادة ترتيب مختلف الضرائب من حيث مساهمتها، وظهور ملامح بنية جديدة للموارد الجبائية.

وفي هذا السياق برز خلال سنة 2024 الرسم على المنتجات البترولية كمورد رئيسي، حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة 65.75% من إجمالي حصيلة بلغت حوالي 1763.80 مليون دج، وهو ما يعكس أهميته المتزايدة في تمويل ميزانيات البلديات، ويمكن تفسير هذه الهيمنة باتساع قاعدة استهلاك المنتجات البترولية وارتباطها بنشاط اقتصادي حيوي، إلى جانب تحسين آليات التحصيل وتوسيع الوعاء الجبائي المرتبط بهذا الرسم، كما ساهم الرسم المحلي للتضامن، خاصة المرتبط بالنشاطات المنجمية، بنسبة 7.54%، ما يمثل مساهمة معتبرة في دعم الإيرادات وتعويض جزء من الفاقد الناجم عن إلغاء الرسم على النشاط المهني.

من جهة أخرى حافظ الرسم على القيمة المضافة على مكانته كأحد الموارد الجبائية الأساسية طوال فترة الدراسة، حيث بلغت نسب مساهمته 11.97% سنة 2021، و8.43% سنة 2022، لترتفع إلى 12.63% سنة 2023 وتستقر عند 12.50% سنة 2024، وهو ما يعكس استقراره النسبي وارتباطه المباشر بدناميكية النشاط الاقتصادي ومستوى الاستهلاك المحلي.

أما الضريبة الجزافية الوحيدة فقد عرفت تذبذبا في نسب مساهمتها، حيث بلغت 9.15% سنة 2021، وارتفعت إلى 13.26% سنة 2022، قبل أن تنخفض إلى 5.85% سنة 2023، لتستقر نسبيا عند 7.48% سنة 2024، ويعزى هذا التذبذب إلى تغير عدد المكلفين الخاضعين لهذا النظام، وتأثر الأنشطة الصغيرة والمتوسطة بالظروف الاقتصادية السائدة.

في المقابل بقيت بعض الرسوم الأخرى، على غرار الرسم على السكن والرسم على التطهير والضريبة على الدخل العقاري، ذات مساهمة محدودة في تكوين الحصيلة الإجمالية، حيث لم تتجاوز نسبها مستويات ضعيفة إلى متوسطة، وهو ما يفسر بضيق أوعيتها الجبائية وضعف مردودية تحصيلها مقارنة بباقي الموارد.

وبناء على ما سبق، يتضح أن تركيبة الحصيلة الجبائية لبلديات ولاية تبسة قد عرفت تحولا هيكليا خلال فترة الدراسة، تمثل في الانتقال من الاعتماد الكبير على الرسم على النشاط المهني إلى بروز موارد بديلة، خاصة الرسم على المنتجات البترولية، ويعكس هذا التحول تأثير الإصلاحات الجبائية والتغيرات الاقتصادية على بنية

الإيرادات المحلية، كما يبرز في الوقت ذاته أهمية تنوع مصادر التمويل لضمان استقرار الحصيلة الإجمالية والحد من مخاطر الارتباط المفرط بمورد جبائي واحد.

2- تطور الحصيلة الجبائية المحصلة لفائدة البلديات خلال الفترة (2021-2025)

يشكل تحليل تطور المداخل الإجمالية المحصلة لفائدة البلديات خلال الفترة (2021-2024)، والمبالغ التقديرية المتعلقة بسنة 2025 مؤشرا مهما لتقييم قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتعزيز الاستقلالية في تمويل النفقات، كما يعكس تأثير عوامل أساسية أبرزها فعالية التحصيل، والتغيرات في الإطار الجبائي، وتطور الوعاء الضريبي، ويهدف هذا العنصر إلى توضيح الاتجاهات العامة لهذه المداخل وتحليل مدى استقرارها أو تذبذبها خلال الفترة المدروسة.

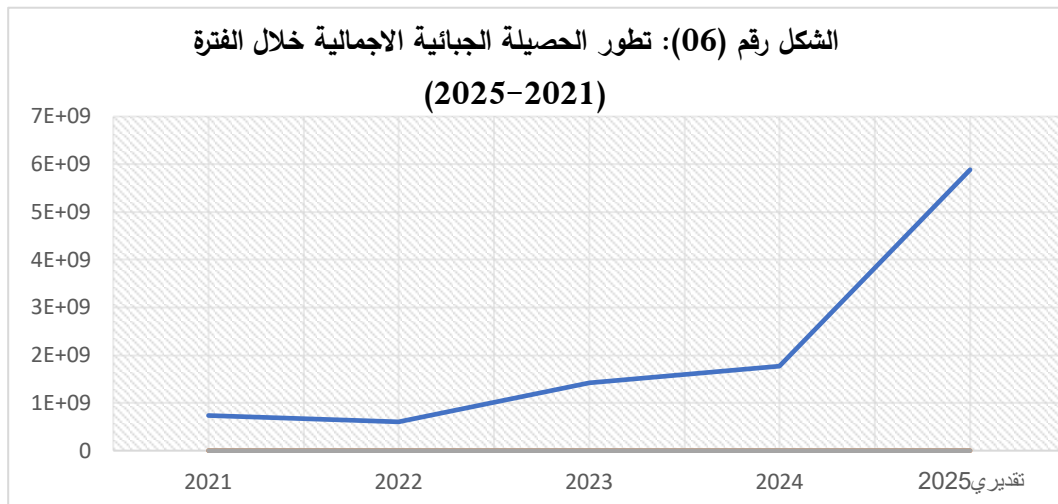
وفي إطار ذلك يبرز الجدول الموالي تطور المداخل الإجمالية المحصلة لفائدة بلديات تبسة خلال الفترة المدروسة، من خلال عرض معدلات التغير السنوية وتحليل اتجاهات التحصيل، بما يسمح بتقييم مستوى تطور الموارد المالية.

الجدول رقم (04): تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية حسب البلديات خلال الفترة (2021-2025)

الوحدة: دج

البلديات	2021	2022	معدل نمو %	2023	معدل نمو %	2024	معدل نمو %	2025 (تقديري)	المجموع الفعلي (2021-2024)
تبسة	414891668.77	363561027.49	-12	605165762.18	66.46	613530623	1.38	661706968	1997149081.44
شريعة	35089253.27	34272785.33	-2	146541169.85	327.5	146328007.6	-0.15	169790067	362231216.05
بئر العاتر	106873535.69	87710581.75	-18	229952856.14	162	381516975.00	66	470002584	805053948.58
بولحاف الدير	40457076.56	19088844.34	-53	42153588.48	121	40354593.60	-4.27	41667919	142054102.98
ونزة	83541272.24	38376514.97	-54	14922255.12	-61	149515291.6	0.02	166382979	286355333.93
العوينات	9240975.26	12261940.84	32	62402574.16	408	56975731.6	-8.4	620187017	140881221.86
مرسط	8117787.76	10505716.54	29	51697649.43	392	47714913.5	-7.7	62290805	118036067.23
بوخضرة	8658863.59	4172743.84	-52	19789886.67	374	25270742.5	27.7	296144044	57892236.60
فركان	435387.86	7124622.27	153	27405980.26	285	26227514.5	-4.3	2630147023	61193504.82
بكاية	15248491.24	6958186.37	-54	47099153.53	469	50437598.5	7.1	64013064	119743429.64
الحمامات	1689924.94	7140639.92	-57	39651505.69	455	38191585.6	-0.3	39604898.04	86673656.15
المريج	2616762.84	2902915.33	11	47506335.55	63	47340673.6	-3.7	69194722	100366687.32
الحويجبات	1018415.46	4784780.6	370	45458711.6	-5	45174622	-0.6	66996690	96436529.66
ام علي	1867671.01	1879951.27	0.7	34502333.09	83	34146537	-1	453650099	72396492.37
عين زرقاء	3475366.96	2607134.94	-25	61809813.57	137	61071606	-1	72906604	128963921.47
مجموع	733222453.45	603348385.80	-17.71	1414249761.75	134.4	1763797015.6	24	5884685483.04	4514617616.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف مكتب التحصيل بمديرية الضرائب تبسة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04).

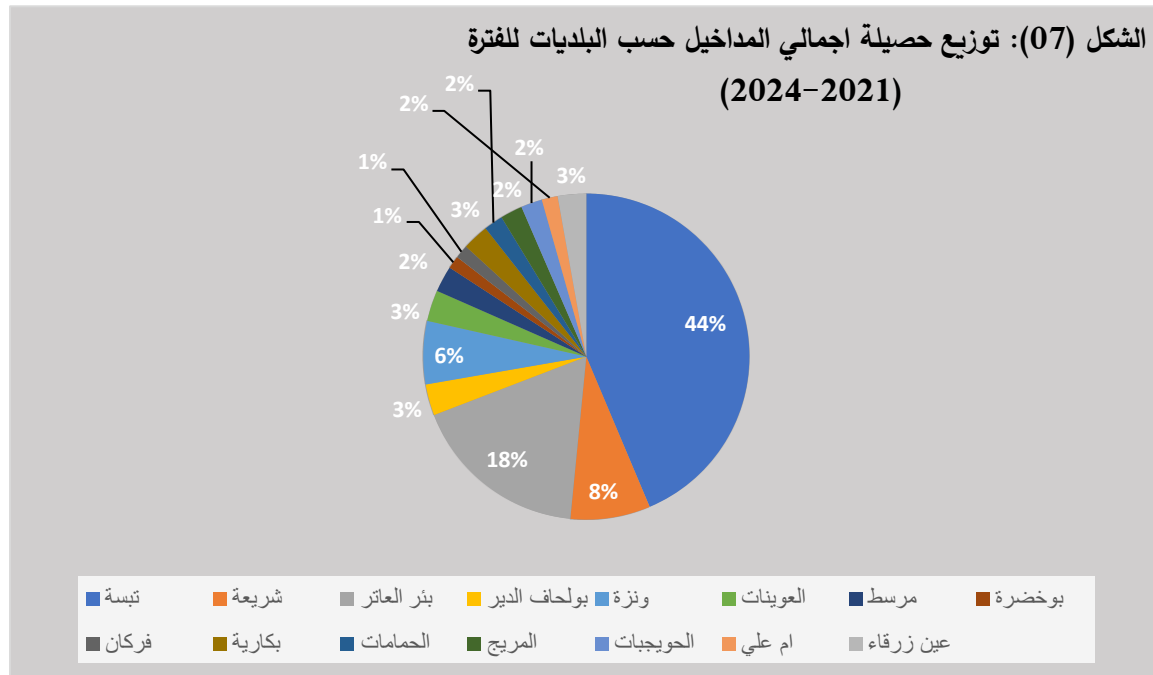
يتبين من خلال البيانات الجدول رقم (04) أن تطور المداخل الجبائية لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024) والمتوقع لسنة 2025 اتسم بتذبذب واضح، حيث لا يرتبط فقط بالديناميكية الاقتصادية المحلية، بل يتأثر بدرجة كبيرة بفعالية الإدارة الجبائية ومستوى الالتزام الضريبي والخصائص الاقتصادية لكل بلدية. فقد سجلت 2022 تراجعاً في المداخل إلى حوالي 603348386 مليون دج، أي بنسبة انخفاض قاربت (18%) مقارنة بسنة 2021، ويفسر هذا الانخفاض أساساً بتراجع بعض الأنشطة الاقتصادية المحلية والتي كانت تداعيه أساسية لجائحة كورونا بالإضافة لضعف فعالية إجراءات المتابعة والتحصيل خلال تلك الفترة مع وجود تغيرات لهيكل الإدارة الجبائية نهاية 2022.

في حين شهدت سنتي 2023 و2024 تحسناً قوياً وملحوظاً في حجم المداخل الجبائية، حيث تجاوزت خلال هذه المرحلة 1.41 مليار دج أي نمو عادل 134%، ويعود هذا الارتفاع لإدراج ضرائب ورسوم جديدة مثل: (TPP، TLS)، ما جعل تسجيل هذا المستوى المرتفع خلال سنة 2024 كان أيضاً مؤشراً على فعالية التحصيل، وكذلك يعكس بالدرجة الأولى تحسناً نوعياً في أداء الإدارة الجبائية، من خلال تكثيف عمليات التحصيل واعتماد إجراءات التحصيل الجبري، وتسوية عدد معتبر من الوضعيات الجبائية العالقة، إلى جانب تعزيز آليات الرقابة والمتابعة الميدانية.

أما بالنسبة لسنة 2025 يتوقع تسجيل ارتفاع في مداخلها، حيث اعتمدت الإدارة الجبائية على تقديرات مبنية أساساً على نتائج السنوات السابقة خاصة 2023 و2024، دون الاعتماد على إيرادات استثنائية ويعود ذلك إلى رغبة في إعداد توقعات واقعية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار تذبذب المداخل خلال السنوات الماضية، مع الأخذ بالاختلاف القدرات الاقتصادية بين البلديات من حيث حجم النشاط واتساع القاعدة الجبائية.

كما تلعب فعالية التحصيل والإمكانات المتاحة دورا مهما في تحديد هذه التقديرات، مما يجعلها تعكس مقارنة حذرة تهدف إلى ضمان التوازن المالي وتقادي تسجيل عجز محتمل.

وفيما يخص حصيلة كل بلدية خلال الفترة المدروسة بين (2021-2024) الموضحة في الجدول أعلاه رقم (04) والمدعم بالشكل التوضيحي الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات الجدول رقم (04).

تصدرت بلدية تبسة قائمة البلديات من حيث إجمالي المداخيل الجبائية، بمقاربتها 2 مليار دج خلال الفترة (2021-2024)، حيث استحوذت 44% على من إجمالي المداخيل، وهذا ما كان متوقعا نظرا لكونها مركز الولاية وأكبر بلدية من حيث عدد السكان والنشاط الاقتصادي، وقد شهدت هذه البلدية تطورا ملحوظا في مداخيلها، حيث ارتفعت من 2022 الى 2023 بنسبة 66%، أما بالنسبة 2024 فكان هنالك تطور طفيف، ويتوقع في 2025 تسجيل ارتفاع بنسبة 8%.

تليها بلدية بئر العاتر بمجموع مداخيل بلغ 805 مليون دج، حيث قفزت مداخيله في سنة 2023 بنسبة 162% بعد أن سجلت تراجعاً في سنة 2022 بنسبة (18%) مقارنة بسنة 2021، ويرجع ذلك إلى عودة الحركة التجارية والخدمات بعد فترة التعافي من جائحة كورونا وركود اقتصادي، أما في سنة 2024 فكان التطور بنسبة 66%، حيث استحوذت هذه بلدية من إجمالي المداخيل 18% نتيجة النشاط المنجمي (الفوسفات) ووجود مؤسسات صناعية وتجارية وحركية اقتصادية معتبرة بها.

أما بلدية شريعة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 8% من إجمالي المداخيل، حيث بلغت حصيلتها حوالي 362 مليون دج، وقد شهدت مداخيلها نموا تدريجيا خلال سنوات المدروسة، إذ انخفضت من حوالي 35 مليون دج سنة 2021 إلى حوالي 34 مليون دج سنة 2022 بمعدل قارب (2%)، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2023 إلى حوالي 146.54 مليون دج بنسبة نمو تجاوزت 200%، قبل أن تستقر تقريبا سنة 2024 عند حوالي 146.32 مليون دج بانخفاض طفيف، مع توقعات ببلوغ حوالي 169.76 مليون دج خلال سنة 2025 بمعدل نمو متوقع يقارب 16%، ويفسر ذلك بتحسين النشاط التجاري والخدماتي وتطور عمليات التحصيل الجبائي.

أما البلديات متوسطة المساهمة من حيث المداخيل، والمتمثل في: ونزة، العوينات، مرسط، بوخضرة وبكارية، فقد تراوحت مساهمة كل واحدة منها بين 2% و 6% من إجمالي المداخيل، بحصيلة إجمالية تراوحت بين حوالي 118 مليون دج و 286 مليون دج، وتعد بلدية ونزة أبرز مثال ضمن هذه الفئة، حيث بلغت مداخيلها حوالي 286 مليون دج بنسبة مساهمة قاربت 6%، وقد عرفت تذبذبا بين سنوات المدروسة، إذ انخفضت مداخيلها من حوالي 83.54 مليون دج سنة 2021 إلى 38.76 مليون دج سنة 2022 بنسبة تراجع قاربت (54%)، ثم ارتفعت خلال سنتي 2023 و 2024 لتصل إلى حوالي 149.51 مليون دج سنة 2024 بنسبة نمو قاربت 61%، مع توقعات ببلوغ حوالي 166.38 مليون دج سنة 2025 بنسبة نمو متوقعة تقارب 11%، مستفيدة من النشاط المنجمي وبعض الأنشطة التجارية والخدماتية.

أما البلديات ذات المساهمة الضعيفة، والمتمثلة في فركان، الحمامات، المريج، الحويجات، أم علي وعين الزرقاء، فقد تراوحت مساهمة كل بلدية بين 1% و 2% فقط من إجمالي المداخيل، بمبالغ تراوحت تقريبا بين 57 مليون دج و 100 مليون دج. وتعد بلدية الحويجات مثالا عن هذه الفئة، حيث بقيت مداخيلها محدودة بسبب الطابع الريفي وضعف النشاط الاقتصادي والاستثماري، رغم تسجيل بعض التحسن الطفيف في السنوات الأخيرة نتيجة تحسن عمليات التحصيل والمتابعة الإدارية.

3- دراسة فعالية التحصيل خلال الفترة (2021-2024)

تعد دراسة فعالية التحصيل مؤشرا أساسيا لقياس مدى الإدارة الجبائية على تحويل التقديرات الجبائية إلى إيرادات فعلية، من خلال مقارنة المبالغ المقدرة بالمحصلة، بما يسمح بتقييم كفاءة التحصيل خلال الفترة المدروسة. وفي هذا السياق، يدرج الجدول الاتي:

الجدول رقم (05): فعالية التحصيل الإجمالي خلال الفترة (2021-2024)

البيان	2021	2022	2023	2024
الحصيلة التقديرية(دج)	1182783158.02	848689146.10	928672173.04	1833500622.5
الحصيلة الفعلية (دج)	733222453.45	603348385.80	1414249761.75	1763797015.60
معدل التحصيل (%)	61.99	71.09	152.28	96.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق من رقم (07-04)

يظهر تحليل فعالية التحصيل خلال الفترة (2021-2024) تباينا واضحا مرتبطا بظروف كل سنة، حيث سجلت سنة 2021 نسبة فوق المتوسط بلغت 61.99% بسبب عدم بلوغ التحصيل للمستوى المتوقع، ويفسر ذلك بضعف الانطلاقة في التحصيل خلال تلك السنة، وقلة الخبرة في ضبط التقديرات، إضافة إلى تراكم بعض الصعوبات المالية لدى المكلفين وكذلك الأسباب السالفة الذكر، وفي سنة 2022 ارتفعت النسبة إلى 71.09% نتيجة تحسن نسبي مقارنة بالسنة السابقة، ويعود ذلك إلى تدارك النقائص المسجلة في 2021، من خلال تكثيف عمليات التحصيل وتحسين المتابعة، أما سنة 2023 فقد شهدت قفزة كبيرة إلى 152.28% في معدل التحصيل، وهو ارتفاع استثنائي يفسر أساسا بتحصيل متأخرات تعود لسنوات سابقة (خاصة 2021 و2022)، إلى جانب تحسن فعالية الإدارة الجبائية.

وفي سنة 2024 انخفضت النسبة إلى 96.19% مقارنة بسنة 2023، لكن هذا الانخفاض لا يعد سلبيا، بل يعكس عودة التحصيل إلى مستواه الطبيعي بعد زوال أثر المتأخرات، مع تحقيق توازن نسبي بين التقديرات والتحصيل الفعلي، وبذلك يتضح أن ارتفاع وانخفاض نسب التحصيل يرتبط أساسا بمدى تحصيل المتأخرات وتحسن آليات التسيير من سنة لأخرى.

وعلى العموم يمكن القول أن معدلات التحصيل كانت جيدة، حيث شهدت فعالية التحصيل الجبائي تحسنا واضحا، وهو ما يعكس تطور أداء الإدارة الجبائية وتحسن عمليات المتابعة والتحصيل، كما ساهمت معالجة المتأخرات الجبائية وتكثيف إجراءات الرقابة في رفع مستوى الإيرادات وتحسين مردودية التحصيل، مما سمح بتحقيق توازن أفضل بين التقديرات المالية والحصيلة الفعلية، ورغم ذلك تبقى فعالية التحصيل مرتبطة بعدة عوامل، من بينها مدى التزام المكلفين بالضريبة وكفاءة إجراءات التسيير والمتابعة الجبائية، كما يتضح أن مستوى الأداء خلال الفترة المدروسة عرف تدرجا ملحوظا، إذ سجلت سنة 2021 ضمن مستوى الأداء المتدني بسبب انخفاض نسبة التحصيل إلى أقل من 70%، بينما انتقلت سنة 2022 إلى مستوى أداء مقبول بعد تسجيل نسبة تراوحت بين 70% و89%، أما سنتا 2023 و2024 فقد شهدتا أداء ممتازا، نتيجة تجاوز نسب التحصيل عتبة 90%،

ووصولها سنة 2023 إلى أكثر من 100%، وهو ما يعكس تحسنا كبيرا في فعالية التحصيل وارتفاع كفاءة المصالح الجبائية في تعبئة الموارد المالية.

ثانيا: تحليل التحصيل الضريبي الموجه جزئيا لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)

يمثل ناتج التحصيل الضريبي الموجه جزئيا أحد المكونات الأساسية لموارد الجماعات المحلية، حيث تستفيد هذه الأخيرة من نسب محددة من بعض الضرائب الوطنية، ما يجعله موردا ذا طبيعة مشتركة بين الدولة والجماعات المحلي، ويتميز هذا النوع من الإيرادات بتأثره بحجم النشاط الاقتصادي العام من جهة، وبآليات التوزيع والتحصيل من جهة أخرى، وعليه ستم دراسة تطور هذه الموارد ببلديات تبسة خلال الفترة (2021-2025)، مع إبراز اتجاهاتها وتفسير التغيرات المسجلة بها.

1- دراسة حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة (2021-2025)

تندرج دراسة تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة ضمن الأدوات الأساسية لتقييم كفاءة الإدارة الجبائية في تعبئة الموارد المحلية، إذ تهدف إلى معرفة تطور حصيلتها خلال الفترة (2021-2025) مع إبراز مدى فعالية تحصيلها في دعم الموارد المالية للبلديات.

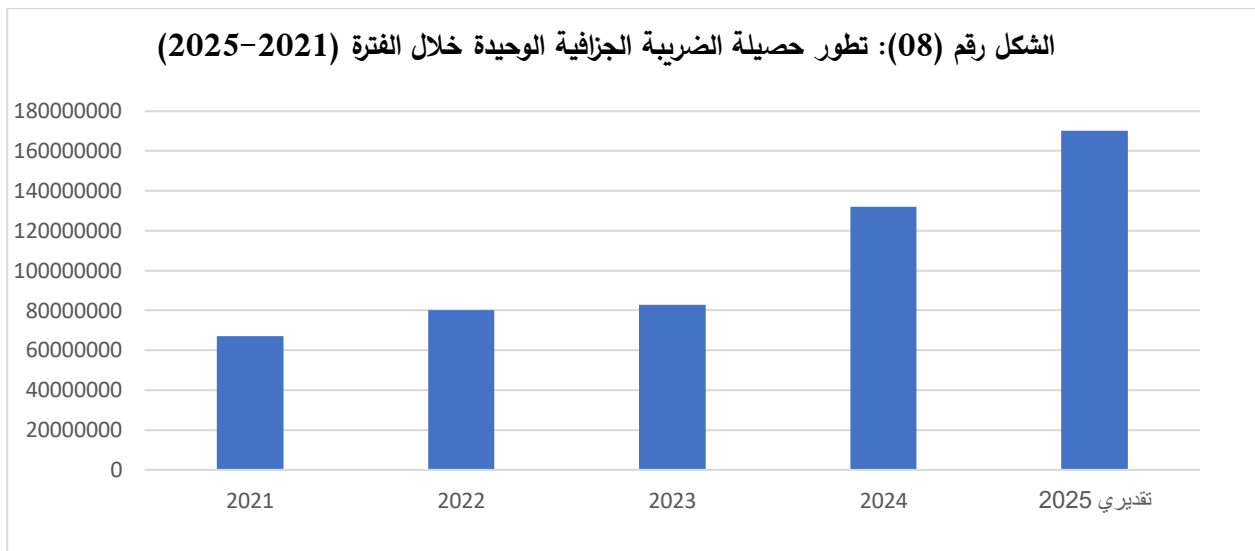
1-1- تطور حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)

تعد الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) من أهم مصادر الإيرادات الجبائية للبلديات في الجزائر، حيث تستهدف مختلف الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك التجارة والصناعة والحرف، وتتميز هذه الضريبة ببساطتها وسهولة تحصيلها مقارنة بالضرائب الأخرى، كما أنها تحصل من خلال اعتماد نظام مبسط يقوم على تقدير رقم الأعمال السنوي للمكلف، ثم تطبيق نسبة جزافية تختلف حسب طبيعة النشاط، ويتم دفعها سنويا إما دفعة واحدة أو على شكل أقساط، مع خضوعها لرقابة الإدارة الجبائية التي تتولى متابعة التصريحات وتصحيحها عند الحاجة، مما يجعلها سهلة التحصيل مقارنة بباقي الضرائب، ولتوضيح تطور حصيلة خلال الفترة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): تطور حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة خلال الفترة (2025-2021) الوحدة: دج

البلدية	2021	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)	2025 (تقديري)	المجموع
تبسة	34903173,75	40061150,04	15	43542609,67	9	64679631	49	84480025.90	183186565
الشريعة	8104031,66	12895690,76	59	14741576,58	14	21066164	43	32631767.93	56807463
بئر العاتر	7879215,38	10404568,16	32	8844110,62	-15	14638306	66	22461682.77	41766200
بولحاف الدير	138580,75	161400,75	17	390579,84	142	668676	72	862999.92	1359237
ونزة	8106397,45	6743002,77	-17	4616520,88	-32	6143176	48	9491206.38	25409097
العوينات	2760081,69	3522438,85	28	5227767,71	48	4243943	-19	6556891.94	15754231
مرسط	1400327,14	999231,43	-29	1620928,72	63	1493940	-8	2308137.30	5514427
بوخضرة	427974,4	485093,15	13	939972,23	27	12994008	38	1999242.36	17666450
فركان	84330,59	64198,75	-27	181980,82	30	128217	-31	198096.27	458727
بكاية	617156,15	608298,78	-1	654527,79	11	798920	22	1234331.40	2665871
حمامات	1179444,14	2485825,46	110	1462764,7	41	2045562	3.4	3160393.29	5845348
المريخ	495221,97	702372,96	42	95083	35	1207780	27	1866020.10	2356457
الحويجبات	398728,58	363864,34	46	169249,5	54	376896	56.8	680759.32	1308738
ام علي	69626,25	21685,71	69	257929,65	109	186993	-27.5	288904.19	731535
عين الزرقاء	535841,01	490472,39	23	56538,88	13	1284051	129	1983868.80	2699903
المجموع	67100131.91	80009294.3	19	82802141.59	4	131956263	60	170204327.87	361867829

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من رقم (03-07)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (06).

يتبين من خلال تحليل الجدول (06) تسجيل منحى تصاعدي واضح في إجمالي المداخل الجبائية، حيث

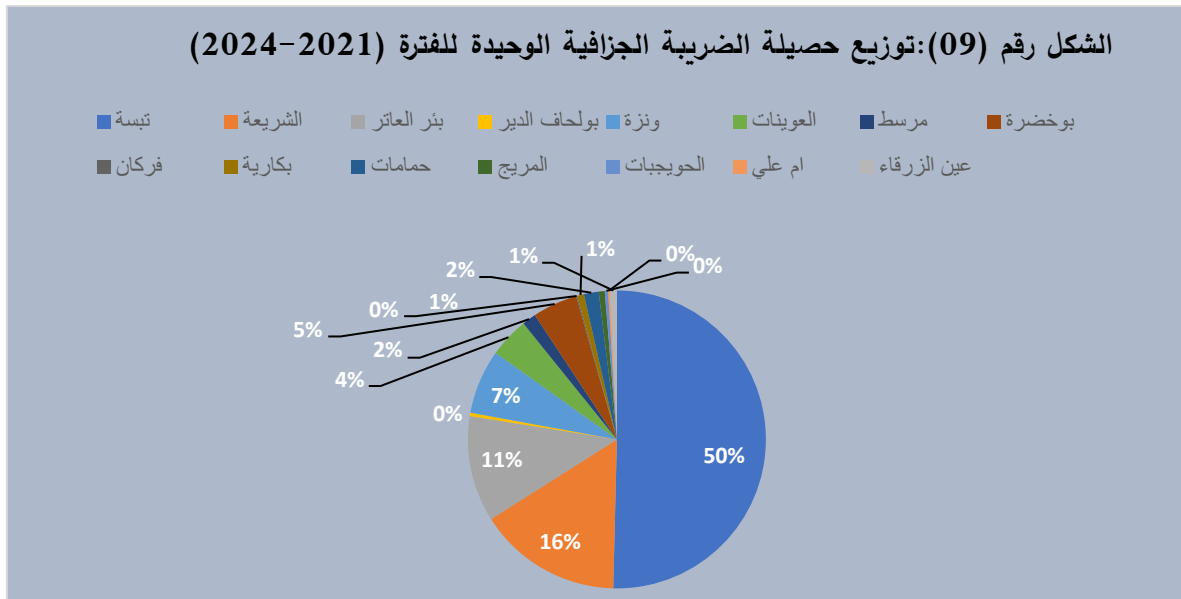
ارتفعت الحصيلة الإجمالية من 67.100.131 دج سنة 2021 إلى 80.009.294 دج سنة 2022 بمعدل نمو

قدره 19%، ثم إلى 82.802.141 دج سنة 2023 بنسبة نمو 4%، لتقفز بشكل ملحوظ سنة 2024 إلى 131.956.263 دج بنسبة نمو معتبرة بلغت 60%، قبل أن تصل التقديرات بسنة 2025 إلى 170.204.327 دج، أي بزيادة تقارب 29% مقارنة بسنة 2024، ويفسر هذا التطور أساسا بتوسع النشاطات التجارية والخدماتية، وتحسن عملية التحصيل الجبائي، بالإضافة إلى دخول عدد أكبر من المكلفين ضمن الوعاء الضريبي، فضلا عن أثر الرقمنة والتنسيق بين مصالح الضرائب والجماعات المحلية.

كما لعب فتح المركز للضرائب دورا مهما في رفع مردودية التحصيل الجبائي، من خلال تقريب الإدارة الجبائية من المواطنين والتجار والحرفيين، ما ساهم في تسهيل عمليات التصريح والدفع والمتابعة الجبائية وتقليل حالات التهرب الضريبي والتأخر في التسديد. وقد انعكس ذلك خاصة ابتداء من سنة 2024، حيث ارتفعت الحصيلة الإجمالية بنسبة تفوق 60%، وهو مؤشر واضح على تحسن فعالية التحصيل وتوسيع الرقابة الجبائية الميدانية.

وفيما يخص حصيلة كل بلدية خلال الفترة المدروسة بين (2021-2025) الموضحة في الجدول أعلاه

والمرفقة بدائرة النسبية كما موضح في الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (06).

تسجل بلدية تبسة أعلى حصيلة خلال كامل الفترة، إذ ارتفعت مداخيلها من 34.903.173 دج سنة 2021 إلى 64.679.631 دج سنة 2024، مع تقديرات تفوق 84.480.025 دج سنة 2025 بمعدل نمو إجمالي يفوق 85% ويعود ذلك إلى كونها القطب الإداري والاقتصادي الرئيسي للولاية، وتركز الأنشطة التجارية الكبرى والأسواق والمؤسسات والخدمات بها، إضافة إلى ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة مقارنة ببقية البلديات.

أما بلدية الشريعة فقد سجلت تطورا معتبرا، حيث انتقلت من 8104031,66 دج سنة 2021 إلى 21.066.164 دج سنة 2024، ويتوقع أن تصل إلى أكثر من 32 مليون دج سنة 2025، ويفسر هذا الارتفاع بتوسع النشاط التجاري المحلي، خاصة تجارة المواد الاستهلاكية والخدمات، إضافة إلى تحسن نسب التصريح الجبائي بعد تعزيز المتابعة من طرف المصالح المختصة.

وسجلت بلدية بئر العاتر بدورها تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت مداخيلها من 7.879.215 دج سنة 2021 إلى 14.638.306 دج سنة 2024، ثم إلى حوالي 22.461.682 دج سنة 2025، بنسبة نمو كبيرة تجاوزت 180% خلال الفترة، ويعود ذلك إلى النشاط الاقتصادي المرتبط بالحركة التجارية والنقل والخدمات، إضافة إلى توسع النشاطات المرتبطة بالمحيط المنجمي والحدودي.

أما بلدية بولحاف الدير فقد سجلت تطورا تدريجيا في الحصيلة، حيث ارتفعت من 138.580.75 دج سنة 2021 إلى 161.400.75 دج سنة 2022، ثم إلى 390.579.84 دج سنة 2023، 668.6769 دج سنة 2024، لتصل إلى 862.999.92 دج سنة 2025، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن التحصيل وتوسع بعض الأنشطة التجارية، رغم بقاء الحصيلة محدودة بسبب ضعف النشاط الاقتصادي مقارنة بالبلديات الكبرى.

وفي بلدية ونزة سجلت الحصيلة انخفاضا من 8.106.397 دج سنة 2021 إلى 6.743.002 دج سنة 2022 بنسبة تراجع بلغت (17%)، ثم إلى 4.616.520 دج سنة 2023 بانخفاض قدره (32%)، لتواصل التراجع إلى 6.143.176 دج سنة 2024، قبل أن ترتفع مجددا إلى 9.491.206 دج سنة 2025 بنسبة نمو بلغت 48% ويفسر هذا التذبذب بتأثر النشاط الاقتصادي بالمؤسسات المنجمية، في حين يعود ارتفاع 2025 إلى تحسن النشاط والتحصيل الجبائي.

أما بلدية العوينات فقد شهدت ارتفاعا من 2.760.081 دج سنة 2021 إلى 3.522.438 دج سنة 2022 بنسبة نمو 28% ثم إلى 5.227.767 دج سنة 2023 بنسبة 48%، قبل أن تنخفض إلى 4.234.943 دج سنة 2024 بنسبة تراجع (19%) لتستقر تقديرات 2025 عند 3.655.891 دج، ويعود ذلك إلى تراجع بعض الأنشطة التجارية وضعف الاستثمار المحلي.

وسجلت بلدية مرست تطورا متذبذبا، حيث انخفضت الحصيلة من 1.400.327 دج سنة 2021 إلى 999.231 دج سنة 2022 بنسبة تراجع (29%)، ثم ارتفعت إلى 1.620.928 دج سنة 2023 بنسبة نمو 63%، قبل أن تتراجع قليلا إلى 1.493.940 دج سنة 2024 بنسبة (-8%) لتصل إلى 2.308.137 دج سنة 2025، ويعود هذا التحسن إلى تحسن عمليات التحصيل وإدماج مكلفين جدد.

أما بلدية بوخضرة فقد سجلت ارتفاعا مستمرا، حيث انتقلت من 427.974 دج سنة 2021 إلى 485.093 دج سنة 2022 بنسبة 13%، ثم إلى 939.972 دج سنة 2023 بنسبة 27%، و 1.299.408 دج سنة 2024 بنسبة 38%، لتبلغ 1.999.242 دج سنة 2025 بنسبة نمو 41%، ويعود ذلك إلى تطور الأنشطة التجارية وتحسن المتابعة الجبائية.

وفي بلدية فركان ارتفعت الحصيلة من 84.330 دج سنة 2021 إلى 641.198 دج سنة 2022 بنسبة تراجع (27%)، ثم إلى 181.980 دج سنة 2023 بنسبة نمو 30%، و 128.217 دج سنة 2024 بنسبة تراجع (31%)، قبل أن تصل إلى 198.096 دج سنة 2025. ويفسر هذا التذبذب بضعف القاعدة الاقتصادية للبلدية. أما بلدية بكارية فقد عرفت تطور واضحا، حيث انتقلت 2021 من 617.156 دج إلى 608.298 دج سنة 2022 بنسبة تراجع (1%)، ثم إلى 654.527 دج سنة 2023 بنسبة 11%، و 798.920 دج سنة 2024 بنسبة 22%، لتصل إلى 1.234.331 دج سنة 2025 بنسبة نمو 54%، ويعود ذلك إلى توسع النشاط التجاري وتحسن التصريح الجبائي.

وفي بلدية الحمامات ارتفعت المداخل من 1.179.444 دج سنة 2021 إلى 2.485.825 دج سنة 2022 بنسبة نمو 110%، ثم إلى 1.462.764 دج سنة 2023 قبل أن ترتفع إلى 2.045.562 دج سنة 2024 بنسبة 41%، ثم إلى 3.160.393 دج سنة 2025 بنسبة نمو 54% ويعود ذلك إلى تطور الأنشطة المحلية وتحسن التحصيل الجبائي.

أما بلدية المريج فقد عرفت تذبذبا في الحصيلة، حيث ارتفعت من 495.221 دج سنة 2021 إلى 702.372 دج سنة 2022 بنسبة نمو 42%، ثم إلى 950.830 دج سنة 2023 بنسبة 35% و 1.207.780 دج سنة 2024 بنسبة 27% لتبلغ 1.866.020 دج سنة 2025، ويعود ذلك إلى تحسن النشاط التجاري المحلي. وفي بلدية الحويجات ارتفعت الحصيلة من 398.728 دج سنة 2021 إلى 363.864 دج سنة 2022 بنسبة 46% ثم إلى 169.249 دج سنة 2023 بنسبة 54%، قبل أن ترتفع إلى 376.896 دج سنة 2024 بنسبة نمو 56.8%، لتصل إلى 680.759 دج سنة 2025، ويعكس ذلك تذبذب النشاط التجاري المحلي.

أما بلدية عين زرقاء فقد سجلت تطورا مستمرا، حيث ارتفعت من 53.584 دج سنة 2021 إلى 490.472 دج سنة 2022 بنسبة نمو 23%، ثم إلى 56.538 دج سنة 2023 بنسبة 13%، لتصل إلى 128.405 دج سنة 2024 بنسبة 129%، ويتوقع أن تصل إلى 198.386 دج سنة 2025، نتيجة تحسن المراقبة الجبائية وارتفاع عدد الأنشطة المصرح بها.

من خلال نتائج الجدول يتضح تحسن حصيلة الضريبة الجزائرية الوحيدة في أغلب البلديات، مع وجود تفاوت بينها حسب حجم النشاط الاقتصادي وعدد السكان وطبيعة كل بلدية، كما ساهم تحسين طرق التحصيل وفتح مركز للضرائب في تسهيل متابعة المكلفين بالضريبة ورفع نسب التحصيل، إضافة إلى التقليل من حالات التهرب والتأخر في التسديد.

1-2- فعالية تحصيل الضريبة الجزائرية (IFU)

مواصلة في تحليل فعالية تحصيل (IFU) ودور هذا المورد في دعم مالية البلديات يدرج الجدول الآتي:

الجدول رقم (07): فعالية التحصيل لضريبة الجزائرية الوحيدة خلال الفترة (2021-2024)

البيان	2021	2022	2023	2024
الحصيلة الفعلية (دج)	67100130.91	80009294.3	82802141.59	131956263
الحصيلة التقديرية (دج)	84492452.09	91256178.03	108812640.25	127928306.03
معدل التحصيل (%)	79.41	87.67	76.09	103.15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من رقم (04-07)

تظهر معدلات تحصيل الضريبة الجزائرية الوحيدة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 تباينا واضحا في مستوى فعالية التحصيل، بما يعكس اختلاف كفاءة الإدارة الجبائية عبر سنوات في تحويل التقديرات الجبائية إلى موارد مالية محصلة فعليا، ويعد هذا المؤشر أداة أساسية لتقييم مردودية هذا المورد ومدى مساهمته في تدعيم الإيرادات المحلية.

ففي سنة 2021 بلغ معدل التحصيل 79.41%، وهو معدل متوسط يعكس أداء مقبولا، ويفسر أساسا بتداعيات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي، خاصة لدى صغار الحرفيين والتجار، مما أدى إلى تراجع مداخيلهم وضعف قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، إضافة إلى ما رافق ذلك من إجراءات استثنائية كالتخفيفات أو التأجيلات الجبائية، فضلا عن محدودية عمليات الرقابة خلال تلك الفترة.

وفي سنة 2022 ارتفع المعدل إلى 87.67%، ليواصل تسجيل أداء مقبول ولكن بمستوى أفضل مقارنة بالسنة السابقة، ويعزى ذلك إلى بداية تعافي النشاط الاقتصادي وتحسن ظروف العمل، إلى جانب تعزيز إجراءات التحصيل وتكثيف الرقابة الجبائية، مما ساهم في رفع نسبة الامتثال وتحسين مردودية التحصيل.

أما سنة 2023 فقد تراجع معدل التحصيل إلى 76.09%، لكنه بقي ضمن المعدلات المتوسطة التي تعكس أداء مقبولا، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بعودة بعض مظاهر التأخر في الدفع أو التهرب الجبائي، إضافة إلى استمرار هشاشة بعض الأنشطة الاقتصادية الصغيرة، فضلا عن احتمال وجود تفاوت بين التقديرات الجبائية والمبالغ المحصلة فعليا.

وفي المقابل شهدت سنة 2024 تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل التحصيل 103.15%، وهو معدل مرتفع يعكس أداء ممتازا، ويفسر ذلك بتكثيف جهود الإدارة الجبائية في تحصيل المتأخرات، وتحسين آليات المتابعة والرقابة، إضافة إلى اعتماد تقديرات أكثر واقعية وتحسن مستوى الامتثال الضريبي.

وعموما يتضح أن فعالية تحصيل الضريبة الجزافية الوحيدة عرفت خلال الفترة المدروسة تذبذبا بين معدلات متوسطة تعكس أداء مقبولا ومعدل مرتفع يعبر عن أداء ممتاز، دون تسجيل مستويات ضعيفة أو متدنية، وهو ما يدل على تحسن نسبي في كفاءة التحصيل الجبائي مع مرور السنوات.

2- دراسة حصيلة الضريبة على الدخل العقاري خلال الفترة (2021-2025)

تعد ضريبة الدخل الإجمالي العقاري (IRG locatif) من الضرائب المهمة التي تساهم في تمويل البلديات، حيث تستهدف إيرادات تأجير العقارات، وتعتمد مداخيل هذه الضريبة على حجم السوق العقاري وحجم الاستثمارات العقارية في كل بلدية، وتحصل هذه الضريبة من خلال المداخيل الناتجة عن تأجير العقارات حيث يقوم مالك العقار بالتصريح بالمبالغ التي يتقاضاها سنويا لدى الإدارة الجبائية، ثم يتم احتساب هذه الضريبة على أساس الدخل الإيجاري الصافي بعد تطبيق النسبة القانونية المحددة، وفي بعض الحالات يمكن أن يتم الاقتطاع مباشرة من المصدر إذا كان المستأجر مؤسسة أو هيئة قانونية، بعد ذلك تتولى مصالح الضرائب مراقبة التصريحات وتحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه ليقوم المكلف بتسديدها في الآجال المحددة قانونا، وسيتم دراسة تطور وفعالية تحصيل هذه الضريبة.

2-1- تطور حصيلة الضريبة على الدخل العقاري (IRG\L) خلال الفترة (2021-2025)

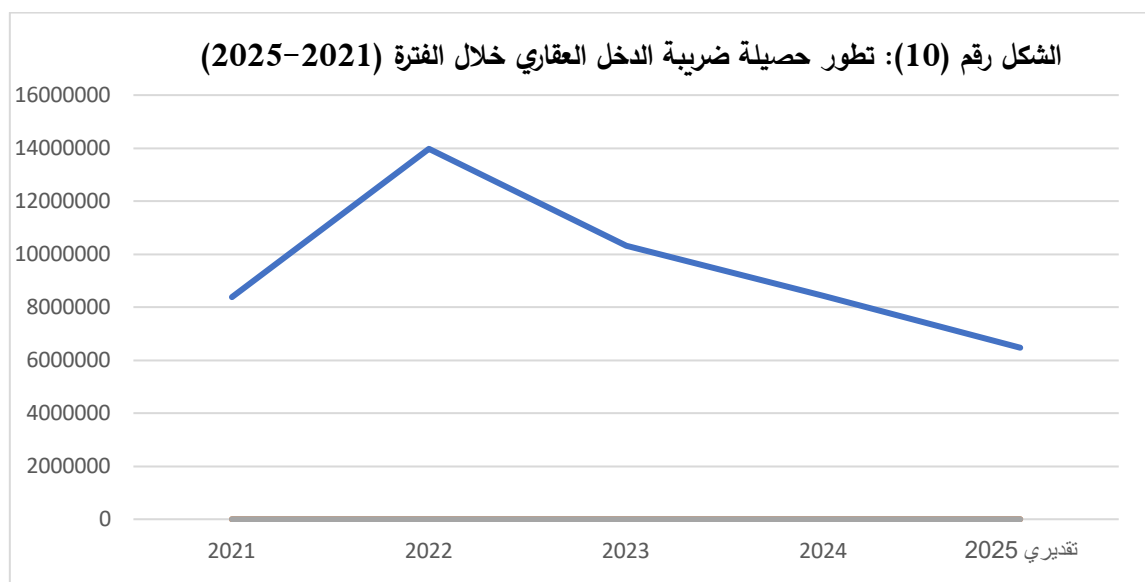
من خلال الجدول الآتي والمنحنى البياني المرفق به سيتم توضيح تطور حصيلة خلال الفترة المدروسة، لإبراز مدى تأثيرها على الإيرادات، تجدر الإشارة بداية إلى تسجيل غياب بعض المعطيات الخاصة بالتحصيل في عدد من البلديات خلال بعض السنوات، دون تقديم أي تفسير رسمي من طرف الإدارة الجبائية، ويتعلق الأمر أساسا ببلديات فركان، الحويجبات وأم علي، وهو ما يحد من إمكانية تقديم تفسير دقيق لمسار التحصيل بها خلال كامل الفترة.

الجدول رقم (08): تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي العقاري خلال الفترة (2021-2025)

الوحدة: دج

البلديات	2021	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)	2025 (تقديري)	مجموع
تبسة	4425467.54	4725195.49	7	4872708.57	3	4367949.00	10-	666192	18391321
شريعة	722160.00	614921.50	15-	492727.50	20-	648768.00	32	973148	2478577
بئر العاتر	647571.50	1134885.25	76	836143.50	26-	770830.00	8-	1166246	3389430
بولحاف الدير	44250.00	70880.00	60%	32050.00	55-	16476.00	49-	23212	163656
ونزة	778112.50	6025544.50	23-	907145.50	51	893923.00	1.5-	1340885	8604726
العوينات	323350.96	729663.52	126	483343.22	34-	490772.00	1.5	736168	2027130
مرسط	169890.76	309237.00	82	212110.34	31-	94796.00	55-	142134	786034.1
بوخضرة	31087.00	15999.50	49-	16979.00	6	30120.00	77	46180	94186
فركان	2390.50	-	100-	26900.00	-	-	4	44163	29291
بكاية	922202.23	25800.00	97-	240245.44	831	698129.00	66	897194	1886377
الحمامات	144705.50	195865.00	35	159890.99	18-	116662.00	27-	117221	617123
المريج	107306.50	79665.86	26-	2475.00	97-	272278.00	10900	268417	461725
الحويجات	13687.50	-	100-	60828.00	-	5250.00	91-	7876	79766
ام علي	-	607.50	-	-	-	-	-	-	608
عين الزرقاء	42075.00	45300.00	8	63530.00	40	27607.00	57-	41261	178512
المجموع	8375257.49	13973565.12	67	8406076.06	39.84-	8433560	0.32	6470297	39188458.67

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من رقم (03-07)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (08)

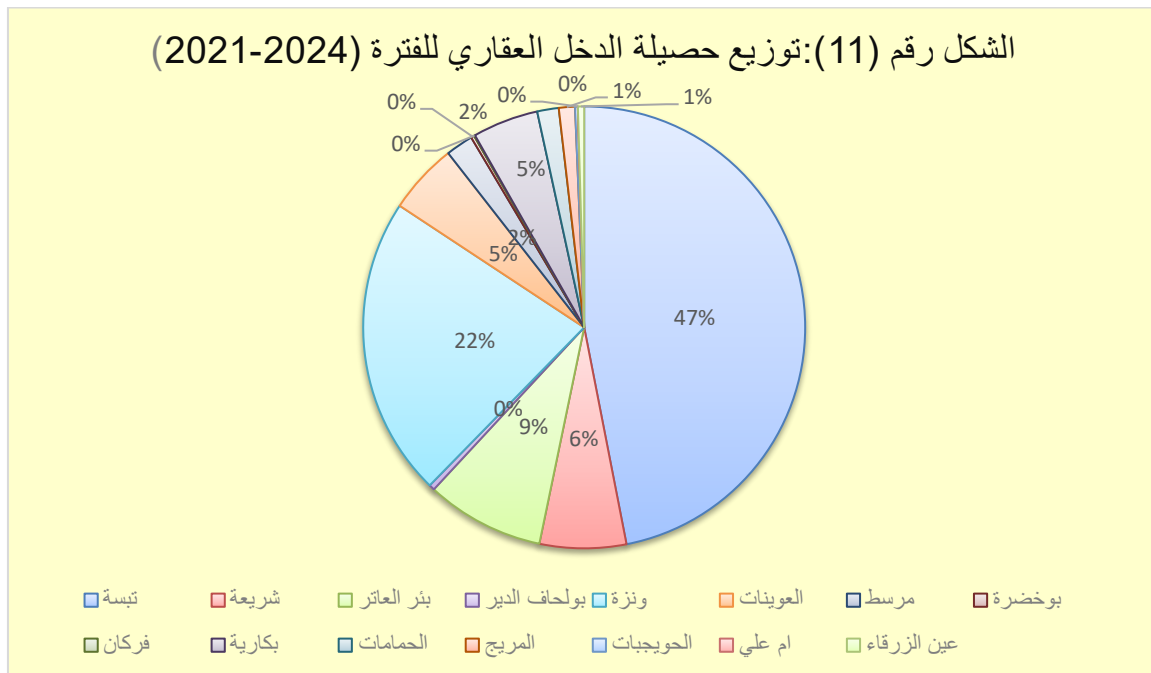
تشير معطيات الجدول رقم (08) إلى وجود تذبذب واضح في مستوى الحصيلة الجبائية خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت الحصيلة الإجمالية من 8.375.257,49 دج سنة 2021 إلى 13.973.565,12 دج سنة 2022، بمعدل نمو بلغ 67%، وهو أعلى مستوى تم تسجيله خلال الفترة المدروسة، ويفسر هذا الارتفاع بتحسين

وتيرة التحصيل الجبائي وتسوية عدد من الملفات العقارية المتأخرة، إضافة إلى الانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي والسوق العقارية بعد فترة التباطؤ التي شهدتها السنوات السابقة.

غير أن هذا الارتفاع لم يستمر إذ عرفت الحسيطة منى تنازليا ابتداء من سنة 2023، حيث انخفضت إلى 8.406.076,06 دج بنسبة تراجع قدرت بـ (39.84%) مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يعكس تراجع مردودية التحصيل في بعض البلديات وانخفاض بعض الإيرادات المرتبطة بالنشاط العقاري.

وفي سنة 2024 سجلت الحصيلة استقرارا نسبيا، إذ ارتفعت بشكل طفيف إلى 8.433.560 دج بمعدل نمو قدره 0.32%، ما يدل على محدودية التحسن في فعالية التحصيل واستمرار بعض الصعوبات المرتبطة بمتابعة المكلفين بالدفع، أما سنة 2025 فيتوقع أن تنخفض الحصيلة إلى 6.470.297 دج، وهو ما يعكس استمرار التراجع في مستوى التحصيل، نتيجة انخفاض التصريحات الجبائية المتعلقة بالإيجارات وتراجع النشاط العقاري في بعض البلديات، إضافة إلى محدودية عمليات الرقابة والتحصيل الجبائي كما تبقى هذه النتائج التقديرية قابلة للتغير بحسب تطور عمليات التحصيل الفعلية خلال نهاية السنة المالية.

ومن خلال تحليل توزيع الحصىة بين البلديات الموضحة في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (08).

تظهر هذه النسب استحواذ بلدية تبسة على حوالي 47% من إجمالي الحصيلة، تليها بلدية ونزة بنسبة 22%، ثم بئر العائر بنسبة 9%، والشريرة بنسبة 6%، في حين بلغت مساهمة بكارية والعوينات حوالي 5%، بينما سجلت بقية البلديات نسباً ضعيفة تراوحت بين ما يقارب 0% و2%، ويعكس ذلك التركيز الواضح للحصول

الجبايي العقاري في البلديات الكبرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة والحركية التجارية والعمرانية النشطة، مقابل ضعف مساهمة البلديات الريفية أو محدودة النشاط الاقتصادي.

وقد احتلت بلدية تبسة المرتبة الأولى من حيث حجم التحصيل خلال كامل الفترة، حيث ارتفعت الحصيلة من 4.425.467,54 دج سنة 2021 إلى 4.725.195,49 دج سنة 2022 بمعدل نمو قدره 7%، ثم إلى 4.872.708,57 دج سنة 2023 بنسبة ارتفاع بلغت 3%، قبل أن تتراجع إلى 4.367.949 دج سنة 2024 بنسبة انخفاض (10%)، ثم إلى 666.192 دج متوقع سنة 2025، ويرجع تصدر البلدية إلى كونها المركز الإداري والاقتصادي للولاية، واحتضانها لأكبر عدد من العقارات السكنية والمحلات التجارية المؤجرة، إلى جانب توسع النشاط التجاري والخدمات بها، غير أن التراجع المسجل في السنوات الأخيرة قد يرتبط بانخفاض التصريحات الجبائية أو تأخر عمليات التحصيل.

أما بلدية ونزة التي ساهمت بنسبة معتبرة بلغت 22% من الحصيلة الإجمالية لهذه الضريبة، فقد سجلت تذبذبا في التحصيل، حيث انخفضت الحصيلة من 778.112,50 دج سنة 2021 إلى 602.554,50 دج سنة 2022 بنسبة (23%)، ثم ارتفعت إلى 907.145,50 دج سنة 2023 بمعدل نمو 51%، قبل أن تتراجع بشكل طفيف إلى 893.923 دج سنة 2024 بنسبة (1,5%)، لتصل إلى 1.340.885 دج سنة 2025 بنسبة نمو بلغت حوالي 50%، ويفسر ذلك بالطابع المنجمي والصناعي للبلدية وما ينتج عنه من نشاط تجاري وسكني مرتبط بالمؤسسات والعمال.

كما سجلت بلدية بئر العاتر التي بلغت مساهمتها حوالي 9% ارتفاعا معتبرا في الحصيلة، إذ انتقلت من 647.571,50 دج سنة 2021 إلى 1.134.885,25 دج سنة 2022 بنسبة نمو كبيرة بلغت 76%، غير أنها تراجعت إلى 836.143,50 دج سنة 2023 بنسبة (26%)، ثم إلى 770.830 دج سنة 2024 بنسبة (8%)، قبل أن ترتفع مجددا إلى 1.166.246 دج سنة 2025 بمعدل نمو يقارب 51%، ويعود ذلك إلى النشاط التجاري والخدمات الذي تعرفه البلدية، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة مقارنة بعدد من البلديات الأخرى.

وفي بلدية شريعة التي ساهمت بنسبة 6% من الحصيلة الإجمالية، سجلت الإيرادات تذبذبا نسبيا، حيث انخفضت من 722.160 دج سنة 2021 إلى 614.921 دج سنة 2022 بنسبة (15%)، ثم إلى 492.727,50 دج سنة 2023 بنسبة (20%)، قبل أن ترتفع إلى 648.768 دج سنة 2024 بمعدل نمو 32%، لتصل إلى 973.148 دج سنة 2025 بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 50%، ويفسر هذا التحسن بتوسع النشاط العمراني والتجاري وارتفاع عدد السكنات والمحلات المؤجرة. أما بلدية بكارية التي بلغت مساهمتها حوالي 5%، فقد سجلت تغيرات حادة في الحصيلة، حيث تراجعت من 92.202,23 دج سنة 2021 إلى 25.800 دج سنة 2022 بنسبة

(97%)، ثم ارتفعت إلى 240.245,44 دج سنة 2023 بمعدل نمو 831%، وواصلت الارتفاع إلى 698.129 دج سنة 2024 بنسبة 66%، لتصل إلى 897.194 دج سنة 2025 بنسبة نمو تقارب 28%، ويرتبط هذا التطور بالتوسع العمراني وقرب البلدية من عاصمة الولاية، ما ساهم في تنشيط سوق الإيجارات وتحسن التصريحات الجبائية.

أما بلديتا العوينات وبكارية اللتان بلغت مساهمة كل منهما حوالي 5% من إجمالي الحصيلة، فقد سجلتا تطورا متفاوتا في التحصيل خلال فترة الدراسة، حيث عرفت بلدية العوينات تذبذبا نسبيا مرتبطا بالنشاط التجاري والعمراني للبلدية، في حين شهدت بلدية بكارية تغيرات حادة في الحصيلة، إذ تراجعت من 92.202,23 دج سنة 2021 إلى 25.800 دج سنة 2022 بنسبة (97%)، ثم ارتفعت إلى 240.245,44 دج سنة 2023 بمعدل نمو 831%، وواصلت الارتفاع إلى 698.129 دج سنة 2024 بنسبة 66%، لتصل إلى 897.194 دج سنة 2025 بنسبة نمو تقارب 28%، ويرتبط هذا التطور بالتوسع العمراني وقرب البلديتين من عاصمة الولاية، ما ساهم في تنشيط سوق الإيجارات وتحسن التصريحات الجبائية.

وفي المقابل سجلت البلديات ذات الطابع الريفي أو محدود النشاط الاقتصادي حصائل ضعيفة نسبيا، على غرار بولحاف الدير، بوخضرة، الحمامات، المريج، الحويجات، أم علي وعين الزرقاء، حيث تراوحت مساهمتها بين ما يقارب 0% و 2% من إجمالي الحصيلة، فقد سجلت بلدية بولحاف الدير نموا بنسبة 60% سنة 2022 قبل أن تتراجع بنسبة (55%) سنة 2023 و(49%) سنة 2024، بينما عرفت بلدية الحمامات ارتفاعا بنسبة 35% سنة 2022 ثم انخفاضا بنسبة (18%) سنة 2023 و(27%) سنة 2024، كما شهدت بلدية المريج تراجعا حادا بنسبة (97%) سنة 2023 قبل أن ترتفع سنة 2024 بنسبة 10900%، وهو ارتفاع استثنائي مرتبط بضعف القيمة المرجعية للحصيلة في السنة السابقة، أما بلدية عين الزرقاء فقد سجلت نموا بنسبة 8% سنة 2022 و 40% سنة 2023، قبل أن تتراجع بنسبة (57%) سنة 2024، ويفسر ضعف التحصيل بهذه البلديات بمحدودية السوق العقارية، وضعف الاستثمار الخاص، وقلة العقارات المؤجرة مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى. وعلى العموم تظهر المعطيات السابقة أن التحصيل الجبائي المتعلق بالضريبة على الدخل العقاري يتركز أساسا في البلديات الكبرى ذات النشاط الاقتصادي والعمراني المرتفع، في حين تبقى مساهمة البلديات الصغيرة والريفية محدودة بسبب ضعف الحركة العقارية وقلة الاستثمارات، وهو ما يعكس التفاوت التنموي والاقتصادي بين البلديات ويؤثر مباشرة على حجم مواردها الجبائية من هذه الضريبة.

2-2- فعالية تحصيل الضريبة على الدخل العقاري

يسعى تناول هذا العنصر إلى تحليل مدى كفاءة إجراءات التحصيل والعوامل المؤثرة فيها، سواء ما تعلق منها بالجوانب التنظيمية أو بسلوك المكلفين، بهدف تقييم مساهمة تحصيل هذه الضريبة في تدعيم الموارد المالية خلال الفترة المدروسة، وسيتم توضيح هذا عن طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (09): فعالية تحصيل ضريبة الدخل العقاري خلال الفترة (2021-2024)

البيان	2021	2022	2023	2024
الحصيلة الفعلية (دج)	8375257.48	13973565.12	8406076.06	8433560
لحصيلة التقديرية (دج)	57357187	10510912	11400769	12839829
معدل التحصيل (%)	14.60	132.94	73.73	65.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق من رقم (04-07)

يبرز تحليل فعالية تحصيل الضريبة على الدخل العقاري خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 تباينا واضحا في مستويات الأداء الجبائي، وهو ما يعكس تأثر هذا المورد بعدة عوامل مرتبطة بدقة التقديرات وفعالية إجراءات التحصيل والمتابعة، إلى جانب الظروف الاقتصادية التي أثرت على النشاط العقاري، فقد سجلت سنة 2021 معدل تحصيل ضعيفا جدا قدر بـ 14.60%، وهو ما يعكس فجوة كبيرة بين التقديرات والمبالغ المحصلة فعليا، ويمكن تفسير ذلك بالمبالغة في تقدير الوعاء الضريبي وضعف آليات التحصيل والمتابعة، إضافة إلى احتمال انتشار التهرب الضريبي وعدم التصريح الحقيقي بالمداخل العقارية.

وفي سنة 2022 عرف معدل التحصيل تحسنا لافتا بعدما ارتفع إلى 132.94%، وهو معدل مرتفع يعكس أداء ممتازا في التحصيل الجبائي، ويعود ذلك أساسا إلى تكثيف جهود الإدارة الجبائية في استخلاص المتأخرات المتراكمة، إلى جانب تحسين عمليات الرقابة والتتبع واعتماد تقديرات أكثر واقعية مقارنة بالسنة السابقة، كما يدل تجاوز المعدل لنسبة 100% على أن المبالغ المحصلة فاقت التقديرات المسجلة خلال السنة نفسها.

غير أن هذا التحسن لم يستمر، إذ تراجع معدل التحصيل سنة 2023 إلى 73.73%، وهو ما يعكس أداء مقبولا رغم الانخفاض المسجل مقارنة بسنة 2022، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع التقديرات الجبائية مقارنة بالمبالغ المحصلة فعليا، إضافة إلى تراجع نسبي في فعالية التحصيل وتأثر النشاط العقاري ببعض التقلبات الاقتصادية، واستمر هذا التراجع خلال سنة 2024، حيث انخفض معدل التحصيل إلى 65.68%، وهو ما يعكس أداء متدنيا نتيجة تراجع النشاط العقاري وانخفاض القدرة الشرائية، الأمر الذي أثر على قدرة المكلفين على التسديد، فضلا عن استمرار بعض الصعوبات المرتبطة بعمليات التقدير والتحصيل.

في المجلد، يتضح أن فعالية تحصيل (IRG locatie) خلال هذه الفترة اتسمت بعدم الاستقرار، حيث انتقلت بين مستويات ضعيفة جدا وأخرى ممتازة، وهو ما يعكس تأثير هذا المورد بتداخل عدة عوامل إدارية واقتصادية، ويبرز هذا الوضع ضرورة تحسين دقة التقديرات الجبائية وتعزيز آليات المتابعة والرقابة من أجل الرفع من مردودية التحصيل وتحقيق استقرار أكبر في تعبئة هذا المورد الجبائي.

3- تطور الرسم على القيمة المضافة (TVA) خلال الفترة (2021-2024)

يعد TVA من أهم الضرائب غير المباشرة التي تساهم في تمويل الجماعات المحلية، وقد شهد هذا الرسم تطورات هامة خلال الفترة المدروسة، خاصة مع توسع القاعدة الضريبية وتحسن آليات التحصيل، وسيتم دراسة هذا التطور وقياس مدى فعالية التحصيل من خلال العناصر الآتية:

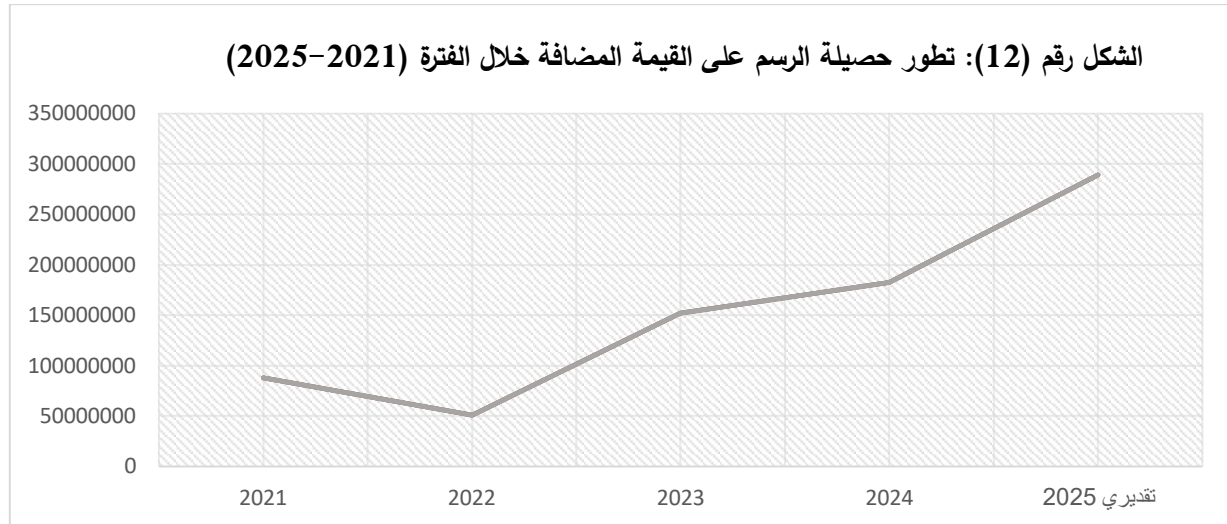
3-1- تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2021-2025)

سيتم عرض إحصائيات تعكس تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2021-2024) وتقديرات 2025 ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2021-2025) الوحدة: دج

البلدية	2021	2022	معدل النمو (%)	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)	2025 (تقديري)	المجموع
تبسة	52242592.66	32293130.58	-38	29581262.36	-8.4	32181764.00	8.8	49720826.38	146298750
الشريعة	2426781.13	3434807.76	42	2731916.36	-20	32181764.00	1080	6092987.44	40775269
بلر العاتر	5564302.75	7336610.84	32	25320817.54	245	28041071.00	10.47	43323464.70	66262802
بولحاف الدير	162908.50	305483.20	88	115931.00	-62	117036.00	1	180819.08	701360
ونزة	24807556.58	1622787.72	-35	21455809.42	1227	22694381.00	5.8	34908318.66	70580535
العوينات	497870.85	311256.96	-38	346506.77	11	643941.00	85	840388.86	1799576
مرسط	169717.31	578969.08	241	338466.00	-41.5	499293.00	47.5	771407.69	1586445
بوخضرة	250977.83	476682.82	90	107924.44	-77	272742.00	153	421386.39	1108327
فركان	10147.40	36269.30	257	6951.80	81	23778.00	242	36737.01	77147
بكارية	372607.70	552899.67	48	19696297.30	3460	21027686.00	68	32487774.87	21040985
حمامات	308649.70	1166456.46	277	392443.00	-66	419180.00	7	647633.10	2286729
المريج	38086.10	75503.60	98	19473909.60	2570	20338844.00	4	31423613.98	39926343
الحويجيات	351080.50	1998494.92	469	20021737.10	0.9	21217144.00	6	32780487.48	43588457
ام علي	543255.20	679694.41	25	19578894.80	188	20555767.00	5	31768660.02	41357611
عين الزرقاء	66553.00	30047.50	-54	19456067.70	6	20360986.00	5	31467723.37	39913654
المجموع	87813087.21	50899095.82	-42	178624935.19	199	220575377	20	289214228	537912495.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات معطيات من المديرية الفرعية التحصيل-مديرية الضرائب لولاية تبسة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (10).

تشير معطيات الجدول رقم (10) الخاصة بتطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة بين 2021 و 2024 إلى وجود تباين واضح في مستوى التحصيل بين سنوات المدروسة، وهو ما يعكس تأثير هذا المورد الجبائي بدرجة النشاط الاقتصادي المحلي، واتساع الوعاء الضريبي، وكفاءة آليات التحصيل والرقابة الجبائية، حيث يعد الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة التي ترتبط مباشرة بحجم المبادلات التجارية والخدماتية والإنتاجية، لذلك فإن تطوره يعكس بصورة واضحة ديناميكية الاقتصاد المحلي داخل مختلف بلديات الولاية، كما يتميز هذا الرسم بكونه ضريبة مرنة تتطور بتطور حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي، حيث ترتفع حصيلته تلقائيا مع توسع المبادلات التجارية وارتفاع رقم أعمال المؤسسات، ما يجعله مؤشرا حقيقيا على مستوى الحركة الاقتصادية داخل البلدية.

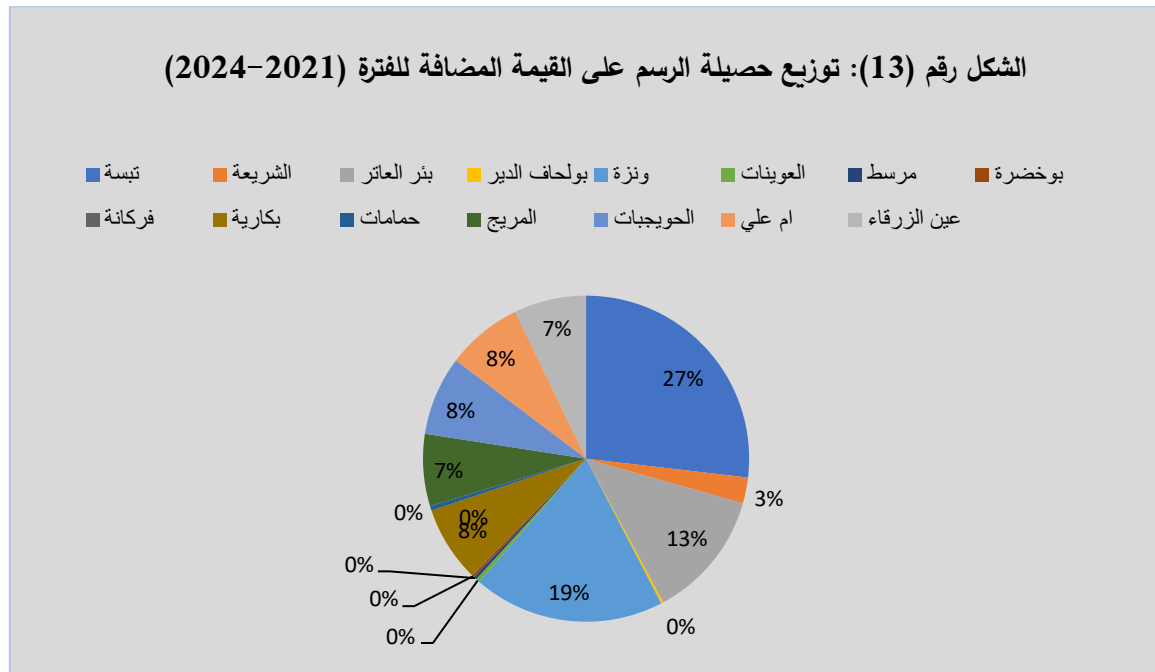
فقد بلغت الحصيلة الإجمالية سنة 2021 ما قيمته 87.813.087 دج، ثم سجلت انخفاضا سنة 2022 لتستقر عند 50.899.095 دج، أي بتراجع قدره 36.913.992 دج وبنسبة انخفاض بلغت حوالي (42%)، ويفسر هذا التراجع بتأثير بعض الأنشطة التجارية والخدماتية، إضافة إلى انخفاض رقم أعمال بعض المؤسسات الاقتصادية خلال هذه الفترة، فضلا عن تسجيل تفاوت في التصريحات الجبائية والتحصيل، كما يعكس هذا الانخفاض حساسية الرسم على القيمة المضافة تجاه الظروف الاقتصادية، باعتباره مرتبطا مباشرة بحجم الاستهلاك والمعاملات التجارية.

أما سنة 2023 فقد عرفت تحسنا واضحا، حيث ارتفعت الحصيلة إلى 152.094.772 دج، أي بزيادة قدرت بـ 101.195.677 دج مقارنة بسنة 2022، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 199%، ويعزى ذلك إلى تحسن النشاط الاقتصادي وارتفاع حجم المبادلات التجارية، إلى جانب تكثيف عمليات الرقابة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي، ويؤكد هذا الارتفاع الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في رفع مردودية هذا المورد، خاصة من خلال

إدماج مكلفين جدد وتحسين نسب التصريح والتحصيل، واستمر المنحنى التصاعدي سنة 2024، إذ بلغت الحصيلة 182.487.560 دج، بزيادة قدرت بـ 30.392.788 دج مقارنة بسنة 2023، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 20%، وهو ما يعكس استقرارا نسبيا في النشاط الاقتصادي وتحسن مردودية التحصيل الجبائي، كما يدل هذا التطور على اتساع النشاط التجاري والخدمات داخل الولاية، خاصة في البلديات التي تعرف نشاطا اقتصاديا مكثفا.

أما سنة 2025 وباعتبارها سنة متوقعة، فمن المنتظر أن تصل الحصيلة إلى 289.214.228 دج، بزيادة متوقعة تقدر بـ 106.726.668 دج مقارنة بسنة 2024، أي بنسبة نمو متوقعة تقارب 58.5%، ويفسر هذا الارتفاع المتوقع باستمرار توسع النشاط التجاري والخدمات، وتحسن آليات التحصيل الجبائي، إضافة إلى التوقعات المرتبطة بارتفاع رقم أعمال بعض المؤسسات الاقتصادية، خاصة في البلديات ذات النشاط المنجمي والتجاري المكثف، كما يعكس هذا التطور المتوقع فعالية السياسات الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الجبائي.

وبالاعتماد على الجدول رقم (10) والمعرز بالدائرة النسبية لتحليل توزيع الحصيلة الإجمالية بين البلديات كما هو موضح في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (10).

يتضح وجود تفاوت كبير في مساهمة البلديات في تشكيل حصيلة الفترة ككل، حيث تصدرت بلدية تبسة المرتبة الأولى بحصيلة إجمالية بلغت 146.298.750 دج، أي ما يمثل حوالي 27% من إجمالي الحصيلة العامة المقدرة بـ 473.294.514 دج، ويعود ذلك إلى كونها المركز الإداري والاقتصادي للولاية، حيث تضم أكبر عدد من المؤسسات التجارية والخدماتية والإدارية، إضافة إلى الأسواق الكبرى والمقاولات ومختلف الأنشطة الاقتصادية، كما أن الكثافة السكانية المرتفعة واتساع حجم الاستهلاك المحلي ساهما بشكل مباشر في رفع حصيلة الرسم على القيمة المضافة بالبلدية، وقد سجلت البلدية أعلى حصيلة فعلية سنة 2021 بـ 52.242.592 دج، قبل أن تتراجع خلال سنتي 2022 و 2023، ثم يتوقع أن ترتفع سنة 2025 إلى 49.720.826 دج، مدفوعة بتحسين النشاط التجاري واتساع حجم المبادلات الاقتصادية.

أما بلدية ونزة فقد احتلت المرتبة الثانية بحصة بلغت 70.580.535 دج، أي بنسبة تقارب 19% من المجموع العام، وهو ما يرتبط مباشرة بالنشاط المنجمي، خاصة استخراج الحديد وما يرتبط به من خدمات نقل وتجهيز وصيانة، وقد سجلت البلدية نموا مرتفعا سنة 2024 بنسبة 1227%، كما يتوقع أن تواصل الحصيلة ارتفاعها سنة 2025 لتبلغ 34.908.318 دج، نتيجة استمرار النشاط المنجمي وتحسن المعاملات التجارية المرتبطة به ويؤكد ذلك أن البلديات ذات الطابع الصناعي والمنجمي تحقق غالبا أعلى مستويات التحصيل الجبائي بسبب كثافة المبادلات الاقتصادية داخلها.

كما سجلت بلدية بئر العاتر حصيلة إجمالية معتبرة بلغت 66.262.802 دج بنسبة مساهمة قاربت 13% من إجمالي الحصيلة، ويعزى ذلك إلى النشاط المنجمي المرتبط بالفوسفات، إضافة إلى الأنشطة التجارية والخدماتية المرتبطة بالنقل والتجهيز، وقد ارتفعت الحصيلة تدريجيا خلال سنوات المدروسة، ومن المتوقع أن تصل سنة 2025 إلى 43.323.464 دج، مدفوعة بتحسين النشاط الاقتصادي وتكثيف الرقابة الجبائية، ويبرز هذا التطور أهمية النشاط المنجمي في دعم الموارد الجبائية المحلية.

أما بلدية الحويجبات فقد بلغت حصيلتها الإجمالية 43.588.457 دج بنسبة مساهمة قاربت 9%، حيث شهدت نموا استثنائيا خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تبلغ حصيلتها سنة 2025 حوالي 32.780.487 دج، نتيجة توسع النشاط التجاري وتحسن التصريحات الجبائية، كما يعكس هذا التطور نجاح إجراءات التحصيل في رفع الإيرادات الجبائية المحلية.

وفي بلدية أم علي التي بلغت حصيلتها الإجمالية 41.357.611 دج، يتوقع أن تصل الحصيلة سنة 2025 إلى 31.768.660 دج، ويفسر ذلك بالنشاط التجاري المرتبط بالمناطق الحدودية، إضافة إلى تطور

خدمات النقل والمبادلات التجارية، ويؤكد ذلك أن الموقع الجغرافي للبلدية يمكن أن يكون عاملا مهما في رفع حجم الإيرادات الجبائية.

أما بلدية الشريعة فقد بلغت حصيلتها الإجمالية 40.775.269 دج، ومن المتوقع أن ترتفع حصيلتها سنة 2025 إلى 6.092.987 دج، مدفوعة بتحسين النشاط التجاري المحلي والأسواق والخدمات، كما ساهمت زيادة التصاريحات الجبائية وتحسين التحصيل في دعم هذا التطور.

كما سجلت بلدية المريج حصيلة إجمالية بلغت 39.926.343 دج، ومن المتوقع أن تبلغ حصيلتها سنة 2025 حوالي 31.423.613 دج، نتيجة تحسين النشاط التجاري وتوسيع الوعاء الضريبي، إضافة إلى ارتفاع عدد المكلفين الخاضعين للرسم على القيمة المضافة.

أما بلدية عين الزرقاء فقد بلغت حصيلتها الإجمالية 39.913.654 دج، ومن المتوقع أن تواصل تسجيل مستويات مرتفعة خلال سنة 2025 بحصيلة تقديرية تصل إلى 31.467.723 دج، مدفوعة بتحسين التصاريحات الجبائية والنشاط التجاري المحلي.

وفي المقابل سجلت البلديات ذات النشاط الاقتصادي المحدود، مثل بولحاف الدير وفركان، أضعف نسب مساهمة في الحصيلة العامة، حيث بقيت حصيلتها محدودة بسبب ضعف النسيج الاقتصادي وقلة المؤسسات التجارية والخدمات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، وهو ما يبرز العلاقة المباشرة بين مستوى التنمية الاقتصادية المحلية وحجم الإيرادات الجبائية المحصلة.

تؤكد نتائج التحليل أن البلديات ذات النشاط التجاري والمنجمي المكثف تستحوذ على أكبر نسب من حصيلة الرسم على القيمة المضافة، في حين تبقى مساهمة البلديات الريفية محدودة نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي المحلي، كما تعكس التوقعات الخاصة بسنة 2025 وجود مؤشرات إيجابية على تحسن مردودية الجباية المحلية، خاصة في ظل استمرار جهود الرقابة الجبائية وتوسيع القاعدة الضريبية، الأمر الذي يعزز دور الرسم على القيمة المضافة كأحد أهم الموارد المالية الداعمة لميزانيات الجماعات المحلية وتمويل مشاريع التنمية والعمومية.

3-2- فعالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة (2021-2024)

تندرج دراسة فعالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة ضمن الأدوات الأساسية لتقييم أداء الإدارة الجبائية، بهدف قياس نجاعة التحصيل وتحديد العوامل المؤثرة فيه كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): فعالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة خلال (2021-2024)

البيان	2021	2022	2023	2024
الحصيلة الفعلية (دج)	87813087.21	50899095.82	178624935.19	220575377
الحصيلة تقديرية (دج)	125941481	119425799	69222768.63	240319114
معدل التحصيل (%)	69.72	42.61	258.04	91.78

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق من رقم (04-07)

يبين تحليل الجدول رقم (11) مردودية وفعالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 تباينا واضحا في مستويات الأداء الجبائي، وهو ما يعكس تأثر هذا المورد بدقة التقديرات الجبائية وفعالية عمليات التحصيل والمتابعة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية المؤثرة على الأنشطة الخاضعة للرسم.

ففي سنة 2021 بلغ معدل التحصيل 69.72% وهو ما يعكس أداء متدنيا، حيث يدل هذا المستوى على وجود فجوة نسبية بين التقديرات والمبالغ المحصلة فعليا، ويمكن تفسير ذلك بمحدودية فعالية التحصيل والمتابعة أو بوجود مبالغة نسبية في تقدير الإيرادات المنتظرة.

أما سنة 2022 فقد تراجع معدل التحصيل إلى 42.61%، وهو ما يعكس أداء ضعيفا جدا نتيجة ضعف وتيرة التحصيل مقارنة بحجم التقديرات المسجلة، ويرتبط ذلك بتراجع الامتثال الضريبي وتأثر بعض الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للرسم، إضافة إلى وجود صعوبات في عمليات التحصيل والمتابعة.

وفي المقابل شهدت سنة 2023 تحسنا كبيرا، حيث ارتفع معدل التحصيل إلى 258.04%، وهو معدل مرتفع يعكس أداء ممتازا وفعالية كبيرة في التحصيل الجبائي، ويعود ذلك أساسا إلى تكثيف جهود الإدارة الجبائية في استرجاع المتأخرات وتحسين إجراءات الرقابة والتصريح، ما ساهم في تحقيق حصيلة فاقت التوقعات بشكل معتبر.

أما سنة 2024 فقد سجل معدل التحصيل 91.78% ورغم تراجعته مقارنة بالسنة السابقة، إلا أنه يبقى ضمن مستويات الأداء الممتاز، وهو ما يعكس استمرار فعالية التحصيل وتحسن مستوى النجاعة الجبائية، ويمكن تفسير هذا الانخفاض النسبي بعودة التوازن بين التقديرات والتحصيل بعد تسوية جزء مهم من المتأخرات، إضافة إلى تأثر وتيرة التحصيل ببعض العوامل الاقتصادية.

وعلى العموم يتضح أن فعالية تحصيل الرسم على القيمة المضافة خلال هذه الفترة عرفت تفاوتات بين مستويات الأداء الضعيف جدا والأداء الممتاز، مما يبرز أهمية تحسين دقة التقديرات وتعزيز آليات المتابعة والرقابة لضمان استقرار أكبر في مردودية هذا المورد الجبائي.

4- دراسة حصيللة الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن

الرسم على النشاط المهني هو ضريبة تفرضها الدولة على كل شخص يمارس نشاطا تجاريا أو حرفيا أو مهنيا، حيث يلزم بدفع مبلغ مالي مقابل مزاولته نشاطه بشكل قانوني ومنظم، يحدد هذا الرسم حسب طبيعة النشاط، موقعه، وحجمه، ويعتبر من الموارد التي تساهم في تمويل الخدمات العمومية وتنظيم الاقتصاد المحلي، أما تحصيله فيتم عن طريق مصالح الضرائب إذ يقوم المعني بالتصريح بنشاطه، ليتم بعدها حساب المبلغ المستحق ودفعه وفق آجال محددة، سواء بشكل سنوي أو دوري، ويمكن أن يتم الدفع مباشرة لدى إدارة الضرائب أو عبر وسائل إلكترونية متاحة، مما يضمن الامتثال للقانون وتقادي العقوبات، تطور الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023) باعتباره أحد أهم الموارد الجبائية التي اعتمدت عليها البلديات، إلى غاية إلغائه بموجب قانون المالية لسنة 2024، الذي دخل حيز التطبيق في نفس السنة، ليستبدل بالرسم المحلي للتضامن في نفس السنة، ففي إطار تعويض هذا المورد الجبائي، قامت الدولة باستحداث الرسم المحلي للتضامن كآلية جديدة لتمويل، بهدف تحقيق توزيع أكثر توازنا للموارد المالية بين البلديات وتقليص الفوارق التنموية بينها، كما تم تخصيص جزء من عائدات الرسم على المنتجات البترولية لدعم ميزانيات البلديات والولايات، بالنظر إلى الأهمية التي يحظى بها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وقدرته على توفير موارد مالية مستقرة نسبيا.

وفي إطار تحديث النظام الجبائي شملت الإصلاحات أيضا رقمنة الإدارة الجبائية من خلال تطوير أنظمة التصريح والدفع الإلكتروني وتحسين آليات الرقابة والتحصيل، بما يساهم في رفع فعالية التحصيل والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كما سعت الدولة إلى توسيع الوعاء الجبائي عبر إدماج الأنشطة غير المصرح بها وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على توسيع نشاطها، وفي هذا السياق تتواصل دراسة حصيللة الفترة المدروسة بالاعتماد على البدائل الجبائية الجديدة المتمثلة في الرسم على المنتجات البترولية (TPP) والرسم المحلي للتضامن (TLS)، حيث سيتم التطرق إلى تطور حصيللة وفعالية تحصيل هذا الرسم.

4-1- دراسة حصيللة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023)

سيتم من خلال العنصر دراسة تطور وفعالية التحصيل الرسم على النشاط المهني خلال فترة المدروسة.

4-1-1- تطور حصيللة الرسم على النشاط المهني (TAP) خلال الفترة (2021-2023)

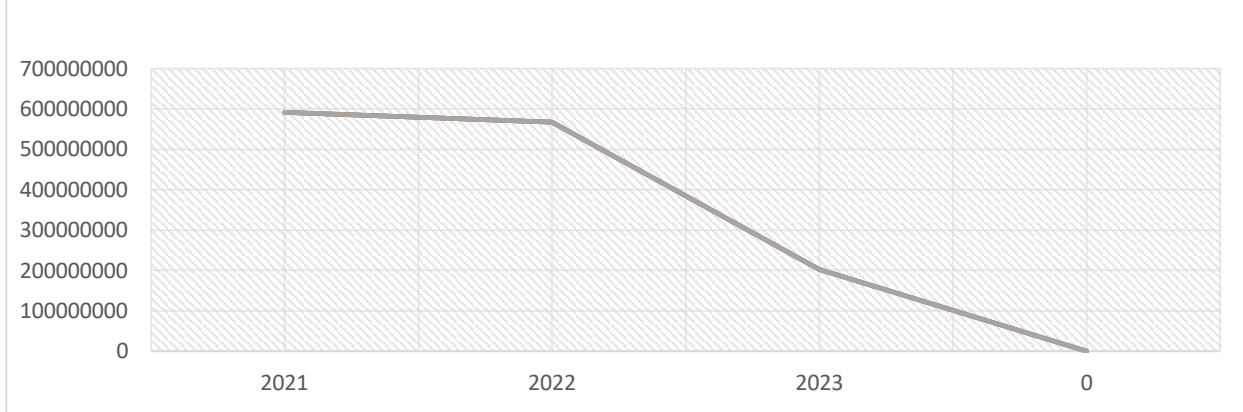
لتوضيح واقع تطور حصيللة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة المدروسة، يبرز الجدول الموالي حجم الإيرادات المحصلة على مستوى بلديات تبسة، مع بيان معدلات النمو المسجلة من سنة إلى أخرى وإبراز الفوارق بين البلديات من حيث مستوى التحصيل من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): تطور الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023) الوحدة: دج

البلديات	2021	2022	معدل النمو %	2023	معدل النمو %	المجموع
تبسة	292419406.75	320582086.90	10	28549884.38	-91	641551378.03
شريعة	22648045.19	24173031.48	7	16171811.31	-33	62992887.98
بئر العائر	92057693.65	91430558.06	-0.7	68805284.50	-25	252293536.21
بولحاف الدير	73281670.32	38968017.31	-95	18535318.79	-52	130785006.42
ونزة	60570801.88	49817161.71	-17.75	29153215.98	-41	139541179.57
العوينات	8817286.71	5529276.78	-37	7391615.08	34%	21738178.57
مرسط	8488682.65	4025107.46	-56	8570950.29	112	21084740.4
بوخضرة	8209352.87	7717824.36	-6	3120864.37	-60	19048041.6
فركان	5781149.13	4256519.37	-26	7011621.22	65	17049289.72
بكاية	5643587.36	6008535.75	965	5709152.92	-5	17361276.03
الحمامات	4217621.04	5771257.68	37	3282993.00	-43	13271871.72
المريج	3061657.42	1976148.27	-36	2045372.92	3.5	7083178.61
الحويجات	2463716.55	2054918.88	-17	242241.34	-88	4760876.77
ام علي	2330508.60	1229324.56	-47	1171672.65	-4.69	4731505.81
عين الزرقاء	1416383.94	2830897.95	99	1991281.05	-30	6238562.94
المجموع	591407564.06	566370666.52	-4.23	201753279.80	-64.3	1359531510.36

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق من رقم (05-07)

الشكل رقم (14): تطور حصيلة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (12).

يبرز المنحنى البياني والجدول رقم (12) الخاص بتطور حصيلة الرسم على النشاط المهني خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2023 وجود اتجاه تنازلي واضح في مستوى الإيرادات الجبائية المحصلة لفائدة بلديات تبسة، حيث يظهر المنحنى انخفاضا تدريجيا للحصيلة من سنة إلى أخرى إلى غاية اقترابها من الانعدام مع نهاية سنة 2023، وهو ما يعكس تأثر هذا المورد الجبائي بعدة عوامل اقتصادية وتشريعية عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة، ويعد الرسم على النشاط المهني من أهم الموارد الجبائية المحلية التي كانت تعتمد عليها البلديات في تمويل ميزانياتها، لارتباطه المباشر برقم أعمال المؤسسات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، لذلك فإن أي تغير في النشاط الاقتصادي ينعكس مباشرة على مستوى التحصيل الجبائي.

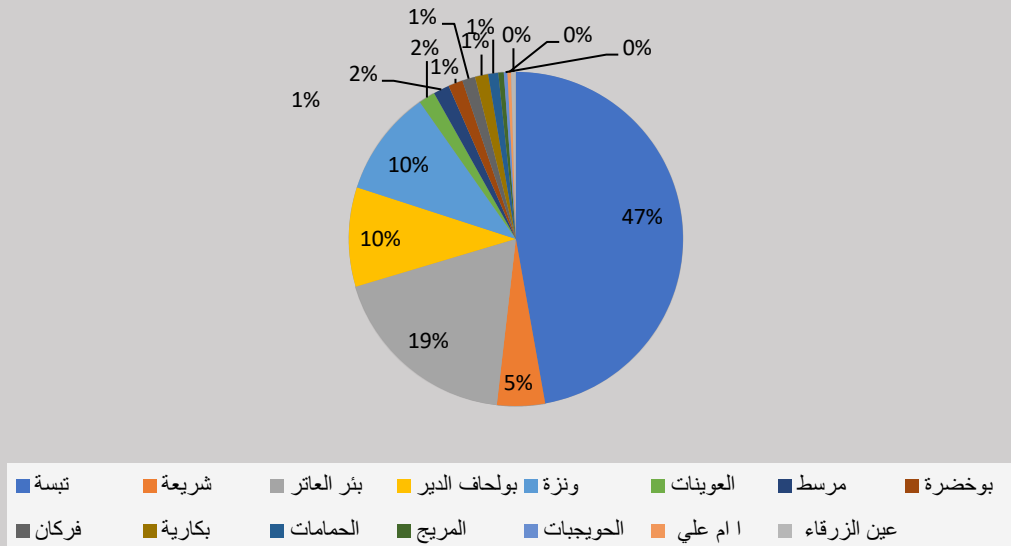
فخلال سنة 2021 سجلت البلديات أعلى حصيلة خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ مجموع الإيرادات حوالي 591.40 مليون دج، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتفاع المنحنى في هذه السنة، ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار اعتماد البلديات على الرسم على النشاط المهني كمورد جبائي أساسي قبل الشروع الفعلي في إلغائه، إضافة إلى استئناف عدد معتبر من الأنشطة الاقتصادية والتجارية بعد فترة الركود التي سببتها جائحة كورونا، فرغم التأثيرات السلبية للجائحة على الاقتصاد الوطني خاصة خلال سنوات 2020 وبداية 2021، إلا أن التخفيف التدريجي للإجراءات الصحية وعودة الحركة التجارية والخدماتية ساهم في رفع رقم أعمال المؤسسات الاقتصادية، وهو ما انعكس إيجابا على الحصيلة الجبائية.

أما سنة 2022 فقد شهدت الحصيلة انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2021، حيث تراجعت الإيرادات إلى حوالي 566.37 مليون دج بنسبة انخفاض قدرت بحوالي (4.5%) وهو ما يظهر من خلال بداية تراجع المنحنى البياني، ويفسر هذا الانخفاض بتراجع النشاط الاقتصادي لبعض المؤسسات، خاصة في القطاعات التجارية والخدماتية التي تأثرت بارتفاع تكاليف النشاط وضعف القدرة الشرائية، إضافة إلى بداية تطبيق الإصلاحات الجبائية التي هدفت إلى التقليل التدريجي من الاعتماد على الرسم على النشاط المهني، باعتباره ضريبة مفروضة على رقم الأعمال وليس على الأرباح الحقيقية للمؤسسات.

وفي سنة 2023 سجلت الحصيلة انخفاضا حادا، حيث تراجعت الإيرادات إلى حوالي 201.75 مليون دج، أي بانخفاض قدر بحوالي 64.3% مقارنة بسنة 2022، وهو ما يعكس التراجع الكبير في مردودية هذا الرسم خلال هذه السنة، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى شروع الدولة في تطبيق الإصلاحات الجبائية المتعلقة بإلغاء الرسم على النشاط المهني، الأمر الذي انعكس على حجم الإيرادات المحصلة، إلى جانب تراجع عدد المكلفين الخاضعين للرسم وانخفاض حجم الأنشطة المهنية المصرح بها في بعض البلديات، كما ساهمت الصعوبات المرتبطة بعمليات التحصيل والمتابعة الجبائية، إضافة إلى توجه الدولة نحو تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات

الاقتصادية، في تقليص مردودية هذا المورد مقارنة بالسنوات السابقة، ومن خلال تحليل توزيع الحصيلة بين البلديات بالاعتماد على الجدول والشكل الآتي:

الشكل رقم (15): توزيع حصيلة البلديات من الرسم على النشاط المهني للفترة (2021-2023)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات الجدول رقم (12).

يتضح من الشكل وجود تفاوت واضح في مساهمة البلديات من إجمالي الحصيلة، وهو ما يعكس اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي والوعاء الجبائي بكل بلدية، فقد احتلت بلدية تبسة المرتبة الأولى بنسبة تقارب 47% من إجمالي الحصيلة، ويرجع ذلك إلى مكانتها كأكبر قطب إداري وتجاري وخدمي بالولاية، حيث تضم عددا معتبرا من المؤسسات الاقتصادية والإدارات والأسواق والنشاطات التجارية، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة التي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية.

وجاءت بلدية بئر العاتر في المرتبة الثانية بنسبة تقارب 19%، ويفسر ذلك بالطابع الصناعي والتجاري الذي تتميز به المنطقة، إضافة إلى ارتباطها بعدد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات الصناعية والتجارية، مما ساهم في رفع رقم الأعمال وبالتالي ارتفاع حصيلة الرسم على النشاط المهني.

أما بلدية بولحاف الدير فقد ساهمت بنسبة تقارب 10% من إجمالي الحصيلة، ويرجع ذلك إلى التوسع العمراني الكبير الذي عرفته البلدية خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى تزايد المجمعات السكنية ووجود القطب الجامعي ومركز التكوين المهني، وهو ما أدى إلى تنشيط الحركة التجارية والخدمات وارتفاع عدد الأنشطة الاقتصادية بها.

كما سجلت بلدية ونزة مساهمة معتبرة قاربت 10%، ويعود ذلك إلى خصوصيتها الصناعية والمنجمية، خاصة ارتباطها بنشاط استغلال وتحويل الحديد، الأمر الذي ساهم في خلق حركية اقتصادية معتبرة انعكست على مستوى التحصيل الجبائي.

أما بلدية الشريعة فقد سجلت نسبة ضعيفة قدرت بحوالي 5%، ويرجع ذلك إلى نشاطها التجاري المحلي وارتباطها بالحركة الاقتصادية بين البلديات المجاورة، في حين سجلت بلديات العوينات والحمامات وبكارية نسباً محدودة نتيجة اعتمادها على أنشطة تجارية وخدمية بسيطة مقارنة بالبلديات الكبرى.

أما البلديات ذات الطابع الريفي مثل أم علي والحويجبات والمريج وعين الزرقاء وفركان، فقد سجلت نسب مساهمة ضعيفة جداً لم تتجاوز في أغلب الحالات 1% إلى 2%، ويعود ذلك إلى ضيق الوعاء الجبائي، وضعف النشاط الصناعي والتجاري، إضافة إلى محدودية عدد المؤسسات الاقتصادية بهذه المناطق واعتمادها أساساً على النشاط الفلاحي أو الأنشطة التقليدية البسيطة.

4-1-2- فعالية تحصيل الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023)

يمثل تحليل فعالية تحصيل الرسم على النشاط المهني وسيلة أساسية لفهم مدى مساهمة هذا المورد الجبائي في دعم الإيرادات المحلية، من خلال قياس قدرة مصالح التحصيل على تجسيد التقديرات المالية وتحقيق نتائج فعلية تعكس مستوى الأداء الجبائي خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (13): فعالية التحصيل لرسم على النشاط المهني خلال الفترة (2021-2023)

البيان	2021	2022	2023
الحصيلة الفعلية (دج)	591407564.06	566370666.52	201753279.80
الحصيلة التقديرية (دج)	801314290	620654994	770264106
معدل التحصيل (%)	73.80	91.25	26.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق من رقم (05-07)

يعكس تحليل فعالية تحصيل الرسم على النشاط المهني خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2023 اختلافاً في مستوى الأداء الجبائي من سنة إلى أخرى، وهو ما يدل على تأثر هذا المورد الجبائي بالظروف الاقتصادية والتشريعية التي عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة.

وقد سجلت سنة 2021 معدل تحصيل قدر بحوالي 73.80%، حيث بلغت الإيرادات الفعلية حوالي 591.40 مليون دج مقابل تقديرات مالية قاربت 801.31 مليون دج، ويفسر هذا المستوى المقبول نسبياً باستمرار اعتماد البلديات على الرسم على النشاط المهني كمورد جبائي رئيسي، إضافة إلى الاستقرار التدريجي للنشاط الاقتصادي بعد الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، خاصة مع استئناف عدد من الأنشطة التجارية والخدماتية.

والصناعية التي كانت متوقفة أو محدودة خلال فترة الأزمة الصحية، مما ساهم في تحسين رقم أعمال المؤسسات وارتفاع مستوى التحصيل مقارنة بالفترة السابقة للجائحة.

أما سنة 2022 فقد شهدت تحسنا ملحوظا في فعالية التحصيل، حيث ارتفع معدل التحصيل إلى حوالي 91.25%، إذ بلغت الإيرادات المحصلة فعليا حوالي 566.37 مليون دج مقابل تقديرات قدرت بحوالي 620.65 مليون دج، ويعود هذا التحسن إلى تحسن آليات المتابعة والتحصيل الجبائي، إضافة إلى استقرار نسبي للنشاط الاقتصادي وارتفاع قدرة بعض المؤسسات على استعادة نشاطها التجاري والخدمات بعد مرحلة التعافي الاقتصادي التي تلت جائحة كورونا، كما ساهمت الرقابة الجبائية وتحسين إجراءات التصريح والتحصيل في رفع فعالية الأداء الجبائي خلال هذه السنة رغم الانخفاض النسبي في قيمة الحصيلة الإجمالية.

وفي سنة 2023 سجلت فعالية التحصيل انخفاضا حادا، حيث تراجع معدل التحصيل إلى حوالي (26.9%) فقط، إذ بلغت الإيرادات الفعلية حوالي 201.75 مليون دج مقابل تقديرات مالية قدرت بحوالي 770.26 مليون دج، ويعود هذا الانخفاض الكبير أساسا إلى شروع الدولة في الإلغاء التدريجي للرسم على النشاط المهني ضمن الإصلاحات الجبائية الحديثة، حيث تم الإبقاء على العمل بهذا الرسم خلال سنة 2023 كمرحلة انتقالية قبل إلغائه نهائيا مع بداية سنة 2024، وهو ما انعكس مباشرة على مستوى التحصيل ومردودية هذا المورد الجبائي.

4-2- دراسة حصيلة الرسم المحلي للتضامن

للتذكير فقط الرسم المحلي للتضامن (TLS) ضريبة تفرضها الدولة لدعم ميزانية الجماعات المحلية والمساهمة في التنمية، وقد جاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2024، حيث حل محل الرسم على النشاط المهني (TAP) ابتداء من نفس السنة، يتم تحصيله من طرف مصالح الضرائب ويحسب حسب طبيعة النشاط مثل الإنتاج أو النقل.

وينقسم إلى نوعين:

- الرسم المحلي للتضامن الخاص بالنشاطات المنجمية (TLS M)؛

- الرسم المحلي للتضامن الخاص بنقل المحروقات (TLS ATCH).

ويساهم في تمويل المشاريع وتحسين الخدمات المحلية.

4-2-1- تطور حصيلة الرسم المحلي التضامني لنشاطات نقل المحروقات

يوضح الجدول الموالي تطور حصيلة الرسم المحلي للتضامن لنشاطات نقل المحروقات خلال سنة 2024

وتقديرات سنة 2025:

الجدول رقم (14): الرسم المحلي التضامني للنشاطات نقل المحروقات الوحدة: دج

البلدية	2024	تقديري 2025
بئر العائر	23281459	23281459
فركان	4261924	4261924
المجموع	27543383	27543383

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات معطيات من المديرية الفرعية التحصيل.

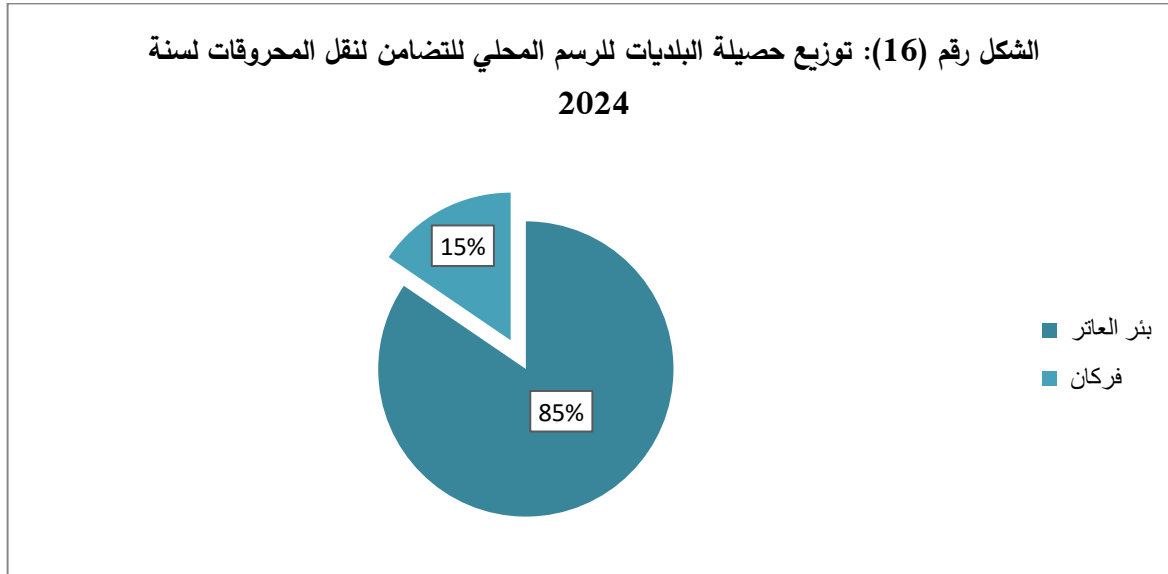
يبين تحليل معطيات الجدول توقع وجود استقرار كامل في الحصيلة المالية السنوية، حيث بلغت الإيرادات الإجمالية لسنة 2024 ب 27.543.383 دج، موزعة بين بلدية بئر العائر بقيمة 23.281.459 دج وبلدية فركان بقيمة 4.261.924 دج، ويعكس هذا التوزيع تمركز هذا النوع من النشاطات الاقتصادية ذات الطابع الطاقوي ضمن نطاق جغرافي محدود، مما يبرز التفاوت المجالي في الاستفادة من هذا المورد الجبائي.

ويعزى اقتصار الاستفادة على هاتين البلديتين إلى طبيعة هذا الرسم، الذي يفرض على الأنشطة المرتبطة بنقل المحروقات أو بالبنية التحتية الطاقوية الواقعة داخل الإقليم البلدي أو العابرة له، وعليه فإن البلديات التي لا تتوفر على منشآت أو مسارات مرتبطة بهذا النشاط تحرم موضوعيا من هذا المورد، وهو ما يعكس ارتباطه المباشر بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات الطاقوية.

ومن خلال مقارنة السنتين يتوقع عدم تسجيل أي تغير في قيمة الحصيلة، وتقديرات سنة 2025، وهو ما يدل على استقرار نشاط نقل المحروقات خلال هذه الفترة، ويمكن تفسير هذا الاستقرار بعدة عوامل، من بينها الطابع الاستراتيجي لقطاع المحروقات، الذي يجعله أقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية قصيرة المدى، إضافة إلى استمرارية الطلب على خدمات النقل الطاقوي، كما يعكس هذا الثبات انتظام عمليات التحصيل الجبائي ووضوح الوعاء الضريبي، نظرا لارتباطه بعدد محدود من المؤسسات الكبرى الخاضعة لرقابة جبائية ومحاسبية دقيقة.

وبناء على حجم الحصيلة الفعلية لسنة 2024 والتي كانت نفسها التقديرية وفق المعلومات المقدمة من طرف المديرية يكون معدل التحصيل 100%، ويرجع السبب في ذلك لعدة أسباب أبرزها محدودية عدد المكلفين بهذا الرسم، مما يسهل متابعتهم جبائيا، إلى جانب اعتماد الإدارة الجبائية على آليات مراقبة فعالة لضمان التصريح والدفع ضمن الآجال القانونية، كما يساهم الطابع المنظم والرسمي لهذا النشاط، وارتباطه بشركات كبرى، في تقليص فرص التهرب الجبائي أو التأخر في التسديد.

وبالاعتماد على تحليل الجدول رقم (14) والشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد جدول رقم (14).

أما من حيث التوزيع النسبي، فقد استحوذت بلدية بئر العاتر على الحصة الأكبر من الإيرادات، بما يفوق 85% من الإجمالي، مقابل حوالي 15% فقط لبلدية فركان، ويعزى هذا التفاوت إلى اختلاف حجم النشاط الاقتصادي المرتبط بنقل المحروقات، إضافة إلى تمركز البنية التحتية الطاقوية داخل إقليم بلدية بئر العاتر، سواء من حيث مرور الشبكات أو احتضان المنشآت الحيوية، مقارنة ببلدية فركان التي تبقى أقل ارتباطاً بهذا النشاط.

4-2-2- تطور حصيلة الرسم المحلي للتضامن الخاص بالنشاطات المنجمية (TLS/M)

يمثل الرسم المحلي للتضامن الخاص بالنشاطات المنجمية أحد الموارد الجبائية المحلية الموجهة لدعم ميزانيات الجماعات المحلية، حيث يفرض على المؤسسات المستغلة للثروات المنجمية مقابل نشاطها، وتتولى الإدارة الجبائية تحصيله لفائدة الجماعات المحلية بهدف تدعيم مواردها المالية والمساهمة في تمويل التنمية المحلية، ومن هذا المنطلق سيتم دراسة تطور وفعالية تحصيل هذا الرسم خلال 2024 والمتوقع 2025 لتقييم مدى مساهمته في دعم الموارد المالية المحلية.

4-2-2-1- تطور رسم المحلي لتضامن النشاطات المنجمية

من خلال الجدول الآتي سيتم توضيح تطور حصيلة الرسم المحلي لتضامن لنشاطات المنجمية (2024-2025).

الجدول رقم (15): حصيلة الرسم المحلي للتضامن للنشاطات المنجمية خلال سنتي (2024-2025)

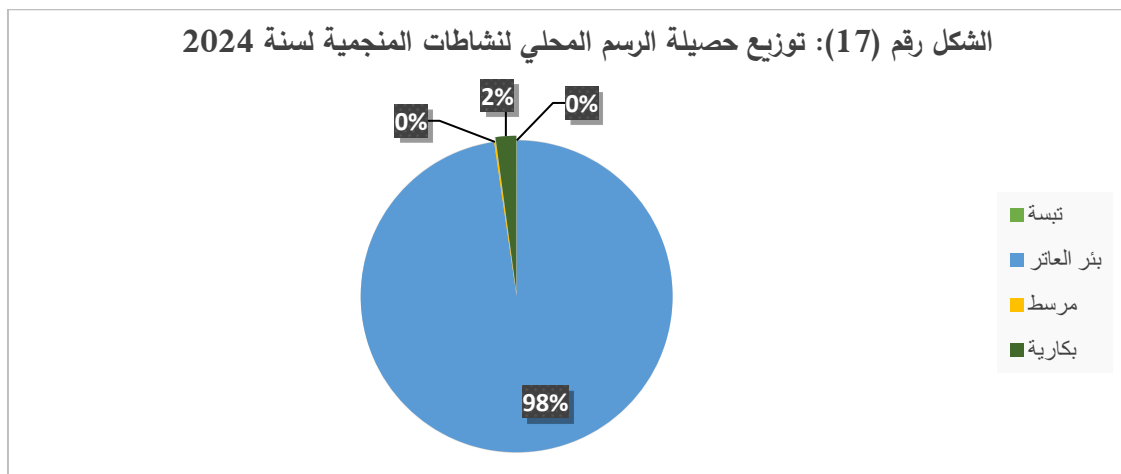
الوحدة: دج

البلدية	2024	تقديري 2025
تبسة	30291	45436.60
بئر العاتر	129977663	13436644.5
مرسط	228549	342823.50
بكارية	2843154	4264737
المجموع	13307 9467	139019335.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف -مكتب التحصيل -مديرية الضرائب.

يظهر تحليل معطيات الجدول أعلاه من المتوقع تسجيل استقرار نسبي في المداخل مع تسجيل ارتفاع طفيف، غير أنه ينبغي التأكيد أن معطيات سنة 2025 تبقى تقديرية، وبالتالي فإن أي تحليل يُبنى على أساس ما هو متوقع وليس محققا فعليا، فقد بلغت الحصيلة سنة 2024 حوالي 13.3 مليون دج، في حين يتوقع أن تصل حصيلة سنة 2025 إلى نحو 13.9 مليون دج، أي بزيادة تقديرية تقارب 594 ألف دج، ما يمثل نموا محتملا في حدود 4.5%، ويمكن تفسير هذا الارتفاع المتوقع باستمرار نفس وتيرة النشاط المنجمي، أو بتحسين طفيف في الإنتاج ومن ثمة مستوى التحصيل الجبائي في ظل فعاليته، غير أن هذه النتائج تبقى رهينة بمدى تحقق الفرضيات المعتمدة في إعداد التقديرات.

أما من حيث التوزيع حسب البلديات يرفق الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (15).

من خلال الجدول رقم (15) والشكل المرافق له، يتوقع أن تواصل بلدية بئر العاتر استحوادها على الحصة الأكبر من الإيرادات، بعدما سجلت سنة 2024 ما يقارب 12.997.766 دج، أي ما يفوق 97% من إجمالي الحصيلة، مع توقع ارتفاعها إلى حوالي 13.436.644 دج سنة 2025، وهو ما يؤكد استمرار تمركز النشاط المنجمي الثقيل داخل إقليمها.

في المقابل يرتقب أن تبقى مساهمة باقي البلديات محدودة نسبيا، حيث يتوقع أن ترتفع إيرادات بلدية مرسط من 228.549 دج سنة 2024، بما يمثل حوالي 1.7% من الإجمالي، إلى نحو 342.823 دج سنة 2025 بنسبة تقارب 2.5%، كما ينتظر أن تنتقل إيرادات بلدية بكارية من 284.154 دج، أي حوالي 2.1%، إلى 426.437 دج بنسبة تقارب 3%، أما بلدية تبسة، فمن المتوقع أن تظل مساهمتها ضعيفة جدا، وهو ما يعكس غياب نشاط منجمي مباشر داخل إقليمها.

ويفسر هذا التوزيع غير المتكافئ سواء في القيم الفعلية لسنة 2024 أو في التقديرات الخاصة بسنة 2025، بارتباط النشاطات المنجمية بالمواقع الجغرافية للثروات الطبيعية، حيث تتركز أهم المناجم خاصة الفوسفات في بئر العاتر، ما يجعلها المستفيد الرئيسي من هذا المورد، بينما تقتصر استفادة بلديات مثل مرسط وبكارية على الأنشطة المرتبطة بشكل غير مباشر كالنقل أو الخدمات اللوجستية، وهو ما يبرر ضعف نسبها، وعليه فإن التحليل القائم على سنة 2025 يبقى في إطار التوقعات ويعكس اتجاها عاما نحو الاستقرار مع تحسن طفيف محتمل دون الجزم بتحقيقه فعليا.

5- دراسة حصيللة الرسم على المنتجات البترولية (TPP)

يعد رسم المنتجات البترولية من الضرائب الجديدة التي أدرجت في إطار الإصلاحات الجبائية الأخيرة، حيث جاء بموجب قانون المالية لسنة 2024 بهدف تعويض بعض الموارد الجبائية التقليدية وتعزيز تمويل الجماعات المحلية، خاصة البلديات، ويستهدف هذا الرسم استهلاك المنتجات البترولية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يجعله مصدرا جبائيا مهما نظرا لارتباطه بالاستهلاك الواسع للطاقة، ويتم تحصيله بصفة غير مباشرة من خلال إدراجه ضمن سعر بيع الوقود، إذ تتولى الشركات المنتجة أو الموزعة دفعه إلى الخزينة العمومية، ليعاد توزيعه لاحقا لفائدة البلديات وفق آليات تضمن نوعا من التضامن بين مختلف الجماعات المحلية.

من خلال الجدول الآتي سيتم تحليل تطور حصيلة الرسم على المنتجات البترولية لسنتي (2024-2025).

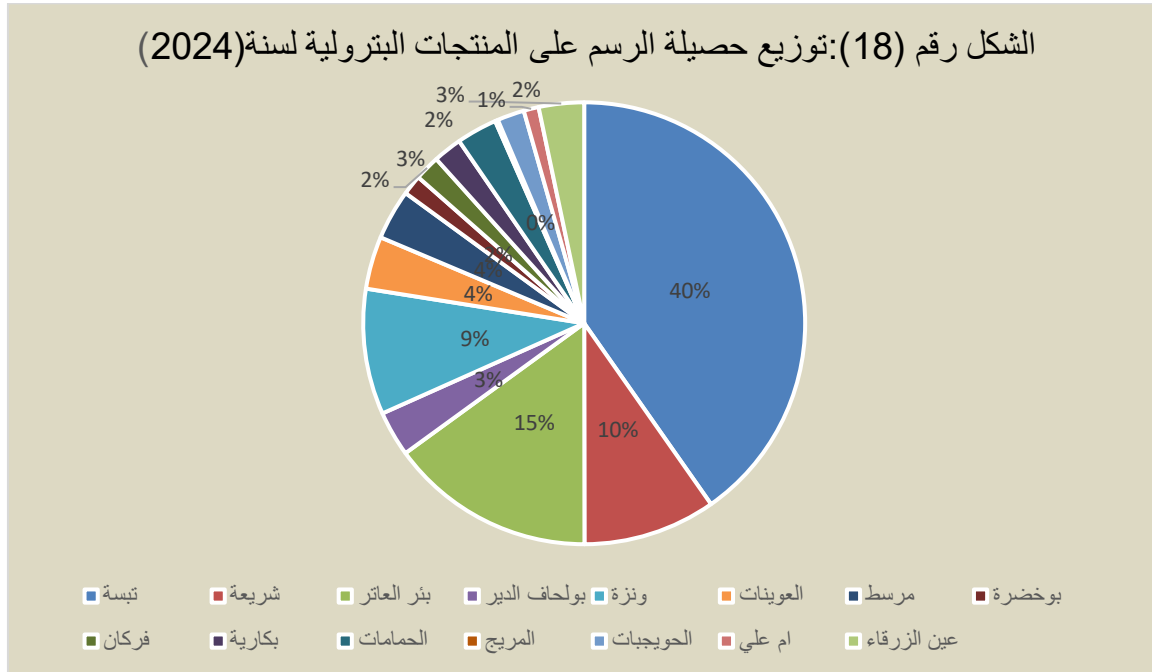
الجدول رقم (16): حصيلة الرسم على المنتجات البترولية لسنتي (2024-2025) الوحدة: دج

البلديات	2024	2025 (تقديري)
تبسة	466994366.00	466994366
شريعة	112652483.00	112662483
بئر العاتر	174131427.00	174131427
بولحاف الدير	38448139.00	38448139
ونزة	106669473.00	106669473
العوينات	44620498.00	44620498
مرسط	42555625.00	42666626
بوخضرة	16952813.00	16962813
فرکان	21376454.00	21376464
بكارية	24308153.00	24308163
الحمامات	34440429.00	34440429
المريج	2485823.00	24862823
الحويجبات	22970921.00	22970921
ام علي	12726978.00	12726978
عين الزرقاء	38387467.00	38387467
المجموع	1159721054	1182229070

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف -مكتب التحصيل -مديرية الضرائب تبسة.

تبين معطيات الجدول رقم (16) خلال سنتي 2024 و 2025 توقع تسجيل ارتفاع طفيف في الحصيلة الإجمالية، حيث ينتظر ارتفاع الإيرادات من 1.159.721.054 دج سنة 2024 إلى 1.182.229.070 دج سنة 2025، أي بزيادة تقديرية تقدر بحوالي 22.5 مليون دج وبنسبة نمو تقارب 1.9%، ويعكس هذا التطور المتوقع استقرارا نسبيا في عائدات هذا الرسم مع تحسن محدود يحتمل أن يكون مرتبطا بارتفاع استهلاك المنتجات البترولية وتحسن عمليات التحصيل الجبائي خاصة بعد الإصلاحات الجبائية التي عرفتها الجماعات المحلية عقب إلغاء الرسم على النشاط المهني (TAP)، حيث أصبح الرسم على المنتجات البترولية من بين الموارد التي تساهم في دعم الميزانيات المحلية وتعويض جزء من النقص المسجل في الإيرادات.

أما على مستوى البلديات فقد وزعت الحصيلة وفق الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (16).

تظهر المعطيات تفاوتاً واضحاً في حجم العائدات ونسب المساهمة بين بلديات ولاية تبسة، إذ تستحوذ بلدية تبسة على أكبر حصة بما يقارب 40% من إجمالي العائدات بقيمة تفوق 466 مليون دج، ويرجع ذلك إلى مكانتها كقطب حضري واقتصادي مهم يتميز بكثافة سكانية مرتفعة وحركة نقل ونشاط تجاري واسع، ما يرفع من حجم استهلاك الوقود والمنتجات البترولية، كما تأتي بلدية بئر العاتر في المرتبة الثانية بنسبة تقارب 15%، تليها بلدية الشريعة بنسبة تقارب 10%، وهو ما يعكس أهمية النشاط الاقتصادي وحجم الاستهلاك المحلي بهاتين البلديتين.

أما البلديات متوسطة العائدات مثل ونزة ومرسط وبكارية والحمامات، فتسجل نسباً متفاوتة تعكس اختلاف حجم النشاط الاقتصادي وحركة النقل والاستهلاك بين بلدية وأخرى.

في المقابل تسجل بلديات مثل بولحاف الدير والحويجبات وأم على نسباً ضعيفة تتراوح بين 1% و3%، وهو ما يرتبط بضعف الكثافة السكانية ومحدودية النشاط الاقتصادي المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض استهلاك المنتجات البترولية وبالتالي تراجع حصيلة هذا الرسم.

ويفسر هذا التفاوت بين البلديات بعدة عوامل أهمها اختلاف الكثافة السكانية، وتتركز الأنشطة الاقتصادية، وحجم حركة النقل، إضافة إلى تفاوت مستوى الاستهلاك الطاقوي بين المناطق، فالبلديات الكبرى تستفيد من ارتفاع الطلب على الوقود نتيجة النشاط التجاري والخدمات المكثف، مما يساهم في رفع حصتها من عائدات الرسم على المنتجات البترولية، بينما تبقى البلديات الصغيرة محدودة الموارد بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وقلة الاستهلاك.

كما أن الارتفاع المتوقع خلال سنة 2025 قد يعود إلى تحسن التحصيل الجبائي أو توقع زيادة في استهلاك الطاقة، ما يعكس توجهها عاما نحو الاستقرار مع تحسن طفيف في عائدات هذا الرسم.

6- دراسة حصيلة الرسم على السكن (TH)

يعد الرسم على السكن من أهم الموارد الجبائية المحلية الموجهة لدعم ميزانية البلديات، حيث يفرض على شاغلي السكنات وفق تنظيم قانوني محدد، ويتم تحصيله سنويا عبر فواتير استهلاك الكهرباء والغاز، من خلال اقتطاع نسبة مخصصة لفائدة الجماعات المحلية، ويساهم هذا الرسم في تمويل النفقات العمومية وتحسين الخدمات المحلية، الأمر الذي يجعل دراسة حصيلته خلال الفترة (2022-2025) ضرورة لتقييم تطوره ومدى مساهمته في دعم الموارد المالية للبلديات. ويعود عدم ظهور هذا الرسم خلال سنة 2021 إلى عدم إدراجه ضمن اختصاصات التحصيل على مستوى المديرية الفرعية خلال تلك السنة، ليتم تفعيله وإدراجه ابتداء من سنة 2022 بعد إعادة تنظيم مهام المصالح الجبائية، ولتقييم نجاعة هذا المورد الجبائي، سيتم دراسة تطور وفعالية تحصيل الرسم على السكن خلال الفترة (2022-2025).

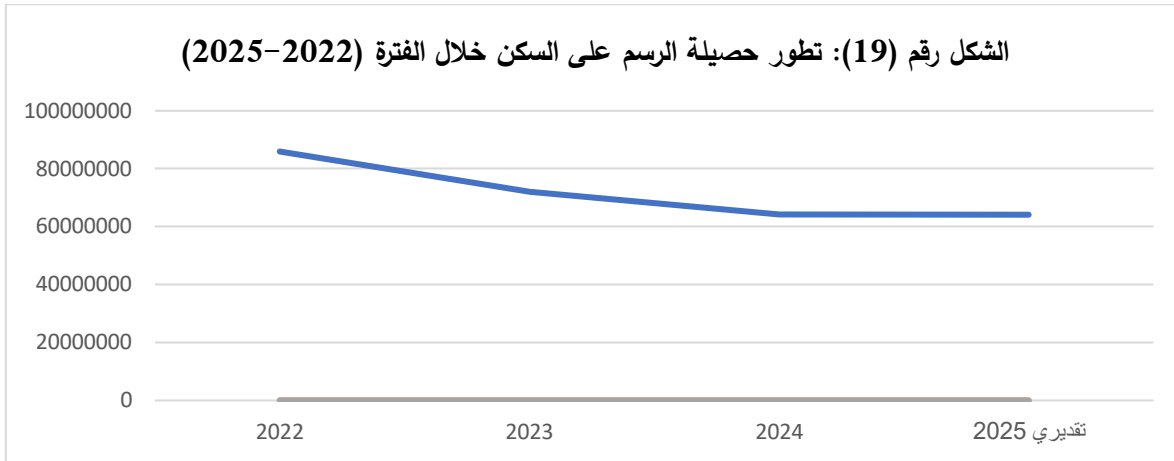
6-1- تطور حصيلة الرسم على السكن خلال الفترة (2022-2025)

يوضح الجدول الآتي تطور حصيلة الرسم على السكن خلال الفترة المدروسة (2022-2025)، مع إبراز الفوارق المسجلة بين البلديات ومستويات مساهمة كل منهما وكذا حصتها أو إيراداتها بالضرورة.

الجدول رقم (17): تطور حصيلة الرسم على السكن خلال (2022-2025) الوحدة: دج

البلديات	2022	2023	معدل نمو (%)	2024	معدل النمو (%)	2025 (تقديري)	المجموع
تبسة	37620044	32896313.28	-12.5	26700626.00	-18	26967632.26	97216983
شريعة	11436722.50	9675605.28	-15.4	8664160.60	-10	8639692.01	29776488
بئر العاتر	13559476	9006461.28	-33.5	10676209.00	19	10681971.09	33242146
بولحاف الدير	973336	1152414.64	108	1034266.60	-10	1044698.06	2284017
ونزة	8488564	7317006.64	-16	6976721.60	-5	6036478.72	16196292
العوينات	36741510	3268169.28	-9	2612303.60	-20	2637426.64	6580683
مرسط	3283245	2821812.00	-14	2359668.50	-16	2383266.19	8464726
بوخضرة	752983	536452.00	-29	538718.50	0.42	644105.69	1828154
فركان	432547.50	438876.64	15	437141.50	0.4	441612.32	1308565
بكارية	822538.5	825258.00	89	664905.50	-19	671554.56	2312702
الحمامات	1435234.5	1395618.00	-3	1169752.60	-16	1181450.03	16900605
المريج	968705.5	827512.00	-15	707682.60	-14.5	714759.33	2503900
الحويجيات	680683.5	416990.00	-4	519939.00	25	526138.39	1617613
ام علي	679385	601654.64	-11	676799.00	12.5	581555.99	1957839
عين الزرقاء	1120777	956774.00	-15	965269.00	0.89	964720.69	3042820
المجموع	118995752	71314917.68	-40	64704163.60	-9.26	64117062	255.14833.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف -مكتب التحصيل -مديرية الضرائب تبسة.



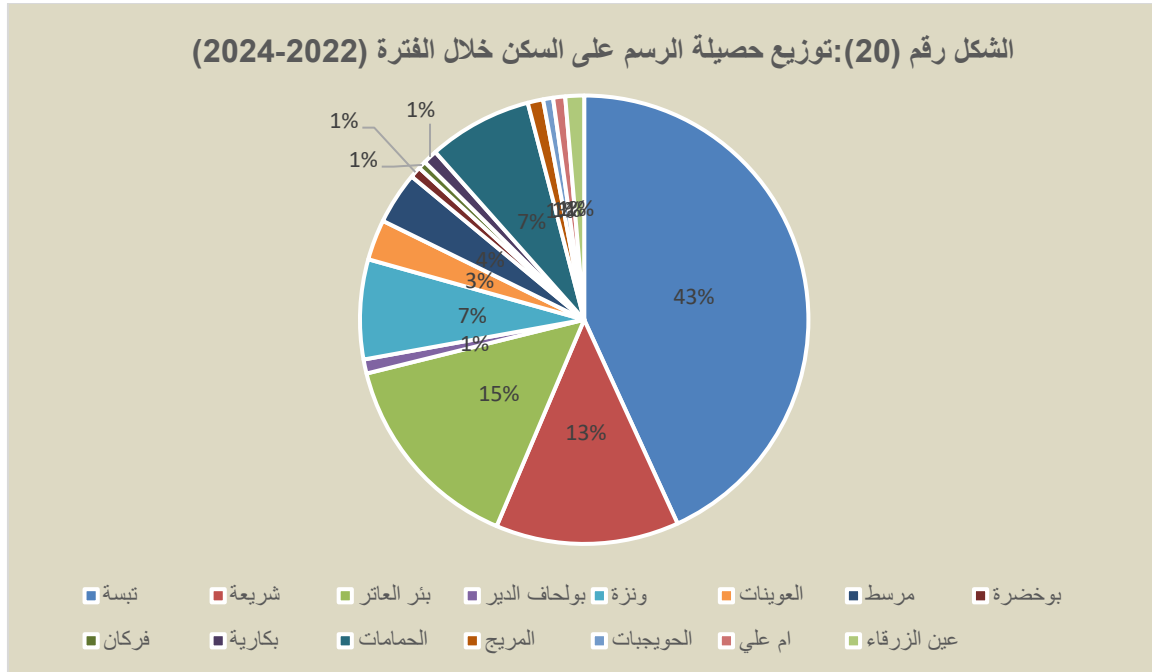
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على جدول رقم (17).

يظهر من خلال الجدول رقم (17) والشكل المرفق به أن حصيلة الرسم على السكن عرفت منحني تنازليا خلال الفترة (2022-2025)، حيث انتقلت المداخل من حوالي 11.89 مليون دج سنة 2022 إلى 7.13 مليون دج سنة 2023 بنسبة تراجع قدرت بـ(40%)، ثم إلى حوالي 6.47 مليون دج سنة 2024 بانخفاض قدر بـ(9.26%)، مع توقع تسجيل تراجع طفيف في الحصيلة سنة 2025 لتصل إلى حوالي 6.41 مليون دج.

ويفسر هذا التراجع بضعف التحصيل الجبائي وتراكم المستحقات غير المحصلة، إضافة إلى محدودية التوسع العمراني وتراجع القدرة الشرائية، وهي عوامل ساهمت في تقلص الوعاء الجبائي المرتبط بالسكن، ويؤكد ذلك مثلا بلدية تبسة التي انخفضت مداخلها من أكثر من 3.76 مليون دج سنة 2022 إلى حوالي 2.67 مليون دج سنة 2024، ما يعكس صعوبات في التحصيل وارتفاع نسب الإعفاءات، طبقا لأحكام المادتين 252 و 253 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ومن أمثلة على بعض الإعفاءات:

- إعفاء البنايات والسكنات الجديدة وإضافات البناء لمدة مؤقتة إلى غاية أول جانفي من السنة الموالية لإنجازها؛
- الإعفاءات الممنوحة للسكن الرئيسي لذوي الدخل المحدود، والسكنات غير الصالحة للسكن؛

أما من حيث التوزيع حسب البلديات الشكل أدناه يعطي صورة عن ذلك:



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (17).

يظهر الشكل رقم (17) وجود تفاوت واضح بين البلديات من حيث حصيلة ومساهمة كل بلدية في الحصيلة الإجمالية من الرسم على السكن، حيث تستحوذ بلدية تبسة على أكبر نسبة تقدر بـ 43%، وهو ما يعكس الكثافة السكانية المرتفعة واتساع الحظيرة السكنية بها مقارنة بباقي البلديات، إضافة إلى تمركز النشاط الإداري والخدمي بها باعتبارها مقر الولاية، وتأتي بعدها بلدية بئر العاتر بنسبة 15% ثم الشريعة بنسبة 13%، وهي نسب تؤكد أهمية هاتين البلديتين من حيث عدد السكان واتساع النسيج العمراني، كما ساهمت بلدية ونزة بنسبة 7%، تليها المريج بنسبة 4%، في حين تراوحت مساهمة كل من العوينات، مرسط، الحامامات وبكارية بين 1% و 3%، ما يعكس محدودية الوعاء الجبائي المرتبط بالسكن بهذه البلديات.

أما البلديات ذات النسب الضعيفة جدا مثل أم علي الحويجبات، فركان وبوزخرة، والتي لم تتجاوز مساهمة كل منها 1%، فيفسر ذلك بضعف الكثافة السكانية وقلة التوسع العمراني، إضافة إلى محدودية عدد السكان. وبصفة عامة يوضح هذا التوزيع النسبي وجود تركيز كبير لمداخل الرسم على السكن في عدد محدود من البلديات الكبرى، مقابل ضعف مساهمة البلديات الصغيرة والريفية، وهو ما يعكس التفاوت في الإمكانيات العمرانية والاقتصادية ومستوى التحصيل الجبائي بين مختلف بلديات الولاية ومن ثم الإيرادات الجبائية لهذه البلديات.

أما على مستوى تطور المداخل حسب البلديات، فيتضح وجود تباين في الأداء بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت بلدية بئر العاتر ارتفاعا بنسبة 19%، إذ انتقلت مداخلها من حوالي 9.00 مليون دج سنة 2023 إلى أكثر من 10.67 مليون دج سنة 2024، وهو ما يفسر تحسين أساليب التحصيل وتوسع الحظيرة السكنية،

كما عرفت الحويزات زيادة معتبرة بنسبة 25%، إذ ارتفعت المداخل من 416 ألف دج إلى 519 ألف دج نتيجة إدماج سكنات جديدة ضمن الوعاء الجبائي وتحسن المتابعة الإدارية وسجلت أم علي بدورها ارتفاعا طفيفا بنسبة 12.5% يعكس استقرار نسبيا في التحصيل.

في المقابل شهدت عدة بلديات انخفاضا ملحوظا، مثل تبسة بنسبة (18%) نتيجة ضعف التحصيل في الوسط الحضري وارتفاع الإعفاءات المشار إليها سابقا، وبكارية بنسبة (19%) بعد تراجع المداخل من 822 ألف دج إلى 664 ألف دج بسبب محدودية التوسع العمراني، كما سجلت مرسط والحمامات تراجعا بنسبة (16%) لكل منهما، إضافة إلى المريج بنسبة 14.5%، ويرتبط هذا الانخفاض بغياب مشاريع سكنية جديدة وتراكم الديون غير المحصلة في حين عرفت بعض البلديات استقرارا نسبيا، مثل فركان بنسبة (0.4%)، نتيجة التوازن بين التحصيل والإعفاءات.

وعليه فإن الفوارق المسجلة بين البلديات تعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس بالضرورة على النسيج العمراني من جهة ومستوى التسيير الجبائي من جهة أخرى، حيث يرتبط ارتفاع المداخل بتحسين التحصيل وتوسع الوعاء الجبائي في حين يعود الانخفاض إلى ضعف التحصيل وغياب ديناميكية عمرانية جديدة، وهو ما يفسر استمرار التفاوت في مساهمة البلديات ضمن الحصيلة الإجمالية للرسم على السكن.

6-2- فعالية تحصيل الرسم على السكن خلال الفترة (2022-2024)

تسمح دراسة فعالية تحصيل الرسم على السكن بإبراز مدى نجاعة الإدارة الجبائية في تحصيل هذا المورد وتحويله إلى إيرادات فعلية تدعم ميزانيات بلديات تبسة خلال الفترة (2022-2024).

الجدول رقم (18): فعالية التحصيل للرسم على السكن خلال الفترة (2022-2024)

البيان	2022	2023	2024
الحصيلة الفعلية (دج)	118995752	71314917.68	64701463.63
الحصيلة التقديرية (دج)	-	918190785	806153786
معدل التحصيل (%)	-	7.76	8.02

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق من رقم (03-07)

يظهر تحليل فعالية تحصيل الرسم على السكن خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2024 وجود ضعف واضح في مستوى التحصيل، وهو ما يعكس تأثر هذا المورد الجبائي بعدة عوامل إدارية واقتصادية وتنظيمية، فقد سجلت سنة 2022 حصيلة فعلية قدرت بـ 118995752 دج، غير أن غياب معطيات التقديرات حال دون احتساب معدل الفعالية بدقة، إلا أن هذه السنة عرفت نوعا من الاستقرار النسبي نتيجة استرجاع النشاط الإداري والاقتصادي تدريجيا بعد آثار جائحة كورونا.

أما سنة 2023 فقد بلغت الحصيلة الفعلية 71314917.68 دج مقابل تقديرات قدرت بـ 918190785 دج، بمعدل فعالية بلغ 7.76%، وهو ما يعكس أداء ضعيفا جدا في التحصيل، نتيجة الفارق الكبير بين التقديرات والمبالغ المحصلة فعليا، إضافة إلى ضعف المتابعة وصعوبة تحصيل المستحقات الجبائية.

وفي سنة 2024 سجلت الحصيلة الفعلية 64701463.63 دج مقابل تقديرات بلغت 806153786 دج، بمعدل فعالية قدر بـ 8.02%، وهو أيضا معدل يعكس أداء ضعيفا جدا رغم التحسن الطفيف مقارنة بسنة 2023، ويعود ذلك إلى تكثيف إجراءات التحصيل وتحسن المتابعة الجبائية نسبيا، إضافة إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية بشكل محدود، مما ساهم في رفع مردودية التحصيل ولو بنسبة بسيطة.

ثالثا: تحليل التحصيل الضريبي الموجه كليا للبلديات خلال الفترة (2021-2025)

يشكل التحصيل الضريبي الموجه كليا لفائدة البلديات عنصرا أساسيا في دعم الموارد المالية المحلية، لما لهم دور في تمويل مختلف المشاريع والخدمات العمومية، وتساهم دراسة تطور وفعالية هذا التحصيل في تقييم أداء الإدارة الجبائية ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال تتبع تطور الحصيلة الجبائية وتحليل التغيرات المسجلة في مستويات التحصيل خلال الفترة المدروسة.

1- دراسة حصيلة الرسم العقاري ورسم التطهير (TF-TA)

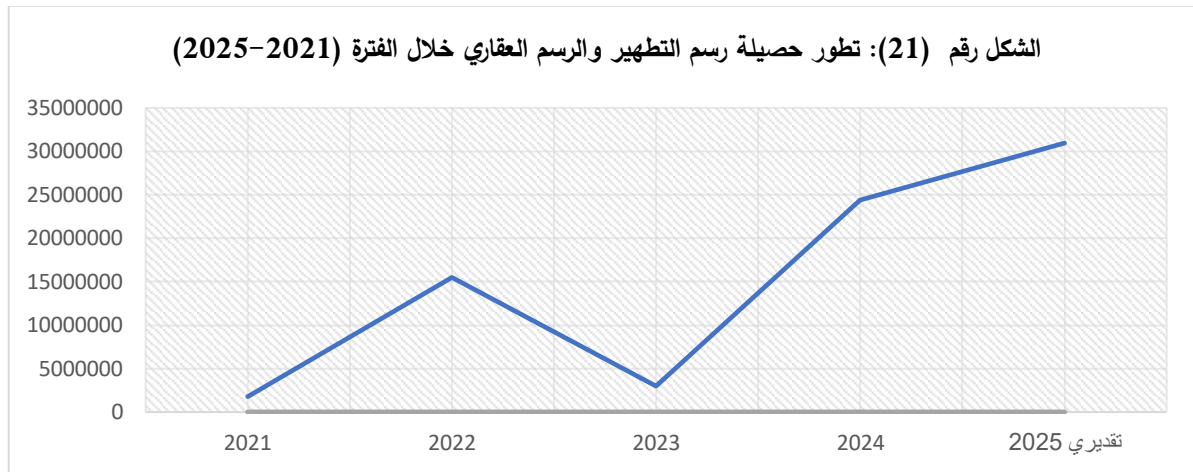
للتذكير فقط يعد الرسم العقاري ورسم التطهير من الموارد الجبائية المحلية المخصصة بنسبة 100% لفائدة البلديات، حيث يساهمان بشكل مباشر في تمويل ميزانياتها وضمان استمرارية المرافق والخدمات العمومية، ويفرض الرسم العقاري على مختلف الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية مثل السكنات والمحلات التجارية والأراضي، بينما يفرض رسم التطهير مقابل خدمات النظافة وجمع ومعالجة النفايات، وهو ما يعكس الطابع الخدمي لهذا الرسم.

يتم تحصيل هذين الرسمين سنويا من طرف الإدارة الجبائية من خلال إعداد جداول ضريبية تحدد فيها المبالغ المستحقة وفق عدة معايير، من بينها طبيعة العقار موقعه وقيمه، وبعد عملية التحصيل تحول الحصيلة مباشرة إلى ميزانية البلدية المعنية، مما يجعل هذين الموردين من الأدوات الأساسية لدعم الاستقلال المالي للبلديات وتعزيز قدرتها على تمويل مشاريع التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للسكان، وفي إطار تحليل مردودية الرسوم العقارية ورسوم التطهير على مستوى البلديات، يبرز الجدول الموالي تطور حصيلة هذين الموردين خلال الفترة المدروسة، بما يسمح بإبراز مدى مساهمتهما في دعم الإيرادات المحلية وتحقيق التوازن المالي للبلديات.

الجدول رقم (19): تطور حصيلة الرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة (2021-2025) الوحدة: دج

المجموع	تقديري 2025	2024	2023	2022	2021	البلدية
8248649.47	3407964.82	4018093.30	982707.00	2738347.92	509501.55	تبسة
2496846	-	487199.88	1155554.00	385409.00	468684.00	الشريعة
3653809.2	-	2255614.20	29233.00	1351888.00	17074.00	بئر العاتر
1294464	108150	12802.00	15761.60	1143320.00	122580.40	بولحاف الدير
563415.68	7337618.27	2702917.68	254954.00	32044.00	3500.00	ونزة
6614571.67	6727363.33	6133275.08	306966.43	110394.98	66935.18	العوينات
4856570.46	3392279.26	1933193.37	47328.00	2352745.09	523304.00	مرسط
3836664	9551716.86	3531560.00	74104.00	231000.00	/	بوخضرة
17026	-	/	12533.00	/	4493.00	فركان
7533925.81	149326.80	109151.00	62035.00	7327989.41	34750.40	بكاوية
36338	-	7336.00	9500.00	/	19552.00	حمامات
960655.95	79188.98	960655.95	/	/	/	المريج
683083	130909.24	683083.00	/	/	/	الحويجات
926224	-	674290.00	6291.00	25465.00	178.00	ام علي
945957.87	715773.6	890923.87	50034.00	/	5000.00	عين الزرقاء
44640752.29	30956091	24400095.33	2997501.03	15467603.4	1775552.53	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف-مكتب التحصيل - مديرية الضرائب تبسة.

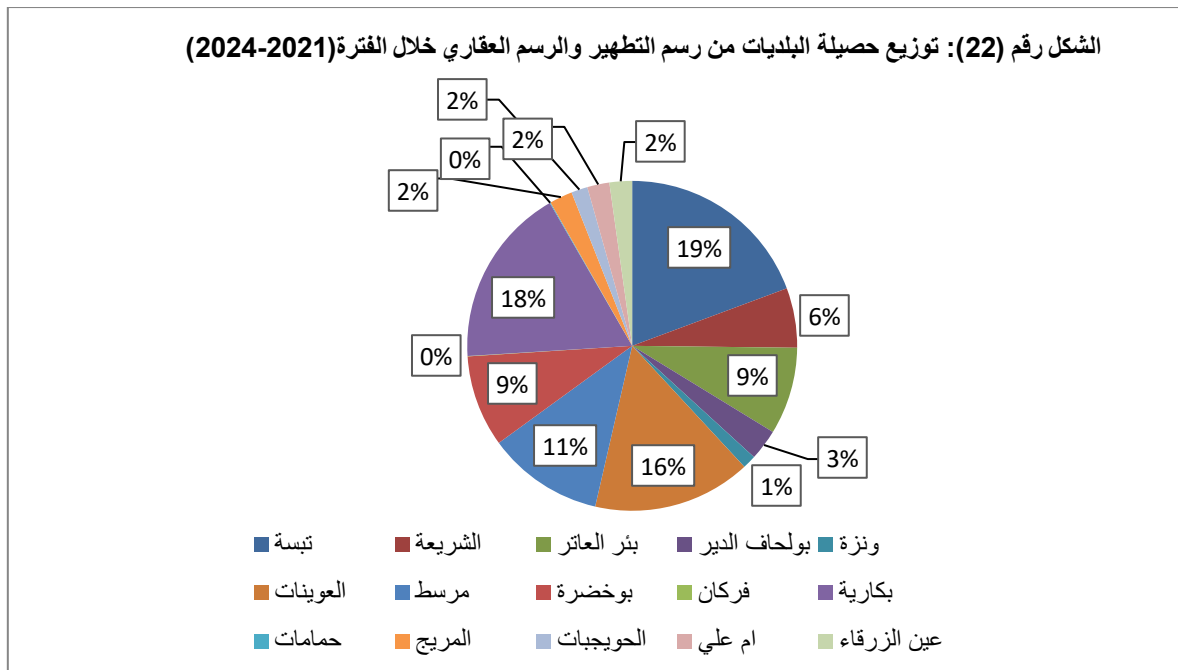


المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (19).

يظهر تحليل الجدول رقم (19) والمتعلق بتطور حصيلة الرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة (2021-2025) وجود تذبذب واضح في مستوى المداخيل بين الارتفاع والانخفاض، وهو ما يعكس تأثر هذا المورد الجبائي بعدة عوامل مرتبطة بفعالية التحصيل، واتساع الوعاء العقاري، وطبيعة النشاط العمراني المسجل على مستوى بلديات تبسة.

فقد بلغت الحصيلة الإجمالية سنة 2021 حوالي 1.77 مليون دج، لترتفع بشكل ملحوظ سنة 2022 إلى ما يفوق 15.46 مليون دج بنسبة نمو قدرت بحوالي 771%، ويفسر هذا الارتفاع بتحسين عمليات التحصيل وتسوية عدد من الملفات الجبائية العالقة، إضافة إلى استرجاع جزء من المستحقات المتأخرة بعد التراجع الذي عرفته الفترة المرتبطة بجائحة كورونا، غير أن الحصيلة عرفت انخفاضا حادا سنة 2023 لتستقر عند حوالي 2.99 مليون دج بنسبة تراجع قاربت (81%)، وهو ما يمكن تفسيره بتراجع عمليات التحصيل خلال تلك السنة وعدم استقرار الوعاء الجبائي في بعض البلديات، ثم عادت الحصيلة إلى الارتفاع مجددا سنة 2024 لتبلغ حوالي 24.40 مليون دج بنسبة نمو فاقت 714% مقارنة بسنة 2023، نتيجة تكثيف جهود الإدارة الجبائية وإدماج عقارات ومحلات جديدة ضمن الوعاء الخاضع للرسم، إضافة إلى تحسين المتابعة الإدارية. كما تشير تقديرات سنة 2025 إلى توقع استمرار المنحى التصاعدي للحصيلة لتصل إلى حوالي 30.95 مليون دج أي بنسبة نمو تقارب 27%، مدفوعة بالتوسع العمراني وتحسين آليات التحصيل الجبائي والرقمنة.

وعند تحليل وضعية البلديات، تجدر الإشارة إلى وجود بعض البلديات التي لم تتوفر بشأنها معطيات كاملة خلال بعض السنوات، مثل فركان، الحمامات، المريج والحويجبات، حيث لم تسجل بيانات دقيقة أو تحصيلات فعلية خلال بعض الفترات، وهو ما يصعب تفسير تطور الحصيلة بهذه البلديات بصورة دقيقة. كما يبرز الجدول رقم (19) والمدعم بالشكل الآتي تفاوتوا واضحا بين البلديات من حيث المساهمة وكذا الحصيلة من الحصيلة الإجمالية لرسم التطهير والرسم العقاري خلال الفترة (2021-2024):



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (19).

احتلت بلدية تبسة المرتبة الأولى بنسبة تقارب 19% من مجموع المداخل المحققة، إذ ارتفعت مداخلها من حوالي 509 ألف دج سنة 2021 إلى أكثر من 2.73 مليون دج سنة 2022 بنسبة نمو قاربت 436%، ثم تراجعت سنة 2023 إلى حوالي 982 ألف دج بنسبة انخفاض قدرت بـ (64%)، قبل أن ترتفع مجددا سنة 2024 إلى أكثر من 4 ملايين دج بنسبة نمو تجاوزت 308%، ويتربص أن تتخفص نسبيا في تقديرات 2025 إلى حوالي 3.40 مليون دج أي بنسبة تراجع تقارب (15%)، ويعكس ذلك اتساع النسيج العمراني وتحسن عمليات التحصيل والمتابعة الجبائية.

تليها بلدية بكارية بنسبة قدرت بحوالي 18% من مجموع الحصيلية، حيث شهدت تطورا كبيرا في مداخلها، إذ انتقلت من حوالي 34 ألف دج سنة 2021 إلى أكثر من 7.32 مليون دج سنة 2022 بنسبة نمو استثنائية تجاوزت 20900%، قبل أن تتخفص سنة 2023 إلى حوالي 62 ألف دج بنسبة تراجع قاربت (99%)، ثم عادت للارتفاع سنة 2024 إلى أكثر من 109 ألف دج بنسبة 76%، مع توقعات ببلوغ حوالي 149 ألف دج سنة 2025 بنسبة نمو تقارب 37%، ويعود هذا التذبذب إلى تسوية وضعيات عقارية استثنائية خلال سنة 2022.

أما بلدية العوينات فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة تقارب 16% من إجمالي الحصيلية، حيث ارتفعت مداخلها من حوالي 66 ألف دج سنة 2021 إلى أكثر من 110 ألف دج سنة 2022 بنسبة نمو قاربت 65%، ثم إلى حوالي 306 ألف دج سنة 2023 بنسبة 178%، قبل أن تنفص سنة 2024 إلى أكثر من 6.13 مليون دج بنسبة نمو ضخمة تجاوزت 1900%، ثم إلى حوالي 6.72 مليون دج سنة 2025 بنسبة 9%، وهو ما يعكس تحسن فعالية التحصيل والتوسع العمراني الكبير الذي عرفته البلدية.

في حين سجلت بلدية مرست مساهمة معتبرة قدرت بحوالي 11% من مجموع المداخل، حيث ارتفعت حصيلتها من حوالي 523 ألف دج سنة 2021 إلى أكثر من 2.35 مليون دج سنة 2022 بنسبة نمو قاربت 349%، ثم تراجعت سنة 2023 إلى حوالي 47 ألف دج بنسبة انخفاض فاقت (97%)، قبل أن تعود للارتفاع بقوة سنة 2024 إلى حوالي 1.93 مليون دج بنسبة نمو تجاوزت 3980%، ثم إلى أكثر من 3.39 مليون دج سنة 2025 بنسبة 75%، نتيجة إدماج عقارات جديدة وتحسن عمليات المتابعة والتحصيل الجبائي.

كما ساهمت بلدية بئر العائر بنسبة تقارب 9% من الحصيلية الإجمالية، حيث ارتفعت مداخلها من حوالي 17 ألف دج سنة 2021 إلى أكثر من 1.35 مليون دج سنة 2022 بنسبة نمو ضخمة تجاوزت 7800%، ثم تراجعت سنة 2023 إلى حوالي 29 ألف دج بنسبة انخفاض قاربت (98%)، قبل أن ترتفع مجددا سنة 2024 إلى أكثر من 2.25 مليون دج بنسبة نمو تجاوزت 7600%، ويعكس ذلك تحسن عمليات التحصيل وتسوية بعض الوضعيات العقارية.

أما بلدية بوخضرة فقد ساهمت بنسبة تقارب 9% كذلك، إذ ارتفعت مداخيلها من حوالي 231 ألف دج سنة 2022 إلى أكثر من 953 ألف دج سنة 2025، حيث سجلت سنة 2023 انخفاضا إلى حوالي 74 ألف دج بنسبة تراجع تقارب (68%)، ثم ارتفعت سنة 2024 إلى أكثر من 3.53 مليون دج بنسبة نمو تجاوزت 4600%، قبل أن تتراجع نسبيا سنة 2025 إلى حوالي 955 ألف دج بنسبة انخفاض يقارب 73%، وهو ما يعكس الطابع غير المستقر للتحصيل بهذه البلدية.

بينما سجلت بلدية الشريعة نسبة مساهمة قدرت بحوالي 6% من إجمالي الحصيلة، حيث ارتفعت مداخيلها من حوالي 468 ألف دج سنة 2021 إلى حوالي 385 ألف دج سنة 2022 بنسبة انخفاض قدرت بـ 18%، ثم ارتفعت سنة 2023 إلى أكثر من 1.15 مليون دج بنسبة نمو قاربت 200%، قبل أن تتراجع سنة 2024 إلى حوالي 487 ألف دج بنسبة انخفاض تقارب 57%، نتيجة عدم استقرار وتيرة التحصيل.

في المقابل سجلت بلدية بولحاف الدير مساهمة محدودة قدرت بحوالي 3%، حيث انخفضت مداخيلها من حوالي 122 ألف دج سنة 2021 إلى حوالي 114 ألف دج سنة 2022 بنسبة تراجع طفيفة، ثم إلى حوالي 15 ألف دج سنة 2023 بنسبة انخفاض قاربت 86%، قبل أن ترتفع نسبيا سنة 2024 إلى حوالي 12 ألف دج، مع توقعات ببلوغ أكثر من 108 ألف دج سنة 2025، وهو ما يعكس محدودية النشاط العمراني بها.

أما باقي البلديات مثل الحمامات، الحويجبات، أم علي، عين الزرقاء، فركان والمريج، فقد سجلت نسب مساهمة ضعيفة تراوحت بين 2% و 0%، ويرجع ذلك إلى ضعف الكثافة السكانية، محدودية الوعاء العقاري، وقلة العقارات الخاضعة للرسم، إضافة إلى غياب بعض المعطيات أو ضعف عمليات التحصيل والمتابعة الجبائية بهذه البلديات.

2-فعالية تحصيل الرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة (2021-2024)

تبرز دراسة فعالية تحصيل الرسم العقاري ورسم التطهير مستوى نجاعة عمليات التحصيل الجبائي ومدى مساهمة هذين الموردتين في تدعيم الموارد المالية لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024).

الجدول رقم (20): فعالية التحصيل للرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة (2021-2024)

البيان	2021	2022	2023	2024
الحصيلة الفعلية(دج)	1775552.53	15467603.4	2997501.03	24400095.33
الحصيلة التقديرية(دج)	2414751	2135011	4009335	45600143
معدل التحصيل (%)	73.52	72.44	74.76	53.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق من رقم (03-07)

يظهر تحليل معطيات الجدول رقم (20) الخاص بفعالية التحصيل للرسم العقاري ورسم التطهير خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 وجود تذبذب نسبي في مستويات التحصيل من سنة إلى أخرى، وهو ما يعكس تأثير هذه الموارد الجبائية بعدة عوامل اقتصادية وإدارية وتنظيمية.

ففي سنة 2021 بلغ معدل التحصيل 73.52%، وهو معدل يعكس أداء مقبولا، رغم الظروف الاستثنائية المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث شهد النشاط الاقتصادي والاجتماعي نوعا من التباطؤ، ومع ذلك ساهم استمرار تحصيل بعض المستحقات المتراكمة والمحافظة على الحد الأدنى من النشاط الإداري في تحقيق مستوى تحصيل متوسط ومستقر نسبيا.

أما سنة 2022 فقد عرفت ارتفاعا في قيمة التحصيل الفعلي مقارنة بالسنة السابقة إذ تجاوزت الحصيلة 15.4 مليون دج، في حين بلغ معدل التحصيل 72.44%، وهو معدل يعكس بدوره أداء مقبولا، رغم تراجعته بشكل طفيف مقارنة بسنة 2021. ويعود ذلك إلى ارتفاع التقديرات الجبائية بوتيرة أكبر من الزيادة المسجلة في التحصيل الفعلي، الأمر الذي يعكس توسع الوعاء الجبائي مقابل صعوبة تجسيد جميع التقديرات على أرض الواقع.

وفي سنة 2023 ارتفعت فعالية التحصيل لتصل إلى 74.76%، وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ما يعكس تحسنا نسبيا في مردودية التحصيل واستمرار الأداء المقبول، ويرتبط هذا التحسن بتحسين الظروف الاقتصادية بعد تجاوز آثار الجائحة إلى جانب تكثيف عمليات المتابعة والتحصيل وتحسن استجابة المكلفين بالدفع.

غير أن سنة 2024 شهدت تراجعا واضحا في معدل التحصيل الذي انخفض إلى 53.5%، وهو معدل يعكس أداء متدنيا مقارنة بالسنوات السابقة، رغم ارتفاع قيمة التحصيل الفعلي إلى أكثر من 24.4 مليون دج.

ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الكبير في التقديرات الجبائية التي تجاوزت 45 مليون دج، ما أدى إلى اتساع الفارق بين المبالغ المتوقعة والمحصلة فعليا، إضافة إلى استمرار بعض الصعوبات المرتبطة بضعف التحصيل وتأخر تسديد المستحقات من طرف المكلفين.

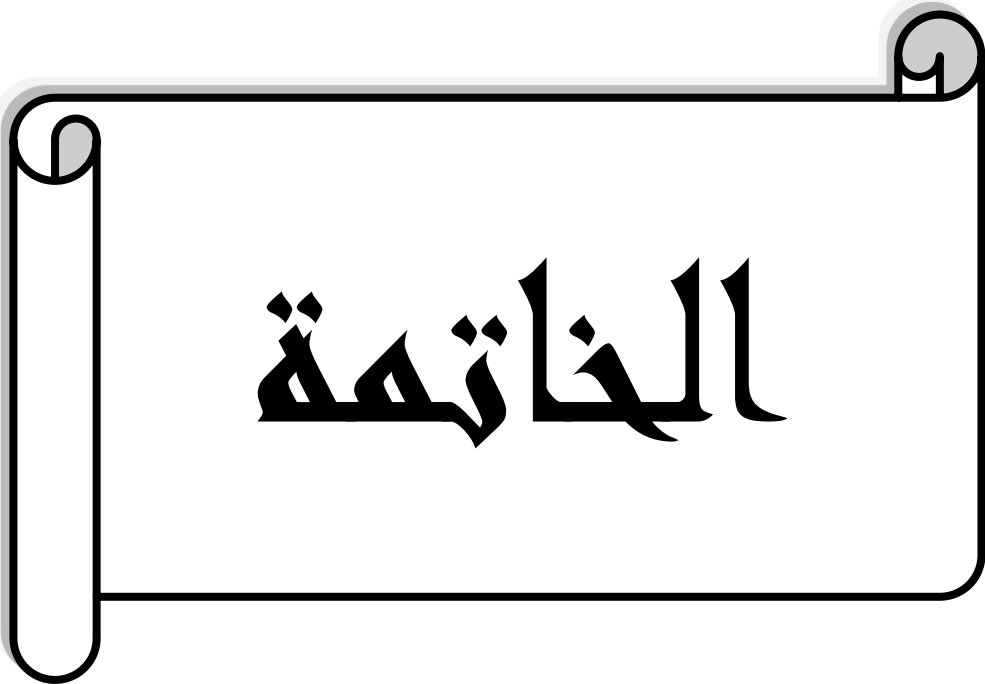
وفي المجمل يتضح أن فعالية تحصيل الرسم العقاري ورسم التطهير عرفت خلال فترة الدراسة مستويات تراوحت بين الأداء المقبول والأداء المتدني، دون بلوغ مستوى الأداء المرتفع، وهو ما يدل على أن الإدارة الجبائية حققت نتائج مقبولة نسبيا، لكنها ما تزال بحاجة إلى تعزيز آليات المتابعة والتحصيل وتحسين إجراءات الرقابة من أجل رفع مردودية هذه الموارد الجبائية وتقليص الفارق بين التقديرات والمبالغ المحصلة فعليا.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة التطبيقية المتعلقة بأثر التحصيل الضريبي على إيرادات بلديات ولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات المتحصل عليها من المديرية الفرعية للتحصيل التابعة لمديرية الضرائب لولاية تبسة، حيث تم في البداية تقديم مديرية الضرائب من خلال التعريف بها وبهيكلها التنظيمي ومختلف المصالح التابعة لها، مع التركيز على المديرية الفرعية للتحصيل باعتبارها الجهة المكلفة بمتابعة عمليات التحصيل الجبائي وتعبئة الموارد المالية لفائدة الجماعات المحلية.

كما تم التطرق إلى تحليل تطور الحصيلة الجبائية الإجمالية وفعالية التحصيل خلال فترة الدراسة، إضافة إلى دراسة مختلف الضرائب والرسوم الموجهة كليا أو جزئيا لفائدة البلديات المختارة للدراسة البالغ عددها 15 بلدية، من خلال عرض تطور حصيلتها ومعدلات تحصيلها كمؤشر لفعاليتها، مع إبراز الفوارق المسجلة بين البلديات محل الدراسة تبعا لاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي واتساع الوعاء الجبائي بكل بلدية، وقد شملت الدراسة كذلك تحليل أثر الإصلاحات الجبائية الحديثة على هيكلية الإيرادات المحلية، خاصة ما تعلق بإلغاء الرسم على النشاط المهني وظهور موارد جبائية جديدة، إلى جانب دراسة تطور بعض الضرائب والرسوم المحلية الأخرى ومدى مساهمتها في دعم الموارد المالية للجماعات المحلية.

وفي الأخير سمحت هذه الدراسة التطبيقية بإبراز واقع التحصيل الضريبي على مستوى بلديات ولاية تبسة خلال الفترة المدروسة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الجداول والأشكال البيانية التي ساهمت في توضيح تطور الإيرادات الجبائية وفعالية التحصيل بصورة أكثر دقة وتنظيما.



الخاتمة

من خلال طرح موضوع "أثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية دراسة حالة بلديات تبسة" ضمن هذه الدراسة، ومحاولة معالجة إشكالياتها التي مفادها: **ما مدى انعكاس فعالية التحصيل الضريبي على حجم الإيرادات الجبائية لبلديات تبسة خلال الفترة (2021-2024)؟**، قسمت لفصلين رئيسيين، تم التطرق في الفصل الأول النظري إلى ماهية التحصيل الضريبي وقواعده وإجراءاته وطرقه، بالإضافة إلى التعرف على الجماعات المحلية والتطرق إلى شتى إيراداتها وسبل تفعيلها وتحسينها، بينما في الفصل الثاني التطبيقي تم تقديم مديرية الضرائب لولاية تبسة مكان للدراسة، مع تحليل تطور حصيلة مختلف الضرائب على مستوى 15 بلدية بولاية تبسة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، علما أن سنة 2025 كانت تقديرية، كما تمت محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني من خلال دراسة مدى تأثير الضرائب الجديدة وتعويضها للرسم الملغى المتمثل في الرسم على النشاط المهني، الذي كان يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مختلف بلديات ولاية تبسة، والمعوض بكل من الرسم المحلي للتضامن والرسم على المنتجات البترولية.

1- اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية وتحليل للمعطيات والإحصائيات المتحصل عليها من مديرية الضرائب لولاية تبسة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، تم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: من خلال التحليل الذي تناول تركيبة مختلف الرسوم والضرائب المحلية الموجهة لفائدة البلديات، تبين أن الرسوم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وعلى رأسها الرسم على النشاط المهني (TAP) كانت تمثل المورد الجبائي الأساسي لبلديات تبسة قبل إلغائه، وذلك بالنظر إلى مساهمته الكبيرة في تمويل الميزانيات المحلية مقارنة بباقي الرسوم والضرائب الأخرى خلال ثلاث سنوات بنسبة (80.56% سنة 2021، 93.87% سنة 2022، 14.27% سنة 2023)، وقد أظهرت النتائج التطبيقية أن البلديات التي تتميز بحركية اقتصادية وتجارية معتبرة حققت حصيلة جبائية مرتفعة من هذا الرسم، مما يؤكد الدور المحوري الذي كان يلعبه في دعم الإيرادات الجبائية المحلية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تؤكد صحة الفرضية الأولى التي مفادها أن "الرسم على النشاط المهني كان يشكل العمود الفقري للإيرادات الجبائية لبلديات تبسة قبل إلغائه".

الفرضية الثانية: من خلال تحليل تطور الإيرادات الجبائية المحصلة خلال الفترة المدروسة، تبين أن الحصيلة الجبائية عرفت نوعا من التذبذب من سنة إلى أخرى نتيجة تأثيرها بعدة عوامل اقتصادية وتنظيمية، خاصة تداعيات جائحة كورونا والتغيرات التي مست بعض الرسوم الجبائية، إلا أن الاتجاه العام للإيرادات عرف منحى تصاعديا خلال السنوات الأخيرة، وقد ساهم تحسن النشاط الاقتصادي واسترجاع وتيرة النشاط التجاري

والخدماتي في رفع حجم التحصيل تدريجيا، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن "الإيرادات الجبائية المحصلة شهدت تذبذبا خلال الفترة المدروسة ولكن باتجاه عام متزايد".

الفرضية الثالثة: من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي تبين أن التحصيل الجبائي لفائدة بلديات تبسة تأثر بعدة عوامل، من أبرزها الإصلاحات الجبائية المستحدثة التي مست النظام الجبائي المحلي، وعلى رأسها استحداث الرسم المحلي للتضامن وكذلك رسم على المنتجات البترولية بعد إلغاء الرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع النشاط التجاري والخدمات خلال السنوات الأخيرة، كما أظهرت الدراسة أن الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية في مجال المتابعة والتحصيل والرقابة ساهمت في تحسين مردودية التحصيل الجبائي ورفع حجم الإيرادات المحلية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة تؤكد صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن "الإصلاحات الجبائية وتحسن الأوضاع الاقتصادية إلى جانب جهود الإدارة الجبائية كانت من أبرز العوامل المؤثرة في التحصيل الجبائي لفائدة بلديات تبسة".

2- نتائج الدراسة

- لقد سمحت الدراسة بالتوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:
- أبرزت الإحصائيات استحواذ بلديات النشاط التجاري والمنجمي على أكبر نسب التحصيل مقارنة بالبلديات الريفية محدودة النشاط الاقتصادي؛
 - بينت النتائج أن بلدية تبسة سجلت أعلى مستويات التحصيل الجبائي خلال فترة الدراسة، باعتبارها المركز الإداري والاقتصادي للولاية لاحتوائها على أكبر عدد من المؤسسات والأنشطة التجارية والخدمات؛
 - كشفت الدراسة أن البلديات ذات الطابع المنجمي على غرار بئر العاتر وونزة، حققت حصائل جبائية معتبرة نتيجة ارتباط مواردها بالنشاطات الصناعية والمنجمية؛
 - أظهرت النتائج أن ضعف النشاط الاقتصادي وقلة المؤسسات التجارية والخدمات بالبلديات الريفية انعكس سلبا على حجم الإيرادات الجبائية المحصلة؛
 - بينت الدراسة أن الإصلاحات الجبائية خاصة إلغاء الرسم على النشاط المهني وتعويضه برسوم جديدة، ساهمت في إعادة هيكلة موارد الجماعات المحلية وتنويع مصادر تمويلها؛
 - كشفت النتائج أن إلغاء الرسم على النشاط المهني لم يؤدي إلى تراجع الحصيلة الجبائية الاجمالية للبلديات بل استمرت في الارتفاع بسبب تعويضه بموارد جبائية أخرى، أبرزها الرسم على المنتجات البترولية؛
 - بينت النتائج أن تكثيف الرقابة الجبائية واسترجاع المتأخرات المالية ساهم في تحقيق تحصيل مرتفع لبعض الضرائب والرسوم؛

- كشفت الدراسة أن الضرائب المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية حققت نسب تحصيل أعلى مقارنة بالضرائب المرتبطة بالأشخاص الطبيعيين؛
- أظهرت النتائج سهولة المتابعة الميدانية للمكلفين بالضريبة بالرسم العقاري؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود هيمنة واضحة للرسم على النشاط المهني على هيكله الإيرادات الجبائية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، باعتباره المورد الجبائي الأكثر مساهمة في تمويل ميزانيات البلديات؛
- بينت الدراسة أنه ابتداء من سنة 2024 شهدت الهيكلية الجبائية المحلية تغيرا ملحوظا، حيث تم تعويض غياب الرسم على النشاط المهني بالرسم المحلي للتضامن وكذا الرسم على المنتجات البترولية، حيث تصدر الرسم على المنتجات البترولية المرتبة الأولى بنسبة 65.75% من حصيلة 2024 ؛
- تختلف مساهمة الضرائب والرسوم المحلية في تمويل بلديات تبسة باختلاف طبيعة كل رسم وأهميته في دعم الموارد المحلية، الأمر الذي يجعل بعض الرسوم أكثر مردودية وتأثيرا في تنمية الإيرادات الجبائية مقارنة بغيرها.

3- التوصيات

- من خلال نتائج الدراسة التطبيقية على مستوى المديرية يمكن صياغة مجموعة من التوصيات تتمثل في:
- العمل على رقمنة الإدارة الجبائية بخصوص التحصيل وتطوير الأنظمة الإلكترونية الخاصة بها، بما يسمح بتسهيل الإجراءات الإدارية وتسريع عملية تحصيل الضرائب والرسوم المحلية؛
- تحسين التنسيق بين مصالح الضرائب والبلديات وأمناء الخزائن من أجل ضمان فعالية أكبر في متابعة الإيرادات المحلية وتحيين المعطيات الجبائية بصورة مستمرة؛
- تكثيف الحملات التحسيسية لفائدة المكلفين بالضريبة من أجل نشر الوعي الجبائي وتعزيز ثقافة الالتزام الضريبي لدى المواطنين والمؤسسات الاقتصادية؛
- الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية حديثة التكوين في المجال الجبائي، خاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة وأساليب الرقابة والتحصيل.

4- آفاق الدراسة

- بعد دراسة وتحليل موضوع "أثر التحصيل الضريبي على إيرادات الجماعات المحلية لبلديات تبسة"، يمكن اقتراح مواضيع أخرى للدراسة، حيث تعد هذه الدراسة امتدادا لدراسات سابقة ومصدر لمجالات لدراسات مستقبلية في هذا المجال، ومن بين المواضيع المقترحة للدراسات المستقبلية:
- أثر الرقمنة الجبائية على تحسين فعالية التحصيل الضريبي لفائدة الجماعات المحلية؛
 - مساهمة الضرائب المحلية في تمويل مشاريع التنمية المحلية؛
 - أثر الرسم المحلي للتضامن والرسم على المنتجات البترولية على ميزانية الجماعات المحلية؛
 - دور مراكز الخزينة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي؛
 - دور الإصلاحات الجبائية الحديثة في تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية.



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): توزيع الضرائب ورسوم الموجهة لفائدة الجماعات المحلية

**DIRECTION DES IMPOTS DE LA
WILAYA DE TEBESSA**

WILAYA DE TEBESSA
COMMUNE DE :

**FIXATION DES PREVISIONS DE
RECETTES BUDGETAIRES D'ORIGINE FISCALE
ANNEE:**

NATURE DES IMPOTS ET TAXES	PREVISION POUR L'ANNEE 2025	TAUX
Taxe sur les produits pétroliers (TPP)		66%
Taxe Fonciere et Assinissement (TF,TA)		100%
IFU		40,25%
Taxe sur la valeur Ajoutée (TVA)		10%
IRG LOCATIF		50%
TAXE D'HABITATION		50%
725 M. TLS ATCH		66%
Total de Prevision de Recette Fiscale		

Tebessa le:
LE DIRECTEUR DES IMPOTS

الملحق رقم (02): توزيع الضرائب ورسوم الموجهة لفائدة الجماعات المحلية

NATURE DES IMPOTS ET TAXES	PREVISION POUR L'ANNEE 2024	OBSERVATIONS
Taxe a l'Abattage		
Droits de Stationnement dans les Halles et Marchés		
Autres Recettes d'Exploitation		
Autres Recettes Domaniales		
Total		

A, Le

N.B: A renvoyer à la direction des impôts de la wilaya concernée après l'avoir complété à l'issue de l'approbation du budget

Le Wali

Le président de l'APC

1875
الجمهورية التونسية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب
LE DIRECTEUR DES IMPOTS

Handwritten signature and stamp.

الملحق رقم (04): الحصيلة الفعلية والتقديرية الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنتي (2023-2024)

COMMODITIES	TP - 1A	T1A1B1B	Taux net des produits percentage (%)	HTU	TVA	BRIE / DONTBRIE	TAXE DÉDUCTION (%)	TV - 1A	T1A1B1B	Taux net des produits percentage (%)		TVA - 2A	TVA - 2B	DÉDUCTION (%)	TAXE DÉDUCTION	TOTAL	
										HTU	TVA						HTU - 2A
4018 031,30				42 624 600,67	29 561 262,26	4 872 700,87	32 899 313,26	6 027 139,56	480 524 715,00	67 217 333,94	42 700 600,36	7 299 062,80	50 373 305,32	646 088 119,42			
467 199,88				118 412 144,00	14 741 516,58	493 722,00	9 617 604,30	710 799,82	4 220 811,46	118 412 144,00	22 771 733,83	164,23	729 091,25	14 602 206,13			
8 244 970,00				26 119 442,00	242 860,60		387 652,50	8 244 970,00	26 119 442,00	26 119 442,00	163 773,00	10 421 427,00	1 236 210,30	30 343 646,80			
2 235 614,20				181 196 988,00	8 644 116,82	629 142,60	9 066 461,30	3 381 421,50	23 281 420,00	181 196 988,00	13 664 166,81	39 169 624,50	13 779 065,19	227 000 911,32			
2 394 661,00				31 664 200,00	97 177,00	19 445 763,70	446 606,40	3 091 697,00	2 394 661,00	31 664 200,00	14 748,60	30 042 886,54	67 176,80	72 446 414,17			
21 614,00				22 322 862,00	121 914,00	6 790,00	200 677,30	33 377,00	22 322 862,00	190 606,72	12 001,12	19 130,00	32 979 642,03				
674 290,00				13 289 564,00	252 925,60	19 518 844,00	601 624,64	1 011 432,00	13 289 564,00	304 977,31	30 248 262,47	14 317,60	1 984 267,80	926 812,18			
				19 882 175,00	640 000,40	19 482 702,98	1 344 665,20		19 882 175,00	1 000 000,17	30 119 227,52	41 317,60	671 601,20				
				4 281 524,00	181 980,82	9 851,40	26 800,00		4 281 524,00	22 489 247,00	28 160,27	10 762,32	46 350,00	671 601,20			
119 371,00				46 491 424,00	1 967 090,47	51 226,80	438 816,64		46 491 424,00	49 491 424,00	3 001 204,16	164 480,00	79 882,50	3 664 651,68			
19 907,00				12 296 524,00	2 681,00	644,00	237 652,00	22 262,50	13 296 524,00	13 296 524,00	134 119,80	42 644,00	1 260,00	383 424,00			
5 525,00				18 891 432,00	46 880,79	29 261,00	290 877,20	8 200,00	18 891 432,00	229 726,80	931,64		1 620,00	444 622,94			
22 297,00				7 629 798,00	146 749,89	120 553,00	144 344,00	34 860,00	7 629 798,00	42 991 000,00	2 617 203,37	198 242,30	64 117,00	220 861,62			
				42 991 000,00	1 732 833,20	158 800,00	2 335 322,00		42 991 000,00	2 229 917,46	606 324,44	229 804,40	3 235 285,64	41 885 684,63			
				7 326,00	35 232 623,00	392 422,00	1 395 618,00	11 000,00	7 326,00	35 232 623,00	2 229 917,46	606 324,44	229 804,40	3 235 285,64	41 885 684,63		
				16 297 796,00	522 241,45	1 500,00	168 694,64		16 297 796,00	887 017,08	19 064,97		2 260,00	267 744,00			
				1 932 193,27	1 620 202,72	212 110,34	2 621 912,00	2 697 790,00	44 771 126,00	2 504 234,87	522 924,87	318 626,91	4 317 927,00	55 331 751,77			
				1 782 918,82	114 826,40	13 021,70	269 526,44	2 661 276,50	22 671 922,00	1 717 066,32	25 919,54	19 870,00	397 091,00	25 935 277,80			
				6 132 273,04	46 843 912,00	5 227 767,81	3 284 190,20	9 109 912,82	46 843 912,00	6 016 961,27	525 321,99	720 624,00	5 000 292,96	70 469 880,80			
				3 531 960,00	17 632 403,00	809 972,20	16 979,00	5 597 240,00	17 632 403,00	1 432 327,10	198 742,30	22 668,00	620 771,56	25 697 982,48			
				2 702 917,68	112 222 858,00	4 816 926,88	907 142,50	4 034 912,82	112 222 858,00	7 112 624,76	33 148 225,55	1 309 118,00	11 193 020,16	108 114 726,24			
				40 265 980,00	96 326,00	19 465 867,70	632 300,00	1 339 365,81	40 265 980,00	87 162,31	20 039 624,69	95 290,00	1 428 646,22	73 492 500,84			
				960 655,95	26 146 700,00	19 424 909,60	2 475,00	1 440 845,93	960 655,95	146 932,24	30 087 190,23	3 172,00	3 172,00	1 428 646,22			
				202 262,00	29 292 327,00	629 262,35	19 719 205,14	313 653,00	29 292 327,00	572 122,27	30 466 617,94	119 512,00	3 460 681,16	74 707 126,00			
				109 151,00	25 873 674,00	664 667,79	2 114 172,00	163 726,00	25 873 674,00	1 017 125,42	30 466 617,94	360 264,16	1 282 644,74	58 802 249,17			
				12 622,00	39 979,84	119 517,00	23 090,00	19 923,00	39 979,84	602 464,95	179 113,80	46 979,00	1 783 194,40	42 002 642,65			
				4 634 814,32	50 197 485,00	138 628,00	1 152 414,64	6 112 402,19	50 197 485,00	1 681 920,00	214 190,20	24 827,00	2 579 497,70	63 994 730			
				662 003,00	149 409,40	46 828,00	416 990,00	1 024 624,00	662 003,00	261 000,48	30 232 883,82	91 942,00	437 994,70	57 113 796,65			
				23 685 898,48	1 635 146 174,00	8 629 648,26	83 697 800,72	40 953 834,22	1 635 146 174,00	119 517 846,40	267 773,20	12 039 187,20	120 202 657,00	2 316 147 203,65			
				20 891 881,00	799 773 882,00	11 460 290,70		49 851 834,22	20 891 881,00	20 891 881,00	20 279 72,30	12 039 187,20	120 202 657,00	2 316 147 203,65			
				65 818 123,00	2 235 120 256,00	105 670 016,00	227 771 241,78	8 629 648,26	65 818 123,00	82 897 800,72	49 851 834,22	64 618 123,00	2 316 147 203,65	2 316 147 203,65			

SS
MD
H

[illegible]

الملحق رقم 05: الحصيلة الفعلية والتقديرية الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنتي (2022- 2023)

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA
PRÉFECTURE DE TUNISIE
DIRECTION DES IMPOTS DE TUNISIE

EXTRAIT DE L'ETAT MODELE « C »
BUDGET 2023

COMMUNES	TP - TA	TAP	IRU	TVA	INC LOCATIF	TAXE	TP - TA	TAP + 1%	IRU + 2%	TVA + 1%	INC LOCATIF	TAXE	TOTAL
BEJNA	982 707,00	235 434,33	40 051 150,04	32 230 130,38	4 725 185,49	37 020 040,00	1 310 270,00	344 471 777,10	54 431 144,05	43 918 457,39	6 300 250,05	50 160 058,47	640 484 194,06
BEJNA	1 155 554,00	16 311 811,31	12 898 690,76	3 434 807,78	614 921,50	11 436 772,50	1 640 726,67	21 778 039,23	17 530 139,43	4 671 328,55	819 806,30	15 248 893,23	61 697 114,64
BEJNA	2 878,00	8 860 535,66	94 144,76	19 156,30	74 280,00	606 671,00	3 868,00	12 066 404,99	126 036,86	26 032,87	96 000,00	808 761,33	13 132 072,45
BEJNA	29 233,00	48 805 284,16	10 004 568,16	7 326 610,84	1 134 888,25	13 559 476,00	38 977,33	32 657 733,13	14 150 212,70	9 977 790,74	14 079 301,33	136 417 246,00	136 417 246,00
BEJNA	13 659 860,28	166 392,83	166 392,83	800,00	6 984,50	739 998,00	18 574 078,57	212 684,25	212 684,25	1 084,00	9 315,33	986 644,00	19 403 840,00
BEJNA	1 296 540,84	187 349,95	187 349,95	7 082,80	6 760,00	254 500,00	1 748 008,33	254 795,23	254 795,23	9 632,61	9 000,00	339 341,33	2 368 778,00
BEJNA	6 291,00	1 171 672,65	21 686,71	679 694,41	607,50	679 388,00	8 388,00	1 877 682,50	29 482,87	924 384,40	810,00	908 846,87	3 446 774,14
BEJNA	3 033,00	2 182 308,62	673 087,15	101 546,90	7 172,50	1 629 299,00	4 044,00	2 811 904,50	779 398,82	138 054,50	9 563,33	2 172 398,87	6 015 415,92
BEJNA	12 833,00	7 611 621,22	64 188,75	36 283,30	49 657,50	432 647,50	16 710,67	9 442 316,58	87 310,30	49 325,25	278 899,63	3 207 997,33	10 063 253,69
BEJNA	27 076,00	3 372 338,85	1 435 787,00	208 073,36	49 657,50	2 405 998,00	38 101,33	4 641 412,28	1 955 641,12	278 899,63	68 210,00	3 207 997,33	10 063 253,69
BEJNA	660 048,90	43 983,00	43 983,00	61 781,60	289 965,60	329 059,50	754 200,33	59 776,08	84 022,84	14 358,41	359 954,00	438 746,00	1 754 086,13
BEJNA	904 914,81	40 560,96	40 560,96	10 557,80	239 059,50	1 218 118,61	1 218 118,61	9 807 382,20	82 362,46	36 355,19	31 746,87	340 072,87	10 284 032,51
BEJNA	3 287,00	3 828 109,53	1 792 133,56	28 000,33	23 810,00	2 855 544,00	4 358,00	6 156 187,50	2 437 301,64	34 000,45	31 746,87	3 407 394,67	11 069 988,93
BEJNA	9 500,00	3 382 992,46	2 466 826,46	1 166 466,46	196 965,00	1 435 234,50	12 666,67	4 421 097,34	3 380 722,83	1 586 380,79	281 153,33	1 913 845,00	11 075 686,66
BEJNA	1 648 788,74	636 487,25	636 487,25	19 864,27	31 250,00	235 944,50	1 413 716,50	868 694,66	27 015,41	41 686,57	384 646,00	2 742 838,34	2 742 838,34
BEJNA	6 570 585,26	999 231,45	999 231,45	578 959,08	309 237,00	3 283 246,00	63 104,00	11 542 213,06	1 358 954,74	787 397,95	412 316,00	4 371 650,00	18 541 645,75
BEJNA	47 326,00	1 801 308,56	142 464,47	124 630,46	6 458,50	280 255,50	2 425 783,54	193 759,68	193 759,68	169 497,34	8 811,33	373 874,00	3 173 297,89
BEJNA	308 866,43	7 281 615,68	3 522 435,85	311 256,96	729 653,52	3 574 510,00	409 288,57	9 564 041,64	4 790 516,84	423 509,47	972 884,59	4 893 346,57	21 449 397,88
BEJNA	74 104,00	3 120 684,37	485 093,15	476 682,82	15 993,50	752 383,00	98 805,33	4 202 784,02	659 725,68	648 388,44	21 332,87	1 003 977,33	6 534 894,67
BEJNA	258 554,00	25 153 215,88	6 743 002,77	1 522 787,72	602 554,50	8 436 645,00	339 938,67	39 259 844,19	9 170 445,77	2 206 591,20	803 466,00	11 313 085,35	63 098 598,28
BEJNA	60 034,00	1 981 281,05	480 472,39	30 647,60	46 500,00	1 120 771,00	66 712,00	2 681 591,81	667 047,45	40 864,00	60 400,00	1 484 308,35	5 010 901,19
BEJNA	2 045 372,91	702 372,96	702 372,96	75 503,60	79 652,86	968 705,50	2 544 352,52	955 227,23	955 227,23	102 644,90	100 227,15	1 287 607,33	6 210 176,13
BEJNA	4 374 351,42	806 034,34	806 034,34	220 681,70	61 200,00	2 172 047,00	16 084,00	6 890 730,28	1 098 200,70	300 127,11	81 600,00	2 888 003,35	10 279 898,39
BEJNA	62 036,00	6 709 152,92	608 598,78	582 898,67	26 500,00	822 538,50	82 713,33	24 480 958,97	827 286,34	415 467,15	94 506,87	1 287 761,33	27 009 161,61
BEJNA	16 761,60	16 535 318,79	161 400,75	305 483,20	70 880,00	973 336,00	21 015,47	16 532 664,94	1 581 445,58	138 857,29	64 633,33	3 202 854,77	30 322 854,77
BEJNA	5 051 079,00	13 829 305,65	1 140 787,34	102 174,70	49 235,00	2 406 812,50	6 734 772,00	16 532 664,94	1 581 445,58	2 717 653,09	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	2 422 421,34	383 864,34	383 864,34	1 998 494,92	600 683,50	100 066 799,50	10 807 644,04	706 584 346,76	118 524 325,64	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	230 180 880,84	10 797 353,00	10 797 353,00	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	764 129 651,19	97 847 894,45	97 847 894,45	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07
BEJNA	8 165 733,03	523 948 772,38	87 160 241,65	51 824 100,00	8 887 338,12	100 066 799,50	10 807 644,04	308 918 519,43	14 684 400,04	70 480 782,00	11 823 114,83	133 400 066,00	1 000 629 253,07

COMMUNES	TF - TA	TAP	HFU	TVA	INC LOCATIF	TF - TA + 2%		TAP + 2%		HFU + 2%		TVA + 2%		INC LOCATIF + 2%	TOTAL
						TF - TA + 2%	TAP + 2%	HFU + 2%	TVA + 2%						
TERRESA	2 738 547,92	320 687 006,90	34 930 171,75	62 242 692,66	4 422 467,54	3 724 153,17	435 991 638,16	47 468 316,20	71 049 926,02	6 018 635,85	564 252				
CHENNA	386 409,00	24 173 031,48	8 104 031,66	2 426 781,13	722 160,00	624 196,24	32 875 322,81	11 021 483,06	3 300 422,34	982 137,60	48 703				
TELDRENE	-	6 390 166,61	137 735,50	27 333,66	257 068,50	8 690 653,66	37 173,64	187 320,28	9 264,74	349 613,16	9 364				
BIR EL AYER	1 351 888,00	91 430 658,06	7 879 215,38	6 664 302,76	647 671,50	1 838 667,68	124 345 666,96	10 716 732,92	7 667 481,74	880 697,24	146 346,00				
SAP SAP EL OUSMA	-	4 488 836,34	88 262,00	8 666,00	1 924,00	6 064 017,42	120 036,32	12 026,62	11 774,88	2 616,64	6 198 445				
EL OGIA MAHMA	1 273 312,86	-	105 348,13	4 733,20	-	1 731 706,48	143 273,46	6 437,16	-	-	1 981 416				
OUIN ALI	25 466,00	1 229 324,66	69 626,25	643 266,20	-	34 632,40	1 671 681,40	64 681,70	728 827,07	151 478,64	2 540 032,57				
NEGRINE	4 742,00	3 996 073,22	697 105,19	21 528,20	-	6 449,12	6 543 659,56	846 063,06	42 875,63	6 432 047,38	6 520 607,48				
PERKANE	-	4 286 619,37	64 330,69	10 147,40	2 390,50	6 788 866,34	4 364 295,26	114 689,60	13 800,46	3 261,08	7 544 026,87				
EL OGIA	47 967,00	3 209 040,63	2 037 662,02	109 631,60	142 877,80	66 236,12	639 335,02	66 792,00	4 622,00	54 629,20	765 169,10				
BOUDINE	-	470 099,28	48 105,00	3 322,00	40 095,00	-	1 745 135,66	67 610,60	19 244,00	151 478,64	2 005 473,12				
EL MAZRAA	-	1 283 190,93	123 243,00	14 160,00	111 381,50	-	6 413 936,17	66 837,64	47 124,00	6 528 007,33	9 285 734,90				
SATH CUEUNTS	4 716 129,64	5 193 027,38	49 145,26	80,60	34 660,00	-	7 062 617,24	2 007 048,11	40 610,55	164 135,00	10 069 517,64				
BIR MOKKARBA	15 760,00	6 771 267,68	1 476 770,67	29 866,70	113 337,50	21 420,00	7 848 910,44	1 604 044,03	419 763,59	196 798,48	4 673 697,54				
HAKMANET	-	3 277 679,44	146 345,01	308 646,70	144 706,60	-	4 467 916,04	1 904 444,91	27 789,72	15 300,00	11 040 191,55				
GOUGREUR	2 352 746,09	4 025 107,46	1 400 327,14	2 062,00	11 260,00	3 189 733,32	6 674 146,16	120 915,18	839 345,96	220 815,84	8 316 139,20				
BOSSOTT	1 698 689,44	4 342 484,16	88 908,22	169 717,31	169 890,78	2 174 231,24	5 806 783,88	130 915,18	35 839,94	78 367,96	12 640 626,38				
BIR DIER	110 394,98	6 529 276,76	2 760 081,69	26 362,90	67 623,50	160 137,17	7 819 816,42	3 767 771,10	677 104,36	439 767,31	11 776 064,47				
EL AGINET	231 000,00	7 777 624,36	427 874,40	250 977,83	31 087,00	314 160,00	10 466 241,12	682 045,18	341 329,65	- 42 276,32	1 058 233,00				
BOUKHABRA	-	49 817 161,71	8 106 397,46	24 807 556,68	778 112,50	67 751 339,93	128 720,77	1 024 700,63	33 738 276,95	113 618 130,26	4 728 489,06				
OUENNA	32 044,00	2 830 697,96	535 841,01	66 663,60	42 076,00	-	3 660 021,21	109 612,08	90 612,08	57 222,00	3 660 797,47				
AIN ZERCA	-	1 976 148,27	495 221,97	38 086,10	107 306,60	-	2 867 661,66	673 601,88	61 791,10	146 936,84	19 192 489,16				

LE DIRECTEUR DES IMPÔTS

112

ملحق رقم 07: الحصيلة التقديرية للحصيلة الجبائية لصالح بلديات تبسة لسنة 2021

REGION REGIONALE DES IMPOTS
DE ALGERIA
DIRECTION DES IMPOTS DE LA
WILAYA DE TEBESA
BUREAU DES STATISTIQUES

EXTRAIT DE L'ETAT MODELE « C »
BUDGET 2021



COMMUNES	PRODUITS A INSCRIRE AU BUDGET					TOTAL				
	TF - TA	TAP	IFU	TVA	IRG LOCATIF	TF - TA + 2%	TAP + 2%	IFU + 2%	TVA + 2%	IRG LOCATIF + 2%
BESSA	508 601,55	282 419 408,75	35 850 900,36	46 333 833,49	3 788 380,07	692 922,11	397 690 393,18	35 282 880,48	63 014 040,78	5 165 798,80
TERIA	468 884,00	22 848 045,19	9 424 162,87	2 488 266,00	328 275,50	637 410,24	30 801 341,46	12 816 881,10	3 356 833,80	443 734,68
JOHNE	-	6 238 777,80	88 210,00	70 850,81	4 219,00	-	8 484 738,81	133 565,80	90 350,81	5 737,84
EL ALAYER	17 074,00	82 057 893,83	6 909 183,43	4 955 423,60	582 639,78	23 220,64	125 198 483,38	9 386 489,48	6 738 378,10	805 990,08
SAF EL OUSRA	-	9 331 861,89	56 078,31	760,00	80 000,00	-	12 691 332,17	76 266,50	1 633,00	122 400,00
OGIA MALHA	8 875,00	869 249,13	38 878,38	639,00	900,00	12 070,00	1 182 178,82	52 874,80	884,88	1 224,80
IM ALI	178,00	2 330 608,00	131 320,80	923 583,10	1 215,00	242,08	3 169 491,70	178 598,28	1 256 045,82	1 652,40
IGRINE	12 354,00	4 171 838,53	599 915,79	115 612,30	2 436,00	16 901,44	5 673 428,40	610 885,47	167 232,73	3 304,80
AKAPE	4 482,00	5 781 149,13	103 180,00	15 709,30	-	6 110,48	7 862 362,82	140 324,80	21 384,85	-
OGIA	40 431,00	3 018 944,46	887 371,19	187 931,90	44 489,50	54 985,18	4 105 754,47	1 208 824,82	285 887,38	60 478,52
JOHNE	-	353 795,49	36 064,00	4 180,00	-	-	481 161,87	49 047,04	8 884,80	-
HAZARA	-	8 127 880,34	44 979,38	12 044,40	16 969,50	-	11 053 845,28	61 171,84	16 280,38	23 078,52
TH GUENTIS	-	4 609 046,70	67 820,00	-	844,00	-	6 336 306,79	91 963,20	-	1 147,84
MOUKADEM	9 218,00	3 609 785,06	582 845,09	58 876,25	19 099,50	12 536,48	4 093 280,48	1 200 397,32	80 071,70	20 536,32
IMAMET	19 552,00	4 217 621,04	3 413 416,85	231 543,50	86 667,00	26 590,72	5 735 964,81	4 842 247,05	329 778,16	117 867,12
JURIQUEUR	1 000,00	2 678 253,91	98 065,81	2 331,30	1 080,00	1 360,00	3 914 425,32	133 288,04	3 170,87	1 488,80
JRSOTT	523 304,00	8 488 882,65	917 828,17	118 874,45	87 187,11	711 693,44	11 544 608,40	1 248 248,31	163 028,28	118 574,47
D'HEB	2 025 694,00	4 210 840,00	68 265,21	9 549,50	1 192,50	2 754 807,84	5 726 742,51	92 840,69	12 867,32	1 821,80
ADUMET	66 935,18	8 917 288,71	3 184 706,66	336 676,45	237 904,00	91 031,84	11 991 509,93	4 331 201,08	467 879,87	323 549,44
HUKHADRA	-	8 209 352,87	689 351,93	270 273,50	70 848,07	-	11 164 719,90	937 518,82	387 871,88	98 353,38
JENZA	3 500,00	60 570 801,88	9 223 450,31	35 587 056,10	490 483,04	4 780,00	82 376 290,58	12 543 892,42	48 411 988,30	667 070,53
N ZERGA	5 000,00	1 416 383,34	673 498,38	32 658,20	16 425,58	8 800,00	1 926 282,18	919 995,08	44 418,18	22 338,79
MERIDI	-	3 081 657,42	653 451,22	24 202,38	55 475,00	-	4 163 854,09	688 693,68	32 916,34	76 448,00
ROUF	5 217,00	18 051 460,09	896 891,94	389 789,74	63 051,00	11 175,12	21 829 985,72	847 773,04	530 114,00	85 749,38
AKARIA	34 750,40	5 843 587,36	597 030,78	398 894,25	2 134 681,50	47 260,64	7 675 278,81	811 881,83	642 496,18	2 903 126,64
HULREF DYE	122 580,40	73 281 670,32	147 381,42	612 045,50	74 603,80	168 709,34	98 863 071,84	200 438,73	832 381,88	101 324,00
MALABOD	2 125 534,00	22 335 514,59	428 067,59	343 284,11	79 717,00	2 880 726,24	30 378 295,78	879 461,82	486 886,39	108 416,12
HOUIDJEBET	-	2 483 216,50	108 342,05	278 989,30	18 697,50	-	3 350 854,91	147 346,19	375 584,87	21 348,60
TOTAL	6 006 775,53	676 664 387,28	68 127 786,80	83 289 875,83	8 308 344,12	8 169 214,72	928 283 586,70	88 933 802,29	127 587 830,88	11 299 348,00



قائمة المصادر

والمراجع

1. المادة 17 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، ص: 09.
2. القانون 12/07 المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفري 2012، الجريدة الرسمية الصادرة في 29 فيفري 2012، العدد 12.
3. المادة 01، القانون 11/10 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 3 جويلية 2011، الجريدة الرسمية، العدد 57، صادر في 03 جويلية 2011.
4. قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026.
5. قانون الرسم على رقم أعمال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026.
6. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026.
7. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2025.
8. قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026.
9. قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2026.

ثانياً: الكتب

1. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 2006.
2. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
3. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، الطبعة الثانية.
4. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
5. العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية.
6. محمد أبو ناصر وآخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2003، الطبعة الثانية.
7. محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار الهومة، الجزائر، 2008، الطبعة الثانية.
8. المرسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، مصر، 2000.

ثالثاً: المجلات

1. إسماعيل قرينات - جمال مدات، مصادر تمويل الجماعات المحلية وسبل ترقيتها، مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2025.

2. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاد، الجزائر.
3. جميلة بغداوي-إبراهيم بوقرشاوي-سمير عيسى، دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر - بلدية الزبوجة ولاية الشلف نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2022.
4. الحبيب جلال، مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر-دراسة حالة بلدية ولاية تلمسان للفترة (2015-2017)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، مجلد 12، العدد 01، 1 جوان 2022.
5. رابح بحشاشي، سبل تفعيل وتطوير الجباية المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، العدد 14، 2018.
6. زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد خمسون، الأردن، 2022.
7. زيدان محمد فياض الخطار، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد خمسون، الأردن، 2022.
8. سعاد صابور، عبد الرحمان بن ساعد، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية درارية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 21، العدد 02، 2019.
9. الشريف مخناش، البلدية في الجزائر دراسة في إطار القانون 11/10، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد التاسع، العدد الأول، 2025.
10. صبرينة خديري- خضرة عثمانية- توفيق عثمانية، تحولات النظام الجبائي المحلي: دراسة مقارنة بين الرسم على النشاط المهني والرسم المحلي للتضامن - دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة (2019-2023)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 15، العدد 02، الجزائر، 2024.
11. صديقي النعاس-نهار خالد بن الوليد، الجماعات المحلية وعلاقتها بالمعطيات الحديثة للتنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 07، العدد 02، 2020.
12. عامر عبد اللطيف- كامل عيساوي، التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية، الجماعات المحلية ومناطق الظل وتطورها التاريخي، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد الأول، ديسمبر 2023.
13. عبد الرزاق الجناق، دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، مجلة دراسات جبائية، الجزائر 03، المجلد 10، العدد 01، 2021.

14. عبد الرزاق سويقات -مقران وائل، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية محلية، دفاتر سياسية والقانون جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2025.
15. فراج الطيب-حساني بوحساني، آليات تفعيل دور الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 05، العدد 01، ماي 2022.
16. فيدمة عبد الحق، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر، العدد 01.
17. لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، العدد السابع.
18. محمد الصالح مباركي، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الأحياء، المجلد 21، العدد 29، المؤرخ في أكتوبر 2021.
19. محمد بن بيا وآخرون، قياس أثر نفقات الضريبية على التحصيل الضريبي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 13، العدد 02، 2021.
20. محمد محمود الطعمنة- سميرة عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، مجلة البحوث والدراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
21. مهدية بن طيبة- سفيان خروبي، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية: دراسة حالة لبلدية الغفرون البلدية، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، العدد الأول، 2016.
22. نادية بوبكر، إيرادات الجماعات الإقليمية بين الضعف الحاصل والإصلاح المنتظر، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية، العدد 06، 2019.
23. نعيمة فهم-الصادق الأسود، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 01، 2020.
24. وائل مقران -عبد الرزاق سويقات، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة القانون، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2025.
25. وائل مقران -عبد الرزاق سويقات، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مجلة دفاتر السياسة القانون، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2025.

26. وسام عباي -خالد بن عمر، إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها، جامعة الجزائر 3، مجلد 11، العدد، 01، 2022.
- خامسا: المذكرات والأطروحات
1. أبوبكر الصديق هتهات، الجماعات المحلية والتنمية المستدامة (الجزائر نموذجا)، دكتوراه، نظام lmd، تخصص مالية، جامعة أمين العقال الحاج موسى، غرداية، 2023.
 2. أحمد بلجيلالي، إشكالية عجز ميزانية البلديات، دراسة تطبيقية لبلديات جيلالي بن عمار، سيدي علي ملال، قرطوفة بولاية تيارت، رسالة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
 3. باهر إسماعيل-حلمي فرحات، تأثير اللامركزية الإدارية العمرانية في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر، 2006.
 4. بوحوش لامية- منقوشة فطيمة، دور التحصيل الضريبي في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة حالة بلدية برج بوعرييج خلال الفترة (2015-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2019.
 5. خديجة تابتي، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2012.
 6. دخنيسة عائشة- بن عشو سمية، دور التحصيل الجبائي في تمويل إيرادات الجماعات الإقليمية- دراسة حالة مديرية الضرائب غرداية خلال الفترة (2014-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2018.
 7. صالح عبد الناصر، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، رسالة ماجستير، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، الجزائر، 2010.
 8. لخضر بن أحمد، دراسة مقارنة بين الضريبة والزكاة، رسالة ماجستير، تخصص تسيير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000/2001.
 9. محمد داودي، الإدارة الحياتية والتحصيل الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة تلمسان، 2005/2006.
 10. ياسر علاوي- محمد غزاغي، تثمين التحصيل الجبائي على المستوى المحلي ودوره في تمويل ميزانية الجماعات الإقليمية - دراسة حالة بلدية المدية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2022.

سادسا: مصادر أخرى

-عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر، <https://www.mf.gov.dz> تاريخ اطلاع 2026/1/31

18:15

المراجع باللغة الأجنبية

1-Livres

- Pierre beltrame, **la fiscalité en France**,hachette supérieur, 5ème édition, 1997.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

لمديرية العامة للضرائب

لمديرية الجمهورية للضرائب عنابة

لمديرية الولائية للضرائب تبسة

لمديرية الفرعية للوسائل

مكتب المستخديمين والتكوين

رقم 44 / 2026

2026/2/2

إلى السادة :

المدير الفرعي للتحويل- صالح محمد الهادي مفتش قسم
المديرية الفرعية للمنازعات صبرينة خديري مفتش رئيس

* توجيه *

توجه الطالبة ، من جامعة العربي التبسي - تبسة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تربص تطبيقي علمي مستواكم - تبسة - دراسة حالة

1- قايدي دورصاف

2- مرامرية آية

ابتداء من 2026/02/02 إلى غاية 2026/04/02

استقال وفق رزنامة التوقيت التي ترونها مناسبة.

المدير الولائي للضرائب

المدير الفرعي للوسائل

ف. عبد المالك





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشاذلي بن جديد - تيسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
تجارة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

اتفاقية التبرص

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضيض علاقة جامعة الشهيد الشاذلي بن جديد - تيسة - معتمدة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: م. بركة الشاذلي بن لولامة تيسة
مقرها: توك الحامدة تيسة ورم حوار ي بومدين

معتمدة من طرف: ع. المدين ع. عبد الحامد
الوظيفة: نائب مدير
هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبقي للطلبة الآتية أسماؤهم:

1. قائدي دور صاف 2. م. حاصريّة آية
ماستر التخصص: م. ح. بيرة وحالدية
عنوان المذكرة: أثر التدويل المبرمج على إيرادات الجامعات المحلية دراسة حالة هيريرية
الفراتى وكايك تيسة.
الاستاذ (ة) المشرف (ة): م. فوني حليكة

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبقي للطلبة الآتية أسماؤهم:

1. _____ 2. _____ 3. _____
4. _____ 5. _____

لبسائن التخصص: _____

عنوان تقرير التبرص: _____

الاستاذ (ة) المشرف(ة) :

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 90-88 المؤرخ في : 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التريض الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين .

المادة الثالثة : التريض التطبيقي يجرى في مصلحة :

الفترة من : 2026 / 01 / 02 الى 2026 / 05 / 01

المادة الرابعة : برنامج التريض المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمناخنة تنفيذ التريض التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للتريض ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسجلة من طرف الكلية.

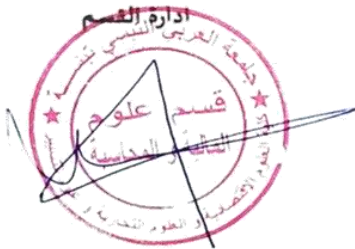
المادة السادسة : خلال التريض التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المترين مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه بحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تريضهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة : في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في اثناء تريض الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة : تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المترين ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والامن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التريض.

المادة التاسعة : في حالة حادث ما على المترين يمكن التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم

المادة العاشرة : تتحمل المؤسسة التكاليف بالطلبة في حدود إمكاناتها وحسب مجمل الانفاق الموقعة بين الطرفين عند الوجوب والا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، السكن ، المطعم



ادارة المؤسسة المستقبلة
المدير الفرعي للتعليم
محمد هلال

